جمهورية مصر العربية
المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية
شعبة التخطيط التربوى

بحث

تمويل التعليم الأساسى في مصر رؤية مستقبلية

الباحث الرئيسى

د. فؤاد احمد حلمى

١٩٩١

تقديـــــــــــم

يسر شعبة بحوث التخطيط التربوى بالمركز القومى للبحوث التربوية والتنمية أن تقدم هذا البحث الذى يندرج فى دائرة الابحاث التى أنجزتها الشعبة خلال العام البحثى ١٩٩١/٩٠.

ويعتبر هذا البحث من الجهود البحثية العلمية الجادة التى تناولت قضية تمويل التعليم الاساسى فى مصر حتى عام ٢٠١٠ حيث تعد قضية تمويل التعليم بعامة وتمويل التعليم الاساسى بخاصة من القضايا الجوهرية التى تعنى القائمين على العملية التعليمية .

ويتمثل هدف هذا البحث فى التعرف على الموارد المالية المخصصة لمرحلة التعليم الاساسى ووضع تصور لمقدار الاعباء المالية والمتوقعة على الموازنة العامة لمواجهة متطلباته حتى عام ٢٠١٠ ، والتوصل الى بعض البدائل لتدبير التمويل اللازم له .

وقد اشتمل هذا البحث على خمسة محاور - يتناول الأول : الاطار العام للدراسة، والثانى طبيعة تمويل التعليم الاساسى والعوامل المؤثرة فيه ، والثالث رؤية مجتمعية استشرافية لتمويل التعليم الاساسى ، كما تناول المحور الرابع التقديرات المستقبلية لأعداد تلاميذ مرحلة التعليم الاساسى ومتطلبات الانفاق عليها حتى عام ٢٠١٠ ، أما المحور الخامس والأخير فقد تناول نتائج البحث والتوصيات .

وخلصت نتائج هذا البحث الى مجموعة من البدائل والمقترحات المتعلقة بالرؤية المستقبلية لتمويل التعليم الاساسى حتى عام ٢٠١٠.

ولايفوتنا الاشادة بجهود كل من ساهم فى اجراء البحث بالفكر والرأى والمشورة من أساتذة التربية والاقتصاد والتخطيط والتعليم وكل من أسهم فى الاعداد والاخراج حتى ظهر البحث بصورته الراهنة ولانقول أنه قد بلغ حد الكمال فالكمال لله وحده .

آملين أن يحقق الفائدة والنفع لمتخذى القرار التربوى والتعليمى والراغبين فى البحث باعتباره خطوة على طريق البحث العلمى التربوى الهادف .

والله الموفق وعليه قصد السبيل ،

ا.د/ محمد السيد حسونه

رئيس شعبة بحوث التخطيط التربوى

اعضــاء فريق البحـــث

ا٠د محمد السيد حسونـــــه

رئيس شعبة بحوث التخطيط

والمشرف العام على بحوث الشعبة

د٠ فؤاد احمــد حلمـــــى

الباحث الرئيســــــى

اعضاء مشاركون فى جمع المادة العلمية وتحليل البيانات على الحاسب الآلــى:

- نبيل عبد الخالق متولــى
- منى احمد صـــــــادق
- رجب لبيب السيد ادخــال تحليل بيانات علىالحاسب الآلــى ٠
- صلاح عبد العزيز غنيــم
- عمرو رفعــت عمــــــر
- محمد فتحــى محمــــد

ا٠د حمدى احمد العنانـــــى

استاذ الاقتصاد السياسى بكليــة التجارة الخارجية بجامعة حلوان

مستشار البحـــث

ا٠د ضياء الديــن زاهـــــــر

استاذ اقتصاديات وتخطيط التعليم

بكلية التربية جامعة عين شمـــس

باحث مشـــــارك

- وداد ابراهيم عبدالعال مديرعام الموازنة
- محمد عبد القوى مستشار بوزارة التربية والتعليم ــ دارة الموازنــة

سكرتاريــة البحـــث

- بثينـــه ابراهيم عبدربــــه

الفهـــــرس

الموضـــــــوع | الصفحـــــــة

الفصـــــل الأول

الاطـــار العـــام للدراســـــــة

- ١ـ مقدمـــــة
- ١/١ مشكلـــة الدراســـة
- ٢/١ أهـــداف الدراســـة
- ٣/١ منهجية الدراسة وأدواتها
- ٤/١ المـدى الزمنـــى
- ٥/١ مشتمـلات الدراســـة
- ٦/١ الدراسات السابقــــة

د٠ فؤاد احمد حلمــــى

الفصـــل الاول
الاطـــار العـام للدراســـة

١ـ مقدمـــة :

يمثل تمويل التعليم مدخلا بالغ الاهمية من مدخلات أى نظام تعليمى ، حيث يتم تزويد التعليم بالقوة الاقتصادية الضرورية التى تمكنه من الحصول على احتياجاته من الموارد البشريـــة والفيزيقية وبدون التمويل اللازم يقف نظام التعليم عاجزا عن أداء مهامه الاساسية ، اما اذا توافرت له الموارد المالية الكافية • أصبحت مشكلاته أيسر فى التناول وايجاد الحلول لها •

وتعد مشكلة تمويل التعليم أحد المشكلات الرئيسية التى تواجهها النظم التعليمية المعاصره فى مختلف الدول مهما كان حظ هذه الدول من الغنى ، خصوصا فى عصرنا هذا الذى يتميـــز بتطوير علمى واسع المدى فى كل نواحى الحياة ، كما تعد مشكلة تمويل التعليم اكثر مراوغه فـــى ادراكها وأقل وضوحا من أزمة غذائية أو أزمة عسكرية ، ولكنها مع ذلك لاتقل عن مثل هذه الازمات من حيث خطورة نتائجهـا •

ويمثل تمويل التعليم مشكلة حقيقية لعديد من الدول وفى مقدمتها البلدان الناميـــة ، ذلــك أن مطلب نمو التعليم وتطويره يمثل تحديا لقدرة هذه البلاد النامية مما يجعلهـا فى مواجهة واقعها المتمثل فى كيفية الوصول بمالية التعليم فيها الى حالة أفضل تسد بها مطالـب نمو التعليم وتطوره فى الوقت الذى تعانى فيه من قلة الموارد المالية ومصادر التمويل •

ومصر كغيرها من البلدان النامية تعانى من قصور الاعتمادات المخصصة للتعليم ، فعلـى الرغم من الجهود الضخمة التى تبذلها الدولة لصالح التعليم الا أن المؤشرات الحالية والمستقبليـة تشير الى أن الدولة لن تستطيع الاستجابة للاحتياجات التعليمية المتزايدة بفعل الزيادة السكانيـة وارتفاع الاسعار ، وقصور الموارد الايرادية لمواجهة هذه النفقات •

وقد أوصت الدراسات التى تمت اخيرا على ضرورة البحث عن مصادر جديدة لتمويل التعليـم، وأثبتت تلك الدراسات أن معدل الزيادة السنوية للانفاق على التعليم لاتتمشى مع احتياجات التعليم من حيث مطالب التطوير الكيفى وملاحقة الزيادة الكبيرة من حيث الكم •

كما أشارت تلك الدراسات الى أن تكلفة التعليم سوف تظل اكبر من طاقة الدولة ، ومـن هنا لزم البحث عن مصادر لتمويل التعليم قد تستقى من تجارب بعض الدول عساها قد تفيد مجتمعنا .

١ / ١ مشكلة الدراسة :

يمكن تحديد مشكلة الدراسة فى محاولة الاجابة على التساؤلات الاتية :ـ

- ما المصادر المتاحة لتمويل التعليم الاساسى ؟
- ما أوجه الهدر أو الفاقد فى جوانب التعليم الحالى التى يمكن عن طريق تخفيضها زيادة موارد التعليم ؟
- كيف يمكن تنمية وترشيد أوجه الانفاق الحالى ؟

٢ / ١ أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة كغيرها من دراسات تقدير الانفاق على التعليم الى التعرف على كل الموارد المالية المخصصه لمرحلة التعليم الاساسى/ وهى تحاول أن تضع تصورا لمقدار الاعباء المالية والمتوقعة على الموازنة العامه للدوله لمواجهة متطلبات التعليم الاساسى التمويلية ، كما تهدف الى التوصل الى بعض البدائل لتدبير التمويل اللازم للتعليم الاساسى فى السنوات العشر القادمة، وبهدف وضع استراتيجية للتغيير المطلوب فى مجال التعليم الاساسى .

٣ / ١ منهجية الدراسة وأدواتها :

تركز الدراسة على دراسة الواقع الراهن لتمويل التعليم الاساسى وكيفية نشاته وتطوره التاريخى، وتركز بصفة خاصة على دراسة البنى والانساق الفرعية والعلاقات التى يتم من خلالها التغيير والتطور فى تمويل التعليم والمنظومة التعليمية فى اطار النسق الكلى للمجتمع ـ وتستهدف الدراسة فى هذا الاطار فهم واستكشاف الظروف المحيطة بتمويل التعليم الاساسى بهدف السيطرة عليها وتوجيهها لصالح العملية التعليمية .

وتعتمد الدراسة فى ذلك على المعلومات المتوافرة عن تمويل التعليم فى الماضى اعتقادا من الباحث بأن مستقبل تمويل التعليم متحدد بصورة أو باخرى بالواقع الراهن وينبعث منه كذلك تحدد الاختيارات طبقا للظروف الموضوعية التى تحيط بالنظام التعليمى . ان مشكلة تمويل التعليم لم تشكل دفعة واحدة بل مرت بمراحل عديدة الى أن أصبحت كما نشاهده ونلمسه فى الواقع الراهن ، وفهم تلك المراحل يتيح نوعا من الاستبصار المستقبلى للمشكلات التى قد تحدث فى المستقبل ،كذلك تستعرض الدراسة العوامل غير المنظورة انيا والتى يتوقع أن تحدث نتيجة التفاعلات الجارية فى

المجتمع سواء داخليا أو خارجيا • وتعتمد الدراسة فى ذلك على منهج الاسقاطات المستقبلية الاحتمالية ، المشروطة تماما بما يتم مشاهدته فى الماضى •

كما تتعرض الدراسة للمتغيرات الموضوعية التى تؤثر فى عمليات تمويل التعليم الاساسى وتصيغ محددات حركته • فى اطار كافة التأثيرات التى تحيط بمشكلة الدراسة • ويتم ذلك من خلال التحديد الدقيق لمشكلة الدراسة لتمييز معالمها الخاصة ومحاولة النفاذ الى التفاصيل الخاصة بها والمكونة لعناصرها •

وتقتضى الدراسة التركيز على الجوانب الكمية لتمويل التعليم ولكنها تراعى فى معالجات هذا الكم الجوانب الكيفية المترتبة عليه وقد استخدمت فى ذلك الانفاق فى الأعوام الماضية لتقدير الانفاق النقدى على التعليم الاساسى فى المستقبل ، ويفترض هذا الاسلوب وجود علاقة مباشرة بين حجم الانفاق وأهداف العملية التعليمية وقد استخدمت النماذج الرياضية والاحصائية لتقدير ذلك •

ـ ولتقدير الموارد الحقيقية وتطور اثمانها لتقدير الانفاق على التعليم الاساسى فى المستقبل فقد تطلب هذا الاسلوب وضع فرضيات للمعاملات الاساسية للعملية التعليمية لتقدير احتياجات التعليم الاساسى من الموارد ، وقد استخدمت النماذج الرياضية المحددة لأنها اكثر اعتدالا وأقل تطرفا من النماذج الاحصائية ، بل من المحتمل أن تعكس النماذج المحدده الواقع الفعلى بشكل أفضل ولاتؤدى الى توقعات مبالغ فيها •

٤/١ المدى الزمنى للدراسة :

تهتم الدراسة بمحاولة التعرف على متطلبات التعليم الاساسى من الموارد المالية حتى عام ٢٠١٠ بهدف التوصل الى بدائل تقدير تلك الاحتياجات من الان ووفق تصور محدد للترتيبات والاجراءات المطلوب اجراءها لتدبير تلك الاحتياجات • وفى هذا الاطار فان هذا النوع من الدراسات تنتمى الى الدراسات المستقبلية المتوسطة (٥ـ٢٠ عام) •

٥/١ مشتملات الدراسة :

- ـ الاطار العام للدراسة ـ ومفاهيمها
- ـ التعليم الاساسى ـ طبيعته وأهدافه ومصادر تمويله

- واقع تمويل التعليم الاساسى فى مصر ٠
- قراءات فى موازنة التعليم الاساسى للعام الدراسى ٩١/٩٠
- رؤية مجتمعية استشرافية لتمويل التعليم الاساسى حتى عام ٢٠١٠
- التقديرات المستقبلية لتمويل التعليم الاساسى ٢٠١٠
- تقديرات التلاميـــذ ٠
- تقديرات الفصـــول ٠
- تقديرات الانفـــاق ٠
- السياقات المجتمعية للتعليم الاساسى ٠
- ملاحظات ختاميـــة ٠

١/٦ الدراسات السابقة :

فى ضوء الهدف من اعداد الدراسة الحالية ، فقد أسفر حصر الدراسات السابقة التـــى تعرضت لموضوع تمويل التعليم بشكل او باخر عن وجود عدد من الدراسات فى هذا الموضـــوع ووفقا لاغراض الدراسة الحالية يمكن أن يتم عرضها من خلال تقسيم يستند الى محوريـن وذلك على النحو التالى :

أولا : دراسات تناولت بعض عناصر التمويل :

وهى تلك الدراسات التى اهتمت ببعض العناصر التى تؤخذ فى الاعتبار عند تقدير تمويـــل التعليم مثل الهدر ، وتكلفة الطالب من أبواب الميزانية ، كما يدخل ضمن هذه الدراسات تلـــك التى اهتمت بدراسة الاعداد المستقبلية للتلاميذ فى صفوف التعليم المختلفة وخاصة مرحلة التعليـــم الاساسى ٠

ثانيا : دراسات اهتمت بجميع العناصر ذات الصلة بالتمويل :

وتشمل الدراسات التى تناولت موضوع التمويل بشكل مجمل من حيث مدخلاته وعملياتـــه ومخرجاتـــه ٠

وفى السطور التالية عرض لدراسات هذين المحورين نعرض فيه دراسات كل محور على حده من خلال الاشارة الى مشكلات الدراسة التى تناولتها دراسات كل محور والمنهج والادوات المستخدمـــة فى كل دراسة وأهم النتائج التى أسفرت عنها ٠ وأخيرا وجه الاستفادة من كل منها فى دراستنـــا الحالية مع بيان أوجه اختلاف دراستنا الحالية عن هذه الدراسات سواء من حيث الموضوع أوالمعالجة والمنهج المستخدم وذلك على الوجه الموضح فيما يلى :ـ

أ ـ الدراسات التى تعرضت فى سياقها لبعض عناصر التمويل :

أ/١ دراسات اهتمت بعناصر جزئية فى التمويل أو لها علاقة به :

• كانت مشكلة دراسة (المجلس القومى للتعليم ، د٠ت)[١] هى تحديد تكلفة التلميذ فى التعليم الابتدائى على نحو علمى ، حتى يمكن ترشيد الانفاق عليه وزيادة كفاءة المدخلات، لذا هدفت الدراسة الى بيان تكلفة التلميذ فى سنوات مختلفة منذ عام ١٩٥٣ وحتى ١٩٧٧، وبيان حجم الانفاق على التعليم الابتدائى بالنسبة لميزانية الدولة وبالنسبة لميزانية الوزارة ٠

كذا هدفت الدراسة الى مقارنة تكلفة الطالب فى التعليم الابتدائى فى مصر وتكلفته المناظرة فى بعض دول العالم ، مع حساب مايخص التلميذ من الباب الأول أجور ٠

• أما مشكلة (دراسة لجنة اقتصاديات التعليم ، ١٩٧١)[٢] فكانت فى محاولة تحديد تكلفة التلميذ فى مراحل التعليم قبل الجامعى ، مع فصل تكلفة كل مرحلة على حدة ٠ وهدفت الدراسة الى تحديد التكلفة فى مستوياتها الثلاث الأول الكلفة المباشرة ، وهى المنصرف على الطالب داخل حدود المدرسة ، والثانى الكلفة المباشرة بالاضافة الى نصيب الطالب من كلفة دواوين المديريات ، أما الثالث فأضافت الى المستوى الثانى نصيب الطالب من المنصرف على الديوان العام للوزارة ٠

• اهتمت (دراسة وزارة التربية والتعليم ، ١٩٨٣)[٣] بتوقعات اعداد طلاب التعليم الأساسى المستجدين والمقيدين والمنتهين ، كذا اعداد الفصول فى هذه المرحلة ، وذلك فى الفترة من ١٩٨٣/٨٢ وحتى ٩٩/٢٠٠٠

• كانت مشكلة (دراستى المركز القومى للبحوث التربوية ١٩٨٠[٤]، ١٩٨٦[٥]) هى تحديد حجم ونسب التسرب من الأعوام الدراسية المختلفة فى مرحلة التعليم الابتدائى ، والاساسى بين البنين والبنات فى تلك المرحلة ٠

• توصلت (دراسة المجلس القومى للتعليم) الى عدة نتائج أهمها :ـ انه بالرغم من تزايد اعداد التلاميذ فى التعليم الابتدائى منذ عام ١٩٥٣ وحتى عام ١٩٧٧ وكذلك زيادة ميزانية التعليم الابتدائى فى نفس الفترة ، الا أن تكلفة التلميذ لم تزد بنفس نسبة زيادة اعدادهم٠ كذا فتكلفة تلميذ المرحلة الابتدائية فى مصر منخفضة اذا ماقورنت بمثيلاتها فى الدول المتقدمة ، بل

فى بعض الدول العربية كالجزائر وتونس .

• أما دراسة (لجنة اقتصاديات التعليم) فقد توصلت الى تحديد تكلفة التلميذ فى مستويات حساب التكلفة الثلاثة (فى وقت اجراء الدراسة) فكانت كالاتى :-

	مليم جـ
تكلفة التلميذ فى المستوى الاول	١١٫١٣٦
" " " " الثانى	١٢٫٦٣٧
" " " " الثالث	١٣٫٢٨٨

• أما دراسة (وزارة التربية والتعليم) فقد توصلت الى نتائج تفصيلية بشأن الاعداد المنتظر قبولهم من طلاب مرحلة التعليم الاساسى ، والاعداد المنتظر حصولهم على شهادة التعليم الاساسى ، واحتياجات المرحلة من الفصول والمعلمين فى كافة المستويات الدراسية .

• وقد توصلت (دراستى المركز القومى للبحوث التربوية) الى تحديد نسب التسرب بين السنوات الدراسية المختلفة من التعليم الاساسى وبين البنين والبنات ، وبينت الدراسة انها فى تناقص نتيجة الاهتمام بتطبيق الالزام فى تلك المرحلة .

التحليل :

لاجراء دراسة تفصيلية ومستقبلية عن تمويل التعليم الاساسى فمن المهم الالمام بجميع العناصر التى تحدد التكلفة من توقع اعداد التلاميذ ، وتوقع تحرك أفواج التلاميذ من صف دراسى لاخر ، وتوقع نسب الهدر المختلفة ، كذا معرفة الفارق بين تكلفة التلميذ عند مستوى النشاط الرئيسى والمساعد . وتستفيد دراستنا الحالية من العناصر السابقة فى تحديد الابعاد والعناصر التى يجب أخذها فى الاعتبار عند حساب التكلفة لتحديد حجم التمويل اللازم على أسس علمية وموضوعية ولكنها تختلف من حيث تناول الموضوع . فالدراسة الحالية تنظر الى تمويل التعليم من جميع زواياه من حيث المدخلات والعمليات والمخرجات . كما أن تحديد كلفة الطالب التى تمت فى دراسات هذا المحور كان فى عام ١٩٧١ مما يستوجب اعادة النظر فى هذا التحديد .

ومن الجدير بالذكر أن وزارة التربية والتعليم كانت قد أصدرت تقريرين أولهما بشأن تقدير الموقف بالنسبة لتوزيع الخدمات التعليمية بالحلقة الابتدائية على المحافظات عام ١٩٨٧/٨٦" ، والثانى بشأن " تحديد نسب التسرب فى التعليم الاساسى عام ١٩٩٠" ، وفى التقرير الاول

تراوحت نسب استيعاب البنات فى المحافظات المختلفة بين ٩ر٤٣٪، ١١٠٪ ، كما تراوحت نسب استيعاب البنين فى المحافظات المختلفة بين ٧ر٨٠٪ ، ٦ر١١٢٪ ، أما التقرير الثانى فقد اثبت اختلاف نسب التسرب وفق السنوات الدراسية ووفق النوع (ذكور واناث) واثبت خلافا لكثير من الدراسات أن نسب التسرب ارتفعت فى البنين عنها فى البنات .

ثانيا : دراسات ركزت موضوعاتها على التفاوت الشامل لعناصر التمويل :

٢/أ دراسات اهتمت بجميع العناصر ذات الصلة بالتمويل :

• تناولت دراسة (عبد الغنى عبود ، ١٩٦٥) (٦) تقويم تمويل التعليم فى ج٠م٠ع دراسة أوجه النقص ثم اقتراح نظام تمويلى سليم يحقق الأهداف الكبرى التى يرجى أن يحققها التعليم فى مجتمعنا الحديث .

• أما مشكلة (شكرى عباس حلمى ، ١٩٧٠) (٧) فكانت الاجابة عن عدة تساؤلات أهمها :-

(١) مامدى التغير الذى حدث فى تمويل التعليم الابتدائى ليتجاوب مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية ؟

(٢) كيف يمول التعليم الابتدائى ومامصادره ؟

(٣) الى أى مدى حقق تمويل التعليم الابتدائى للكفاية الكمية والكيفية ؟

• ولقد كانت مشكلة (دراسة لجنة اقتصاديات التعليم المنبثقة عن مؤتمر التعليم فى الدولة العصرية ، ١٩٧١) (٨) هى حساب تكلفة الخدمة التعليمية والعائد منها والفاقد منها فى السنوات ١٩٦٨/٦٧، ١٩٦٩/٦٨، ١٩٧٠/٦٩ .

• أما مشكلة (يسرية مغازى شعير ، ١٩٨٢) (٩) فقد كانت مناقشة التعليم من حيث كلفته وعائده وفقا لنظرية الاستثمار فى رأس المال البشرى ، ولقد اهتمت الدراسة بمناقشة أثر التعليم على سلوك الفرد وعلى زيادة الدخل الفردى وزيادة العائد الاقتصادى للدولة .

• وفى دراسة (لجنة اقتصاديات التعليم بالمجالس القومية المتخصصة، ١٩٨٤) (١٠) تمت دراسة تكلفة التعليم الاساسى من منظورين مختلفين فى شكل دراستين مستقلتين .

الدراسة الأولى : كان هدفها قياس المؤشرات الرئيسية للتعليم الاساسى فى مصر فى الفترة من عام ١٩٨٠ وحتى عام ٢٠٠٠ وتحديد مظاهر الهدر فى التعليم الاساسى فى تلك الفترة وقياسه

كميا ، وايضا تحديد الزيادات المتوقعة فى الانفاق على كل عناصر التعليم الاساسى ٠

أما الدراسة الثانية : فكان هدفها حساب الاعداد المتوقعة من المقبولين والمقيدين للاطفال فى سن الالزام ، وكذا حساب عدد الفصول اللازمة لتحقيق هذا الهدف ، وبناء على ذلك نحسب توقعات الانفاق المستقبلية والمترتبة على هذه الزيادات ، على أساس الاسعار الثابتة لعام ١٩٨٢/٨١ ٠

• ولقد تعرض (المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٨٥) (١١) فى مجلد التعليم، لموضوع ، تمويل التعليم قبل الجامعى فى مصر وذلك من خلال تتبع :-

• ميزانية وزارة التربية والتعليم منذ عام ١٩٥٣/٥٢ وحتى ١٩٨١/٨٠ مع بيان نسبةماينفق على التعليم الابتدائى اليها ، وبيان نسبة ميزانية وزارة التربية والتعليم الى الميزانية العامة للدولة ٠

• بيان تكلفة التلميذ بمراحل وأنواع التعليم المختلفة منذ ١٩٧٧ وحتى ١٩٨١/٨٠ ٠

• توزيع اعتمادات الموازنة على المحافظات ، وعلى أنواع التعليم المختلفة منذ ١٩٧٤وحتى١٩٧٩

• أما (المركز القومى للبحوث التربوية ، ١٩٨٥) (١٢) فقد هدفت الدراسة التى اجراها الى الاجابة عن تساؤلات أهمها :-

• ماهو الحجم الحقيقى لانفاق الدولة والأسرة على تعليم الطفل فى كل سنة من المرحلة الابتدائية والاعدادية ؟ وما التقدير العلمى لذلك الانفاق ؟ وهل هناك فارق بين تكلفة التلميذ الحقيقية فى مدارس اللغات مقارنا بالمدارس الرسمية ؟

• ولقد كانت مشكلة (ابتسام محمد حسن ، ١٩٨٥) (١٣) هى الاجابة عن التساؤلات الاتية :-

• ما مصادر تمويل التعليم الاساسى ؟

• كيف يتم تقدير وتوزيع ميزانية التعليم الاساسى ؟

• مامدى كفاية تمويل التعليم الاساسى خاصة من ناحيتى المبنى والمستلزمات والتجهيزات ٠

• أما مشكلة (فتحى محمد محمود ، ١٩٩٠) (١٤) فكانت عن تقويم تمويل التعليم قبل الجامعى بالازهر من حيث ، تحديد أسس توزيع الاعتمادات المالية المخصصة للمراحل وللمناطق التعليمية المختلفة ، وبحث كفاية الاعتمادات المالية للتعليم الازهرى ، والمشكلات الناجمة عن تمويل التعليم قبل الجامعى بالازهر ٠

• توصلت دراسة (عبد الغنى عبود ، ١٩٦٥) الى عدة نتائج أهمها :— آن توزيع ميزانية التعليم غير مناسب لحاجات القومية والمحلية ، وان هناك قصورا فى المشاركة الشعبية فى التمويل ، وان هناك ضرورات للبحث عن مصادر اضافية للتمويل .

• أما دراسة (شكرى عباس حلمى ،١٩٧٠) فقد توصلت الى عدة نتائج أهمها :— مركزية تمويل التعليم وانفراد الدولة به ، وان سوء التوجيه كان بارزا فى سياسة الانفاق على التعليم الابتدائى ، كما انه لايوجد تحديد واضح لأهداف الانفاق ولاتحديد لوسائل الانفاق على نحو سليم . وآخيرا أوصت الدراسة بضرورة البحث عن مصادر اضافية لتمويل التعليم وترشيد الانفاق عليه دون الاضرار بكفاءته .

• ولقد توصلت دراسة (لجنة اقتصاديات التعليم فى مؤتمر التعليم فى الدولة العصرية، ١٩٧١) الى عدة نتائج أهمها :— ان زيادة اعداد التلاميذ تبتلع الزيادات فى الانفاق عليه ، وان هناك عدة عناصر تتسبب فى الفاقد ، وعناصر آخرى تؤثر فيه أهمها تخلخل الفصول ، التضخم فى التكاليف دون مبرر ، كثافة الفصول والهدر بأنواعه ، نصيب الفصل من المدرسين ، ومؤهلات المدرسين .

• أما (يسرية مغازى شعير، ١٩٨٢) فقد توصلت الى عدة نتائج فى مجال دراستها بالتعليم الجامعى أهمها :— ان هناك علاقة متبادلة بين التعليم والمجتمع فى اقتصادياته من حيث قدرة المجتمع على الانفاق على التعليم ، ومن حيث علاقة الموارد المنصرفة على التعليم بتحسين نواتجه . ان هناك عوامل تلعب دورها فى زيادة كلفة التعليم آهمها الهدر .

• ولقد توصلت دراستى (لجنة اقتصاديات التعليم بالمجالس القومية المتخصصة، ١٩٨٤) الى عدة نتائج أهمها :—

• تحديد توقعات مستقبلية بشأن اعداد الطلاب الملزمين وعدد الفصول الواجب توافرها وعدد المتسربين والراسبين ، وتكلفتهم ، وذلك وفق بدائل مختلفة .

• حساب احتمالات الانفاق المستقبلى على التعليم الاساسى فى الفترة منذ ١٩٨٣/٨٢ وحتى ٢٠٠٠/١٩٩٩ ، وذلك وفق هيكل ثابت يراعى بقاء الظروف القائمة منذ سنة الاساسى محل الدراسة (٨٢/٨١) .

• أما (المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٨٥) فقد كانت أهم النتائج التى تبحث عن تناوله لموضوع تمويل التعليم قبل الجامعى فى مصر تتمثل فى :ــ

• أن نسبة ميزانية وزارة التربية والتعليم الى الميزانية العامة للدولة قد تراوحت من ١١٪ الى ١٦٪ منذ عام ١٩٥٣/٥٢ وحتى ١٩٨١/٨٠ .
• ان الباب الأول أجور كان يستقطع حوالى ٥٠٪ من الميزانية فى عام ١٩٧٩ .
• تراوحت نسبة المنصرف على التعليم الابتدائى الى الميزانية العامة للتعليم بين ٣٩٪ الى ٤٩٪ منذ عام ١٩٥٣/٥٢ وحتى ١٩٨١/٨٠ .

• فى حين أن (المركز القومى للبحوث التربوية) توصل فى دراسته الى عدة نتائج أهمها :ــ

• ان متوسط تكلفة التلميذ من جانب الدولة قد تزايد مستمر عبر السلسلة الزمنية منذ ٧٥/٧٤ وحتى ١٩٨٤/٨٣ . ولكن هذه الزيادة ظاهرية عند الأخذ فى الاعتبار الارقام القياسية للأسعار وتزايد اعداد الملتحقين بالتعليم الاساسى من الأطفال .
• ضرورة تلافى الهدر فى التعليم وتقليل الخسارة الناجمه عنه قدر الامكان .

• ولقد توصلت (ابتسام حسن) فى دراستها الى عدة نتائج أهمها :ــ

• وجود عجز واضح فى تمويل التعليم وبصفة خاصة التعليم الاساسى .
• ان مصادر تمويل التعليم كلها حكومية وتتميز بالمركزية المطلقة .
• ان الزيادة المستمرة للسكان تبتلع أى زيادات فى اعتمادات التعليم الاساسى .

• وأسفرت دراسة (فتحى العراقى) عن عدة نتائج أهمها :ــ ان تقسيم ميزانية التعليم قبل الجامعى بالأزهر يتم بناء على عدد الطلاب المقيدين بكل مرحلة ، وكلفة الطالب فى كل مرحلة والاولوية المعطاه لمرحلة دون أخرى .

• ان هناك عوامل تتسبب فى ظهور عدد من المشكلات فى تمويل التعليم قبل الجامعى بالأزهر أهمها المركزية الشديدة ، سواء تخطيط أو تنظيم أو الرقابة على عمليات التمويل .
• ان أجور العاملين بالتعليم الأزهرى تستقطع حوالى ٨٠٪ من الميزانية .

التحليـــــل :

اهتمت دراسات هذا المحور بمناقشة تمويل التعليم الاساسى من حيث مصادره ، ومـــــدى تحقيق التمويل للكفاية الكمية والكيفية ، وأسس توزيع المخصصات بين المراحل وبين المحافظـــــات وكلفة الطالب من أبواب الميزانية ، نصيب التعليم الاساسى من الميزانية العامة للوزارة ...
ولكن أغلب الدراسات فى هذا المحور لم تتناول كل العناصر السابقة معا ، فمعظم الدراســـــات اهتمت بالمدخلات (كمصادر التمويل وأسس تخصيص الموارد ...) أو اهتمت ببعض العناصـــــر المؤثرة على العمليات التعليمية كتوقع اعداد التلاميذ فى الفصول ، أو اهتمت ببعض المخرجـــــات كتوقع العائد فى شكل نسب النجاح أو الفاقد فى شكل نسب الهدر .

• أما دراستى (لجنة اقتصاديات التعليم ، ١٩٨٤) فقد جمعت هذه العناصر فى صورة نموذج تحليلى شامل يهتم بترشيد المدخلات ، وتحسين عمليات التمويل من خلال رسم بدائل مختلفـة تراعى تقليل نسب الهدر ، وتراعى تحسين الكفاءة الداخلية للنظام فى ظل نفس المدخلات .

• ولقد استفادت دراستنا من الدراسات السابقة ونتائجها والتى يمكن بلورتها فى الاتى :ـ

• مركزية تمويل التعليم وانفراد الدولة به ، وهناك ضرورة لزيادة مصادر تمويل التعليم حتـــى تحتفظ العملية التعليمية بكفاءتها فى ظل الزيادة المستمرة والمتوقعة لاعداد الطلاب فى مرحلة التعليم الاساسى .

• هبوط الكلفة الحقيقية لطالب التعليم الاساسى وتحمل الطالب مستويات ادارية فى نفقاتـــــه تزداد تضخما .

• الباب الأول أجور يستقطع حوالى ٨٠٪ من ميزانية التعليم للمرحلة ، مما يتعذر معـــــه زيادة الكفاءة الداخلية للنظام التعليمى (من حيث امكانية زيادة مخصصات الباب الثانـــــى والثالـــث .

وتحاول الدراسة الحالية التوصل الى مصادر اضافية أخرى يمكن أن تساهم فى الانفاق على التعليـــم وتحسين الكفاءة الداخلية للتعليم برسم بدائل مختلفة وبيان كلفتها ، كذا تحسين كفاءة العمليـــات التمويلية .

من حيث المعالجة (أو المنهجية) فى الدراسة

١– استخدمت معظم الدراسات المنهج الوصفى ، أو الوصفى الاحصائى مع الاستعانة بالتحليل الرياضى البسيط أو المنهج الوصفى مع استخدام أداة الاستبيان أو المنهج الوصفى والتاريخى معا .

٢– ولقد خرجت دراسات قليلة عن هذه المنهجية التقليدية باتباع مداخل تحليلية حديثة تعتمد على النمذجة أو المحاكاة ، حيث يعد التعليم (الاساسى مثلا) نموذج ونحاول محاكاته بانتقاء متغيرات فيه ذات دلاله ، توجد علاقات آخرى فى النظام مترتبة عليها .

ومن أمثلة النمذجة ، نماذج التدفق الطلابى ، والتى يترتب على دراستها دراسة نسب الهدر، ونسب النجاح أو الترفيع ، ونسب التخرج ، ونسب الوفيات فى المرحلة التعليمية .

• ولقد اتبعت هذا الاساسى دراسة (وزارة التربية والتعليم ، التطور الكمى للطلاب ، ١٩٨٣) ودراستى (لجنة اقتصاديات التعليم بالمجالس القومية المتخصصة ، ١٩٨٤) وكان النموذج المستخدم فيهما نموذج ديناميى ، عولجت متغيراته باستخدام أساليب رياضية كالاسقاطات والتتابع، كما بنى النموذج على آساس من فرضيات استخدمت لتحسين الكفاءة الداخلية بالنموذج .

التحليل

تستخدم دراستنا الحالية المداخل التحليلية الحديثة فى المعالجة ، وذلك نظرا لاهتمام الدراسة بشمول جميع العناصر ذات العلاقة بالتمويل ، وترشيد المدخلات ، وبمحاولة بيان كلفة كل بديل تعليمى يستهدف تحسين الكفاءة الداخلية للنظام .

هذا – وتستفيد دراستنا من الأساليب الرياضية المستخدمة فى مداخل النمذجة الدينامية ، وتعتمد على بيانات ومصادر تمتد الى عام ١٩٩١ .

هوامش الفصل الأول

(١) المجالس القومية المتخصصة ، المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ، تكلفة التلميذ فى المرحلة الابتدائية ، القاهرة ، دون تاريخ .

(٢) دراسات لجان مؤتمر التعليم فى الدولة العصرية ، لجنة اقتصاديات التعليم وتمويله ، تكلفة التلميذ والفصل فى السنة المالية ١٩٧٠/٦٩ ، مؤتمر التعليم فى الدولة العصرية ٢٠ ـ ٢٣ فبراير ١٩٧١ ، القاهرة ١٩٧١ .

(٣) وزارة التربية والتعليم ، الادارة العامة للخطة والمتابعة ، التطور الكمى للتعليم الاساسى منذ عام ١٩٨٣/٨٢ وحتى عام ٢٠٠٠/٩٩ ، رؤية مستقبلية ، القاهرة ، ١٩٨٣

(٤) المركز القومى للبحوث التربوية ، التسرب من التعليم الابتدائى من العام ٥٧/٥٦ وحتى عام ١٩٧٩/٧٨ ، دراسة احصائية ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

(٥) المركز القومى للبحوث التربوية ـ التسرب من مدارس التعليم الاساسى من ٧٩ ـ ١٩٨٦ ، القاهرة ١٩٨٦

(٦) عبد الغنى سيد احمد عبود ، دراسة مقارنة لتمويل التعليم فى ج.ع.م. والولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى وفرنسا وانجلترا ، ماجستير غير منشورة بكلية التربية ، جامعة عين شمس ، ١٩٦٥ .

(٧) شكرى عباس حلمى ، تطور تمويل التعليم الابتدائى فى ج.ع.م. من أوائل القرن التاسع عشر ، الى عام ١٩٥٢ ، ماجستير غير منشورة ، بكلية التربية ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٠

(٨) دراسات لجان مؤتمر التعليم فى الدولة العصرية ، لجنة اقتصاديات التعليم وتمويله ، دراسة اقتصادية لمرحلة التعليم الاساسى ، دراسات مؤتمر التعليم فى الدولة العصرية ٢٠ ـ ٢٣ فبراير ١٩٧١ ، القاهرة ، ١٩٧١ .

(٩) يسرية مغازى شعبير ، اقتصاديات التعليم ومحاولة لقياس العائد الاقتصادى من التعليم الجامعى فى مصر ، ماجستير غير منشورة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٢ .

(١٠) المجالس القومية المتخصصة ، الامانة العامة ، لجنة دراسات اقتصاديات التعليم ، دراسة منهجية لاقتصاديات التعليم فى مصر ، مارس ١٩٨٤ .

(١١) المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى من ١٩٥٢ ـ ١٩٨٠ ، المجلد التاسع ، التعليم ، الجيزة ، ١٩٨٥ .

(١٢) المركز القومى للبحوث التربوية ، تكلفة التلميذ فى مدارس التعليم الاساسى ، دراسة احصائية ، القاهرة ، ١٩٨٥ ٠

(١٣) ابتسام محمد حسن رمضان السحماوى ، تمويل التعليم الاساسى فى ضوء تجارب بعض الدول الاخرى ، ماجستير غير منشورة بكلية التربية ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٥٠

(١٤) فتحى محمد محمد مصطفى العراقى ، مشكلات تمويل تعليم ماقبل الجامعى بالازهر ، دراسة تقويمية دكتوراه غير منشورة بكلية التربية ، جامعة الازهر ، القاهرة ، ١٩٩٠٠

الفصل الثاني

تمويل التعليم الاساسي

طبيعتة ، ومصادرة

وواقعه في مصر

الفصل الثاني

تمويل التعليم الاساسي

طبيعته ـ مصادره ـ العوامل المؤثرة فيه وترشيد الانفاق عليه

١ـ مقدمة

٢ـ التعليم الاساسى وأهدافه

٣ـ تمويل التعليم الاساسى وطبيعته

٤ـ مصادر تمويل التعليم الاساسى فى مصر

٥ـ ترشيد الانفاق على التعليم

٦ـ تقييم حجم التمويل على المستوى القومى

٧ـ العوامل المؤثرة على تمويل التعليم الاساسى

د٠ فؤاد احمد حلمى

الفصـــل الثانـــى

تمويل التعليم الاساسى طبيعتـة ، ومصـــادره

١ ـ مقدمــــة :

لقد صار " المستقبل " بعدا من الابعاد الهامة فى نظر المجتمعات الى نفسها فـــى حياتنا المعاصرة وصار التنبؤ بالمستقبل والتحكم فيه صناعة وعلما لهما أصولهما وأساليبهما ومعاهدهما. وصار الباحثون يعكفون على رصد جوانب الحياة ـ ومنها التعليم ـ فى بعض المجتمعات فى الالف الثالثة الميلادية ـ أو مطلعها على الاقل ـ حتى تتحرك هذه المجتمعات فى الزمن على بصيـــرة وتدبر حاضرها فى ضوء مستقبلها وصارت دراسات المستقبل زادا فكريا جديدا للانسان المعاصـــر يضيفه الى مادرج عليه من زاد عن الماضى والحاضر ، ومن يدرى ربما ينافس به هذا الزاد بعـــد قليل .

ومع أن الدول المتقدمة اكثر قدرة على النظر (العلمى) فى المستقبل والتحكم فيـــه بفضل ماتملكه من وسائل العلم ومايتحقق لها من امكانات مادية وبشرية ، فان الدول المتخلفـــة (نسبيا) ربما كانت اكثر حظا فى اصابة النظر الى المستقبل وحسن توجيهه اذا هى أقدمـــت على ذلك . اذ أن قصة تطور الدول المتقدمة فى التاريخ الحديث والمعاصر تعتبر دروسا وسوابـــق تستفيد منها الدول المتخلفـة فى رؤيتها للمستقبل ومايتصل بذلك من ابتكارات فى أدوات البحـــث وأساليبه ومناهجه ، يضع الدول المتخلفة أمام ثروة علمية جاهزة يمكن تبنيها فى أقصر مـــده ممكنه ـ بعد تعديل وتكييف حسب الظروف ـ لاكتشاف مستقبلها والسعى العلمى السليم اليه. (١)

ولقد أضحى من المسلمات أن للتعليم قوة كبيرة فى تشكيل الافراد وتحديد مصير الجماعـــه ومستقبل الدوله ، وبسبب أهمية التعليم هذه ، أصبحت مناقشة مسائلة ومراجعتها عملية مستمـــرة وموصوله فى كل مكان ، وقد ازدادت هذه المناقشة والمراجعـــة الحاحا فى الحقبة الاخيرة على كـــل من المستويين الدولى والمحلى ، بسبب ماطرأ على العالم المعاصر من تغيرات سريعة ومتلاحقة.

ويتطلب اللحاق بتلك التغيرات التغلب على المشكلات المؤثرة فـى التعليم ، وتصميـــم نماذج وصيغ جديدة البنية تتسم بالمرونة وتتميز بالتكامل فيما بينها .

ولقد واجه النظام التعليمى فى مصر مشكلات متعددة أثرت عليه ، واتضح هذا الاثر فى تلك الاعداد الكبيرة من المتعلمين غير القادرين على التكيف مع أنفسهم ومع مجتمعهم ومتطلباته المتجـددة، بالاضافة الى المشكلات الاخرى المتراكمة التى يعانى منها نظامنا التعليمى مما دعا الى التفكيـر فـــى

تطوير النظام التعليمى ليكون قادرا على التكيف مع تلك التحديات التى تواجهها ٠

ان المرحلة الحالية من تطوير النظام التعليمى فى مصر والتى تهدف الى ترسيخ وتجديد التعليم الاساسى ، تدعو الى الاهتمام بتلك الصيغة والتعمق فى دراستها للوقوف على مدى ماتحققه من أهداف ومايواجهها من مشكلات وصعوبات أملا فى الخروج بنظامنا التعليمى من النمط التقليدى القائم على الحفظ والتلقين الى تعليم يستهدف فى النهاية اعداد التلاميذ اعدادا متكاملا من النواحى التعليمية والجسمية والخلقية ويزودهم بالمهارات اللازمة لمواصلة التعليم ولمواجهة الحياة العملية فى أقل مستوياتها ان لزم الأمر ٠

ويتطلب هذا النوع من التعليم ادخال الكثير من التطوير على النظام التعليمى حتى يستطيع أن يقدم للجماهير الخدمه التى تنتظرها من التعليم ، ويتطلب هذا التطوير تعديلات وتغييرات فى أساليب التمويل والادارة التعليمية على كافة المستويات حتى تستطيع أن تقوم بما يوكل اليه من ادارة التعليم الاساسى وفقا للمفاهيم والأهداف الموضوعة له والمرجوه منه ٠ (٢)

ولقد أدت الأهداف الطموحة للتعليم الاساسى فى مصر والمطالب المتزايدة عليه ، وماشمل هذا التعليم من توسع كمى ، الى زيادة الضغوط على التعليم ، بحيث اتسعت الهوة بين المطالب التعليمية وبين طاقات النظام التعليمى وامكاناته ، خصوصا مع الانفجار السكانى الذى أدى الى نشوء اعداد كبيرة من الفئات المحتاجة للتعليم الاساسى ٠ ورغم أن زيادة الطلب على التعليم الاساسى أدت الى رفع الاعتمادات المخصصة للخدمات التعليمية ، الا أن هذه الاعتمادات لم تستطع أن تستمر فى التزايد لارتفاع التكلفة من جهة ولزيادة عدد التلاميذ عاما بعد عام من جهة أخرى مما يشير الى أن ماينفق على التعليم مازال قليلا بالقياس الى حاجة البلاد التعليمية ٠

من هذا نستطيع أن نلمس أن الطريق مازال طويلا وشاقا ، وأن الارتقاء بكفاءة النظام التعليمى يحتاج فى المستقبل الى اضعاف ماينفق عليه حاليا اذا استمرت البلاد باتجاهاتها وأساليبها التى درجت عليها فى حقل التعليم ٠ ولايمكن القطع بأن أزمة التعليم فى مصر كلها أزمة حاجة الى مصادر تمويل جديدة ، فهناك جزء من هذه الأزمة يتعلق بأن الانفاق الحالى على التعليم ومافيه من جوانب هدر وسوء تشغيل للمال أو عجز عن حسن تشغيله ٠

ان مشكلة تمويل التعليم تمثل احدى المشكلات الرئيسية التى تواجهها النظم التعليمية المعاصرة فى مختلف الدول مهما كان حظ هذه الدول من الغنى خصوصا فى عصرنا هذا الذى

يتميز بتطور علمى واسع المدى فى كل نواحى الحياة ، كما تعد مشكلة تمويل التعليم اكثر مراوغه فى ادراكها وأقل وضوحا من أزمة غذائية أو أزمة عسكرية ، ولكنها مع ذلك لاتقل وزنا عن مثل هذه الازمات من حيث خطورة نتائجها (٣) .

ويمثل تمويل التعليم مشكلة حقيقية لعديد من الدول وفى مقدمتها البلدان النامية" ذلك ان مطالب نمو التعليم وتطويره تمثل تحديا لقدرة هذه البلاد المالية — مما يجعلها فى مواجهة واقع كيف يمكن الوصول بمالية التعليم فيها الى حالة أفضل تسد بها مطالب نمو التعليم وتطوره" ، " ومصر كغيرها من البلدان النامية تعانى من قصور فى الاعتمادات المخصصة للتعليم ". (٤)

ولذا فان تمويل التعليم يعد مدخلا بالغ الأهمية من مدخلات أى نظام تعليمى، حيث يزود التعليم بالقوة الاقتصادية الضرورية التى تمكنه من الحصول على احتياجاته من الموارد البشرية والمادية ، وبدون التمويل اللازم يقف نظام التعليم عاجزا عن اداء مهامه الأساسية ، أما اذا توافرت له الموارد المالية الكافية ، أصبحت مشكلاته أيسر فى التناول وايجاد الحلول المناسبة لها .

كما أن تمويل التعليم من الأمور التى شغلت بال الاقتصاديين خاصة بعد أن اعتبر التعليم أحد مبررات التنمية الاقتصادية والاجتماعية واكد هذا المعنى التقدم الهائل الذى احرزته الدول التى حطمت الحرب العالمية الثانية معداتها الرأسمالية ، فان النظام التعليمى والاهتمام باعداد رأس المال البشرى يعزى اليهما التقدم الاقتصادى والازدهار العمرانى والتكنولوجى الذى أعقب هذه الحرب ، وتعد اليابان والمانيا وغيرها من الدول الأوربية الدليل العملى والملموس على ذلك .

والمشاهد أن تزايد الضغط على العملية التعليمية فى السنوات الأخيرة وفى نفس الوقت القدر المحدود الذى توفره الدوله من الموارد المالية للتعليم ، قد أدى الى بزوغ مظاهر متعددة اذ تزايد طلاب التعليم المجانى بشكل كبير وصل الى اكثر من ١٢ مليون طالب فى المدارس الرسمية للحكومة وذلك عام ٨٩ / ٩٠ وبمقارنة هذا الرقم بمثيله فى عام ٧٥ / ٧٦ والذى بلغ حوالى ٥ مليون يتضح مدى الضغط على ميزانية الدولة ، كما تتضح ضرورة التزايد المستمر للاعتمادات الحكومية فى موازنة الدوله وبالرغم من ذلك لازالت الدولة تعجز عن الوفاء باحتياجاتها اللازمة لتوفير الخدمات التعليمية بصورة مقبولة . ومن بين مظاهر هذا الضغط على الموارد المالية المحدوده

ان المرتبات والأجور والمكافآت تستقطع اكثر من ٨٠٪ من جملة الموازنة السنوية ، وهو مايــؤدى الى قصور الاعتمادات المخصصة لباقى المتطلبات التعليمية .

كما يرتبط بما سبق ، عدم كفاية المبانى المدرسية وعدم كفاءتها فى نفس الوقت . فوفقــا لما ورد فى استراتيجية تطوير التعليم فان نسبة المبانى الصالحة لممارسة العملية التعليميـــة وفقا لاحصاء ١٩٨٨ بالمرحلة الابتدائية تبلغ ٦٢,١٪ ، وتلك التى تحتاج الى اصلاح ٢٩,١٪ وهناك ٨,٨٪ من المدارس الابتدائية غير صالحة . وهى مجرد أمثلة من مرحلة تعليمية واحده.(٥)

ومن مظاهر أزمة تمويل التعليم فى مصر ، هبوط تكلفة الطالب بالنسبة لمثيله فى البـلاد الأخرى . اذا تبلغ تكلفة التلميذ فى المرحلة الابتدائية ١٢٣ جنيها ، وفى المرحلة الاعداديـــة ١٣٨ جنيها وفقا لبيانات عام ١٩٩٠ فى حين أن متوسط الانفاق العالمى على الطالب فى العـام يبلغ ١٨٨ دولار (حوالى ٦٥٠ جنيها مصرى)،(٦)

هذا مع الأخذ فى الاعتبار التضخم المالى وارتفاع الاسعار الذى يرفع قليلا من هـــذه المؤشـــرات .

وامتدت الصعوبات الاقتصادية الى الحيلوله دون قبول واستيعاب الاطفال الملزمين بالتعليم الابتدائى ازدياد كثافة الفصول والعجز فى المدرسين مما أدى الى تعديـــل السلم التعليمى الى ثمــان سنوات بدلا من تسع ، ولاشك أن الضغط الاقتصادى كان هو المحدد الرئيسى لصنع هذا القرار.

لقد تأثر تمويل التعليم فى مصر بمجموعة من التغيرات الرئيسية التى أثرت فيه وســـوف يمتد آثارها على التعليم للسنوات القادمة . وهذه التغيرات بعضها له جذور دولية عالميـــة، وبعضها الاخر له طابع محلى بحت .

وهذه التغيرات على اختلاف طابعها الدولى والمحلى ، إما اقتصادية أو سياسية أو علميـــة أو سكانية ، أو بيئية . مما يفرض على أى مقترب أو دارس لتمويل التعليم فى المستقبـــل أن يضعها فى اطارهـا الصحيح حتى يتمكن من وضع تصور لمستقبل التعليم قائم على متطلبــات الواقع فامتدادات هذا الواقع سوف يكون لها تأثيرات على مختلف جوانب منظومة المجتمع بكافـــة انساقه ونظمه الفرعيـــة .

ان قضية تمويل التعليم تشير الى أن هناك أزمة بالفعل ، وان المؤشرات تؤكد استمرارهـا

أو تفاقمها مستقبلا • ويعنى ذلك أن التمويل سوف يكون من المحددات الرئيسية التى ستقـــرر اتجاهات السياسة التعليمية فى المستقبل • ومن مراجعة خطة التعليم الحالية• (١٩٩٢/٨٧) يتضح تفاعل هذه الأزمة مع اتجاهات السياسة التعليمية • فقد أشارت الخطة الى ضرورة توافـــر مصادر للتمويل ، بالاضافة الى اعتمادات الدولة والقطـاع والخاص من جانب ، ومن عدد مـــن الجهات الأجنبية والهيئات الدولية من جانب اخر • وكان من بينها مساعدات هيئة المعونـــة الامريكية والبنك الدولـى وغبر ذلك من جهات •

كذلك أوصت المجالس القومية المتخصصة وتقارير لجان تطوير التعليم الجامعى بمشاركـــة الجهود الأهلية وشركات القطاع الخاص والبنوك والمؤسسات الانتاجية فى تمويل التعليم كاحـــدى الوسائل للتغلب على مايواجـه تمويل التعليم من صعوبات •

٢ـ التعليم الأساسى وأهدافـــه :

التعليم حق من الحقوق الثقافية للانسان ، وقد كفله الاعلان العالمى لحقـــوق الانسان ، وبدونه لايستطيع الانسان مباشرة كافة حقوقه العامه أو أداء واجباته العامة •

لقد جاءت كفالة الدستور لحق التعليم ، انطلاقا من حقيقة أن التعليم يعد من أهـــم وظائف الدوله واكثرها خطرا ، فهو أداتها الرئيسية فى تنمية النشئ ، واعداده لحياة أفضـــل ، يتوافق فيها مع بيئته ومقتضيات انتمائه لوطنه ويتمكن فى كنفها من اقتحام الطريق الى المعرفـــه بأنواعهـا المختلفـــة • (٧)

ومضمون الحق فى الدستور ، ان يكون لكل مواطن الحق فى أن يتلقى قدرا ونوعـــا من التعليم يتناسب مع ميوله ومواهبه وقدراته ، وذلك كله وفق القواعد التى ينظمها القانون •

وواقع الأمر أن المجتمع بوصفه المستفيد من التعليم يجب أن يمكن الفرد من مباشـــرة حقه فى التعليم ، فهو واجب على المجتمع تجاه الفرد على أن مباشرة التعليم حق للفرد يكـــون وفقا لقدراته وامكاناتـه التعليميـة •

ان مجانية التعليم تضمن استفادة الناس بالحق فى التعليم ، فهى بلا شك تعبير حضـارى عما بلغه المجتمع من تقدم ، ولايجوز الخلط بين المجانية وتمويل التعليم ، فالتمويل هو تكلفـة التعليم ، أما المجانية فهى لزيادة فعالية التعليم من حيث اشباع الحق فيه • ولايجوز الحـــد

من المجانية كأسلوب لتمويل التعليم • (٨)

ان مجانية التعليم - كمبدأ دستورى - لابد لها من ضمانات حتى تتحقق كامله ، فان كثافة الفصول العالية بسبب قلة المبانى المدرسية وقصور الخدمات التعليمية ، لاتحقق الهدف من مجانية التعليم بوصفها أسلوبا لتمكين الفرد من التعليم ومن ناحية آخرى فان انتشار افة الدروس الخصوصية قدأرهق الاباء بالمصروفات فجعل المجانية شعارا ناقص المضمون ، ولهذا فان وقفة جاده حازمه لابد من اتخاذها لكى تصبح المجانية ضمانا لوصول الحق فى التعليم الحقيقى للجماهير •

ويهدف التعليم الاساسى الى تنمية قدرات واستعدادات التلاميذ واشباع ميولهم وتزويدهم بالقدر الضرورى من القيم والسلوكيات والمعارف والمهارات العملية والمهنية التى تتفق وظروف البيئات المختلفة ، بحيث يمكن لمن يتم مرحلة التعليم الاساسى أن يواصل تعليمه فى مرحله أعلى أو أن يواجه الحياة بعد تدريب مهنى مكثف ، وذلك من أجل اعداد الفرد لكى يكون مواطنا منتجا فى بيئته ومجتمعه • (٩)

وتنظم الدراسة فى مرحلة التعليم الاساسى لتحقيق الاغراض الاتية :-

- التأكيد على التربية الدينية والوطنية والسلوكية والرياضية خلال سنوات الدراسة •
- تأكيد العلاقة بين التعليم والعمل المنتج •
- توثيق الارتباط بالبيئة على أساس تنوبع المجالات العملية والمهنية بما يتفق وظروف البيئات المحلية ومقتضيات تنمية هذه البيئات •
- تحقيق التكامل بين النواحى النظرية والعملية فى مقررات الدراسة وخططها ومناهجها •
- ربط التعليم بحياة الناشئين وواقع البيئة وانماط النشاط الاجتماعى والاقتصادى بها من المصادر الرئيسية للمعرفة والبحث والنشاط فى مختلف موضوعات الدراسة •

٣ـ تمويل التعليم الاساسى طبيعته ومصادره

يقصد بمفهوم تمويل التعليم من الناحية اللغوية : تجميع ورصد مبلغ من المال .
ويقصد به من الناحية العملية : " تكوين رأس مال لتنفيذ عمل معين يحقق نتيجة مرغوبا فيها قد تكون : اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية وقد تكون جامعة لهذه الاغراض كما هو الحال بالنسبة لنفقات التعليم " . (١٠)

كما يقصد بتمويل التعليم : مجموع الموارد الرصودة فى اطار التعليم أى المؤسسات التعليمية ، لتحقيق الأهداف التى يتعين تحقيقها بالموارد المتاحة وادارة هذه الأموال واستخدامها بكفاءة " . (١١)

ويتعدى نطاق التمويل مجرد الحصول على الأموال الى ادارة هذه الأموال واستخدامها بكفاءة ، والى هذا يتجه المضمون الحديث فى تعريف التمويل حيث يعرف بأنه : " الوظيفة الادارية التى تختص بعمليات التخطيط للأموال والحصول عليها من مصادر التمويل المناسبة لتوفير الاحتياجات المالية اللازمة لأداء الأنشطة المختلفة ، بما يساعد على تحقيق أهداف هذه الأنشطة .

وبرتكز تمويل التعليم على مجموعة من الأسس تشتق مادتها من مصدرين رئيسيين هما :ـ

أ ـ التمويل كعمل فنى اقتصادى

ب ـ التربية بفروعها المختلفة والتى يقوم بخدمتها أساسا .

ومن هذين المصدرين الرئيسيين يمكن أن تبرز الأسس العامه لتمويل التعليم والتى يمكن أن تبرز فى :ـ

أ ـ النظر الى التعليم على أنه استثمار .

ب ـ تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية .

حـ ـ التخطيط للتعليم .

وفيما يلى توضيح موجز لهذه الأسس :ـ

أ ـ النظر الى التعليم على أنه استثمار :

ينظر البعض الى التعليم باعتباره استثمارا لرؤوس الأموال لامجرد خدمة استهلاكية

تقدم للمواطنين حيث أن مردود الأموال التى توظف فيه تربو فى كثير من الاحيان على مردود الأموال التى توظف فى أى مشروع صناعى أو تجارى ، والتشبيه هنا ليس من قبيل المطابقة أو المقارنة نظرا لأن للتعليم جوانب انسانية وثقافية وقومية يستحيل تقدير عائدها أو تقييمها نقديا . (١٢)

واذا كانت هذه النظرة للتعليم على انه استثمار انتاجى تتزايد أهميتها " الاأن هذه النظرة ليست الوحيدة للتعليم ، فهناك الى جانب القيمة الاقتصادية قيما أخرى ، فهناك القيم الاجتماعية والقيم الانسانية والتى لاينبغى تجاهلها .. فالافراد عندما يقبلون على التعليم لايفعلون ذلك عادة نتيجة حسابات دقيقة لما سيعود عليهم من التعليم ، بل لأن للتعليم بريقا اجتماعيا ومكانه بصرف النظر عن الاعتبارات الاقتصادية " .

ب ـ تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية :

ان اقرار مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية يعد مبدءا مقبولا على المستوى العالمى بدون قيود تضاف اليه فى العادة ولكن ليس معنى تقبل المبدأ أو اعلان الالتزام به أنه فى متناول كل انسان أن يتعلم وفقا لقدراته واستعداداته دون قيود تفرضها ظروف الدولة وسياستها العامة ، فالحقيقة أن الدولة تراعى أمورا مثل عدم انتاج قوى بشرية لاعمل لها ، وتراعى الالتزام فى تطبيقه بحدود المقدرة المالية ، كما تراعى المواءمة بين ميزانية التعليم وبين باقى أبواب الميزانية . " وهكذا نجد أن التلاحم بين التربويين والسلطات فى تنفيذ مثل هذا المبدأ أمر رئيسى للغاية ، لايستطيع التربويين وحدهم أن يقرروا طبيعة الشوط الذى ينبغى أن يقطعوه فى تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية لأن الامر يتصل اتصالا مباشرا بما تستطيع الدولة أن تخصصه للتعليم من أموال " . (١٣)

فان التساؤل الذى يبقى ماثلا أمام المخططين للتعليم كيف يمكن أن يتحقق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية عن طريق توزيع الموارد المالية المتاحة توزيعا عادلا بين مؤسسات التعليم وروافده المختلفة ؟

حـ ـ التخطيط للتعليم وعلاقته بعملية تمويل التعليم :

ظهرت على ساحة الحياة فى السنوات الأخيرة العديد من الأمور كالتفجر السكانى وزيادة الاقبال على التعليم نتيجة تطور الوعى الاجتماعى والسياسى للافراد والشعوب وزيادة الطلب الاجتماعى على التعليم . أدت الى الأخذ بأسلوب التخطيط للتعليم . " فقد أصبحت التربية تحتاج الى أموال كثيرة فهى تحتل عادة المركز الثانى بعد النواحى العسكرية فى موازنة معظم الدول ، كما تحتل مكانا هاما وتشكل عنصرا رئيسيا فى التنمية الشاملة ، من معلمين ومبان ومناهج وكتب وأدوات ووسائل وأبحاث وادارة وتلاميذ ومايؤثر فى التعليم والضغط عليه من عوامل سكانية واقتصادية واجتماعية ومن عادات وتقاليد ومايطلب من التعليم تقديمه للمجتمع من مواطنين يرتقون بأنفسهم وأسرهم وأعمالهم وانتاجهم ومجتمعهم ويدفعونه فى سبيل التقدم المؤدى الى تقدم اكثر والارتقاء المؤدى الى ارتقاء أعلى، " ولكى يتم هذا يحتاج الامر الى التخطيط الدقيق الذى يعنى بتحديد الاهداف أو المرامى من أجل التنمية فى المستقبل كما يعين الوسائل لبلوغ هذه المرامى المحدده " .

ومثل هذا التخطيط للتعليم هو الذى يحولماينفق على التعليم من أموال الى لون من ألوان الاستثمار اكثر خطرا وابعد آثرا من تلك الاموال التى تنفق على مشروعات التنمية المختلفة . على أنه يجب أن يراعى فى التخطيط للتعليم مقتضى أن تتنوع المراحل التعليمية على أساس من التخطيط العلمى الموضوعى وتحديد الاولويات لاعلى أساس من الشعارات السياسية أو القومية " (١٤)

٣/١ أساليب تمويل التعليم :

تتنوع أساليب تمويل التعليم وفقا لنوع نظم الحكم والنظريات السياسية الحاكمة ونظام الادارة السائد فى البلاد ومن الممكن حصر أساليب التمويل فيما يلى :ـ

- التمويل عن طريق السلطات المحليــة .
- التمويل عن طريق السلطة المركزيـــة .
- التمويل عن طريق التعاون بين السلطة المركزية والسلطات المحلية .

وفيما يلى نوضح مايجاوز تلك الاساليب

٣/١/١ تمويل التعليم عن طريق السلطات المحلية :

يعد تمويل التعليم عن طريق السلطات المحلية ، من أقدر الاساليب لمواجهة الحاجـــات التعليمية البيئية ، فضلا عن أنه يتيح للمناطق المحلية أن توزع نفقات التعليم توزيعا ملائمـــا لحاجاتها . يضاف الى ذلك سهولة جمع المال لتمويل احتياجات التعليم ، نظرا لشعور المساهمين فى التمويل بعائد مساهمتهم المالية .

غير أن تمويل التعليم عن طريق السلطات المحلية يلقى مجموعات من الصعوبات منهـــا :- أن المناطق الغنية ستكون أوفر حظا " من المناطق الفقيرة " . ومن هذه الصعوبات: أن التعليم أمر يهم المجتمع كله والدوله كلها ،فمن الطبيعى أن تتعهده الدوله وان ترعاه وان تحرص علـــى أن يحصل كل مواطن على التعليم اللازم والملائم ، " ولن يتم ذلك الا اذا توافرت رقابـــة مركزية وتعهدت السلطة المركزية بتحويل بعض الاعباء التربوية التى لانستطيع أن تضطلع بهـــا السلطات المحلية ، ثم ان اشراف السلطة المركزية على تمويل بعض أمور التعليم ييسر القيـــام بمشروعات تعليمية واسعة لاتقوى عليها السلطات المحلية عموما " ، ومعنى ذلك تدخل السلطـــة المركزية فى تمويل التعليم أمر لايمكن تجنبه ، كما يعنى هذا التدخل الغاء دور السلطـــات المحلية وانما يكون الامر أمر تعاون معقول ومتوازن بين السلطتين .

٣/١/٢ التمويل عن طريق السلطة المركزيـــة :

يستهدف تمويل التعليم عن طريق السلطة المركزية تحقيق الوحـدة فى النظـــام التمويلى والقدرة على القيام بمشروعات واسعة وبصورة اكثر فعالية من السلطـات المحليـة وذلـك لتوفر الاخصائيين والاموال لديها . وتأخـذ مساعدة السلطة المركزيـة للسلطات المحلية اشكـــالا

مختلفة ، فمثلا بالنسبة للمرحلة الابتدائية ، فيجب أن تقع على عاتق الهيئات المحلية والقرى سواء عن طريق الضرائب أو عن طريق الاسهام بالعمل فى بناء المدارس ، ومع ذلك فان العبء الرئيس لتمويل هذا التعليم يقع على عاتق الميزانيات العامة للسلطات المركزية لأن هذا التعليم فى هذه المرحلة ذو أهمية قومية " لدوره الأساسى فى تكوين رأس المال البشرى فيكون من الملائم أن تقدم السلطة المركزية معونات مناسبة للسلطات المحلية من أجل هذا الغرض " .

" ومع أن مرحلة الالزام فى الكثير من الدول تتسع يوما بعد يوم وتشمل فى بعضها التعليم الثانوى ، الا أن بعض الدول تلجأ الى تمويل التعليم الثانوى عن طريق المصروفات المدرسية التى يدفعها الطلاب وبهذا تتضاءل الواجبات المالية للسلطة المركزية غير أن كثيرا من الدول النامية تؤثر مجانية التعليم الثانوى تيسير تكافؤ الفرص التعليمية ومساعدة الطلاب الفقراء كما فى مصر حيث تقوم الحكومه بتمويل نفقات هذا التعليم " .

٣/١/٣ تمويل التعليم عن طريق التعاون بين السلطة المركزية والسلطات المحلية :

ان توفير الأموال اللازمة لتمويل التعليم يطرح على نحو عملى موضوع البحث عن مختلف الموارد الممكنه التى تستطيع أن تفدى التعليم وتمده بالمال اللازم من مصادر تعتمد على ميزانية الدولة المركزية ، الى مصادر تعتمد على السلطات المحلية ، الى الضرائب الخاصة التى يمكن أن تفرض من أجل التعليم خاصة ، الى القروض التى يمكن أن تتم لهذه الغاية الى غير ذلك من الوسائل لتزويد التعليم بالعصب الاساسى من المال .

وعلى أى حال فانه من الصعوبة بمكان امكانية المفاضلة بين أى من هذه الأساليب فى نظم تمويل التعليم بصفة عامة لكل دولـه ، غير أن ظروفها وامكاناتها الخاصة التى توجه اختيارها للأسلوب الذى يكفل امكانية تمويل التعليم الذى تنشده .

٤ـ مصادر تمويل التعليم فى مصر :

المصادر التى تعتمد عليها الدوله فى تمويل التعليم تشمل النظام الاقتصادى بافـــــراده ومؤسساته ومايتصل بهؤلاء الأفراد والمؤسسات من انتاج وثروات • وهذا النظام الاقتصادى يمـــول التعليم بطريقتين ، أحدهما مباشر بأن يساهم أفراد المجتمع ومؤسساته بأموالهم فى تسيير التعليـم بدون وساطه ، أما الطريق الثانى فهو غير مباشر •

هذا ويرتبط نوع وأسلوب تمويل الأنشطة التعليمية ارتباطا وثيقا بفلسفة التعليم ونظامـــه فى أى دوله • فاذا كانت تلك الأنشطة تدار وتنظم مركزيا فان التمويل كذلك يكون مركزيا ، أمـــا اذا كانت الأنشطة التعليمية تدار وتنظم لامركزيا فاننا نتوقع اسهاما اكبر من جانب السلطات المحلية فى عملية تمويل التعليم • ومسألة مركزية التعليم أو لامركزيته مسأله يدخل فى تحديد ابعادهـــا عوامل كثيرة منها نوع التنظيم السياسى والادارى السائد فى الدوله ، ومنها كذلك طبيعية النظـــرة الى التعليم ذاته كوظيفة رئيسية من وظائف المجتمع • (١٥)

وسواء كان تمويل الأنشطة التعليمية يتم مركزيا أولا مركزيا ، وبصرف النظر عن مزايـــا كل نوع وعيوبه ، فان مصادر تمويل التعليم تندرج تحت المصادر التالية :ـ

٤/١ مصادر التمويل الحكوميــة :

يعتمد تمويل التعليم فى مصر اساسا على التمويل المقدم من جانب الدوله وذلك علـى عكس الحال فى البلدان الصناعية المتقدمة حيث يلعب التمويل الخاص دورا مؤثرا فى تمويـــل تكاليف التعليم • مما أدى الى تقلص دور الحكومات فى تمويل التعليم بعض الشئ خـــلال الثمانينات وذلك بسبب الركود الاقتصادى التى ساد هذه البلدان وأدى الى ازدياد عجـــز الموازنات الخاصه بها • وقد أدى هذا التقلص الى نمو القطاع الخاص وازدياد أهميته فى هـذا الصدد • ومن العوامل التى ساعدت على ازدياد أهمية التمويل الخاص :ـ (١٦)

١ـ ارتفاع مستوى المعيشة مما مكن الكثير من تغطية تكاليف تعليم ابنائهم ، وبالتالـــى فانهم ليسوا فى حاجة الى الدعم الحكومـى •

٢ـ ازدياد دور المؤسسات الصناعية والمالية وغيرها فى تمويل التعليم بفضل الارباح الطائلـــه التى حققتها خلال السبعينات والثمانينات • هذا فضلا عن الحوافز والمغريات التـــى التى تعطى لهذه المؤسسات ومنها الاعفاء من الضرائب على التبرعات والهبات التى تقدمهـــا

للتعليم ولغيره من الأغراض الاجتماعية والانسانية .

٣- ومن العوامل التى أدت الى ازدياد أهمية التمويل الخاص وقللت من الأهمية النسبية للتمويل العام هو معدل نمو السكان (٣٪ ٪ من المتوسط سنويا) مما قلل الضغط على المؤسسات التعليمية من الحضانة حتى الجامعة .

ان دعم الدولة أو الحكومة للتعليم فى الدول النامية يعتبرا أمرا ضروريا لتحقيق العدالة والكفاءة والاستفادة من الوفورات الداخلية والخارجية واقتصاديات الحجم الكبير . ويدور التساؤل حول نصيب التمويل الخاص ؟

وفى هذا الصدد فان بعض الدراسات تقترح أن يكون تمويل التعليم مشتملا على مجموعة من الوسائل تستخدم سويا من أهمها مايلى :-

١- الاعانات الحكومية .

٢- المصروفات الدراسية التى يدفعها الطلاب .

٣- القروض المقدمة للطلبة

وتتصدى هذه الدراسات لتقييم الوسائل المختلفة المذكورة لتمويل التعليم من ناحيتى العداله والكفاءة وذلك فى الاطار الخاص بظروف كل دولة نامية .

فمثلا بالنسبة للاعانات Subsidies التى تقدمها حكومات الدول النامية للتعليم العالى فان ابناء الفقراء فى هذه الدول لايستفيدون من هذا النوع من التعليم المدعوم أو المجانى وان ابناء الاثرياء هم أكثر الناس استفادة من التعليم العالى المجانى . ولما كانت الحكومات تحصل على الأموال اللازمة لدعم التعليم عن طريق التوسع فى فرض الضرائب على أفراد الشعب ، ولما كان وقع هذه الضرائب شديدا على الطبقات الفقيرة التى لايستفيد الكثير من ابنائها بالتعليم العالى ، فان محصلة دعم التعليم وخاصة التعليم العالى تنتهى الى قيام الفقراء من دافعى الضرائب غير المباشرة بتحويل جزء من دخولهم الى الطبقات الغنية. (١٧)

" وتشكل الضرائب العامه أهم مصادر التمويل التى تعتمد عليها حكومات الدول المختلفة ومنها تتكون ميزانيتها " . ومن الضرائب العامة يتشكل المصدر الرئيسى لتمويل التعليم بجمهورية مصر العربية " والتى توزع ميزانيتها للتربية والتعليم على وزارات ، التربية والتعليم ، والتعليم العالى ، والأوقاف وشئون الأزهر ، والحربية والداخلية ، (الكليات العسكرية) والصناعة

٢/٤ الرسوم الدراسية لتغطية جزء من تكاليف التعليم :

أخذت مصر بمبدأ مجانية التعليم منذ بداية الثورة فى عام ١٩٥٢ فى جميع مراحلــه وأنواعه فى حين أن بعض الدول تقتصر المجانية فيها على مرحلة التعليم الأساسى ، بينما تمتــد المجانية فى دول أخرى لتشمل جميع المراحل بما فيها مرحلة التعليم • ولاضير من الأخــذ بمبدأ مجانية التعليم اذا كانت الدولة غنية كما هو الحال فى بعض الدول •

ولكن عندما تعانى الدوله من عجز كبير فى موازينها وتعتمد كثيرا على التوسع فــى اصدار أوراق البنكنوت مما يزيد من حدة التضخم ، فان استمرار مجانية التعليم تعنى قلة الأموال المتاحة للانفاق على التعليم مما يؤدى فى النهاية الى قلة الأماكن المتاحة فى المدارس بالنسبــة للتلاميذ الجدد ، وكذلك ازدحام الصفوف أو ازدياد الكثافة مما يترتب عليه تدهور الخدمة التعليميــة، ومن هنا يصبح توفير موارد اضافية للتعليم أمر ضرورى •

وقد اثبتت بعض الدراسات أن فرض رسوم تعليمية من شأنه أن يزيد الطلب علىالتعليم وذلك فى حالة استخدام الأموال المتاحة من هذه الرسوم فى بناء مدارس جديدة فى الأماكن النائيــة المحرومه من الخدمة التعليمية ، وكذلك تحسين الخدمة التعليمية ذاتها •(١٨)

ولاتمثل الرسوم المقررة حاليا لبعض الأنشطة التعليمية قيمة ذات تأثير فى تمويلالتعليـم بمصر نظرا لمحدودية تلك الرسوم أو انعدامها فى معظم السنوات الدراسية واقتصارها على رســوم التسجيل والامتحانات أو ما يدفعه الطلاب من مقابل الخدمات •

الرسوم ومقابل الخدمات والأنشطة التعليمية :

وتشمل تحصيل مصروفات عن الامتحانات ورسوم التسجيــل الدراسة فى البلـدان التى لايكون فيها التعليم مجانى فى جميع مراحل التعليم ، وكذلك عن الانشطة المحلية مثــل حفلات المدارس والمعارض والمباريات الرياضية ومبيعات اشياء من صنع المدرسة ومساهمات من الجمعيات التعاونية المدرسية وجمعيات الآباء ، كما قد يدفع التلاميذ مقابل الخدمات التى تقدم فى مجــال التعليم مثل الأنشطة الرياضية والاجتماعية والمكتبات ومقابل تحسين شكل الكتاب ، ويستغل العائد من ذلك لأغراض مباشرة أو غير مباشرة لتمويل التعليم مثل بناء المدارس والتجهيزات أو لتأسيــس رصيد لتقديم أنواع من المساعدات الاجتماعية •(١٩)

٣/٤ مساهمة المجتمع فى تمويل التعليم :-

تشجع الكثير من الدول النامية عملية اشتراك المجتمع المحلى فى دعم العملية التعليمية. وذلك فى ضوء الازمات المالية التى تعانى منها المؤسسات التعليمية فى هذه الدول . ومع شىء من التشجيع فان مجتمع القرية أو المدينة - الذى يستفيد ابناؤه مباشرة من اقامة المدرسة الجديدة يمكن تنمية اتجاهات المجتمع واغراده بالمساعدة فى هذا الصدد وكل حسب استطاعته .

وتلجأ كثير من الدول التى تعجز عن توفير الأموال الكافية للتعليم الى المساعدات الخاصة من الأهالى انفسهم " كان يقدم أهل القرية أو البلد الأرض التى تنشأ عليها المدرسة أو يقوموا ببناء المدرسة كاملة ، أويقدموا بعض نفقاتها وهو حل يساعد على توفير الأبنية المدرسية اللازمة، والمصادر المحلية أو مساهمة الأهالى أو الجهود الذاتية واسهامها فى تمويل التعليم أمر لايجوز الاستهانة به أو التقليل من شأنه لو أحسن استثاره الاهالى واحسن توجيه طاقاتهم ، (٢٠) وهذا يرجع الى أن الموازنة العامة للدولة لاتستطيع أن توفر الأموال الكافية لبناء العدد المطلوب من المدارس والذى يقدر بالآلاف وذلك حتى يمكن تخفيف كثافة الصفوف الدراسية ، والتخلى عن نظام التعليم ذى الفترتين ، أو الثلاث فترات والمنتشر فى كثير من المدارس الحكومية فى مراحل التعليم المختلفة ، مما يرفع من مستوى الخدمة التعليمية المقدمه للمجتمع .

ان مسئولية المجتمع فى تدبير الموارد تعود الى أن المجتمع هو المستفيد من نهضة التعليم ، لذا فانه يجب أن يتحمل قسطا من أعباء موارد التعليم . ولهذا يجب تشجيع الجهود الذاتية للمواطنين من أجل بناء المدارس والفصول وتجهيزها .

وتنظيما لهذه الجهود وعملا على تنظيم دورها فقد انشىء صندوق لدعم وتمويل المشروعات التعليمية ويهدف الصندوق الى :

دعم وتمويل المشروعات التعليمية بما فى ذلك اقامة المدارس والمنشآت والمراكز التعليمية وتجهيزها وصيانتها وترميمها فى اطار الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العامه للدولة فى مجال التعليم . (٢١)

موارد الصندوق :-

١- حصيلة جميع الرسوم والغرمات المقررة بقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ .

٢- حصيلة الرسوم الاضافية التى يقررها وزير التعليم (ـ ر ٤ مليم جنيه على طلب الالتحاق للتعليم الثانوى ، رسوم اعادة القيد ، ـ ر ٢ على طلبات الامتحانات العامة واستخراج الشهادات، ١٠٠- ١٠٠٠ جنيه انشاء المدارس الخاصة .

٣- حصيلة رسوم على كل منشأة صناعية لاتقل عن ٥٠-٥٠٠ جنيه .

٤- ١٠٪ من حصيلة حساب الخدمات والتنمية المحلية بالمحافظات والمدن والقرى .

٥- ١٠٪ من حصيلة حساب الغرامات المحكوم بها وفقا لاحكام قانون ١٠٦ لسنة ٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم اعمال البناء .

٦- مايقدمه المواطنون من مساهمات مالية وعينية لتمويل اغراض الصندوق بالجهود الذاتية .

٧- حصيلة استثمار اموال الصندوق .

٨- الاعانات والتبرعات .

٩- سندات بناء المدارس .

١٠- اية موارد اخرى .

والملاحظ حتى الآن أن نسبة مشاركة القطاع الخاص والمجتمع (من تبرعات وغيرها) فى تمويل التعليم محدود للغاية ، والاعتماد يكاد يكون كليا على الحكومة فى الانفاق على التعليم.

دور القطاع الخاص فى تمويل التعليم :

يشارك القطاع الخاص فى تحميل اعباء التعليم . ويتحقق ذلك من خلال المدارس الخاصه التى يملكها القطاع الخاص .

وقد بلغت نسبة تلاميذ المدارس الابتدائية الخاصة الى اجمالى تلاميذ هذه المدرسة٤٧ر٥٪ وتبلغ النسبة ٥٠ر٢٪ فى المدرسة الاعدادية بالاضافة الى المساهمة فى التعليم الثانوى بانواعه .

وتقدر نسب مشاركة القطاع الخاص فى تمويل وادارة مدارس التعليم الاساسى بحوالى٥٢ر٧٪وهى نسبة ضئيلة للغاية . ووفقا للتوجهات الاقتصادية الحادثة والتى تتمركز حول تنمية دور القطاع الخاص فى العمل الاقتصادى ، يصبح من الضرورى البحث عن أساليب جديدة وغير تقليدية لتنمية هذه المشاركة بما يتيح التخفيف عن كاهل الدولة وتحسين الخدمة التعليمية المقدمة فى مؤسسات التعليم . (٢٢)

٤/٤ المساعدات الدولية :

ويشمل هذا النوع من النفقات ماتقدمه بعض الدول والهيئات من مساعدات مالية تخصص للتعليم وتتمثل فيما يلى :-

أ - القروض بأنواعها :

تعد القروض مصدرا هاما لتمويل التعليم ، خاصة بعد أن تغيرت النظرة التقليدية للتربية والتعليم من حيث كونها مجرد خدمة استهلاكية تقدم للمواطنين الى كونها استثمارا لرؤوس الأموال يزيد مردود فى كثير من الاحيان على مردود الأموال التى توظف فى أى مشروع زراعى أو صناعى أو تجارى .

وتمول القروض المشروعات التعليمية ذات العائد البعيد الطويل المدى كالابنية المدرسية، الا أنه يؤخذ على القروض كمصدر من مصادر التمويل ، ان الدولة المقترضة تتحمل اعباء سداد الديون وفوائدها ولايتسنى لها السداد الا عندما يزيد الدخل القومى ويتحقق فائض من الصادرات الأمر الذى يتطلب من الدولة المقترضة أن تقيم موازنة دقيقة بين اعباء القروض وبين الفوائد التى يتجنبها من تلك القروض . (٢٣)

ب - المعونات الأجنبية :

وتشتمل المعونات الخارجية على الأموال المقدمة من جهات اجنبية سواء أكانت حكومات أو صناديق تنمية اقليمية أو البنك الدولى أو غير ذلك وبعض هذه المعونات عبارة عن منح لاترد ولكن معظمها عبارة عن قروض ولكنها بشروط ميسره ولذلك فانها تحمل اسم معونات. وتوجه هذه المعونات لانشاء مدارس جديدة وكذلك لتدعيم المدارس القائمة عن طريق تزويدها بالمعامل والتجهيزات والأدوات ، على الرغم من حيوية المعونات الخارجية ، الا أنها تمثل نسبة ضئيلة من الانفاق على التعليم فى مصر ، ويظل الاعتماد شبه الكلى على التمويل الحكومى .

ان المساعدات والقروض التى تساهم بها الدول الاجنبية فى اعانة التعليم سواء من حكومات الدول بموجب اتفاقيات ثنائية أو متعددة الاطراف أو من المؤسسات الخيرية الكبرى أو من هيئات تربوية معينة أو من الهيئات والمنظمات الدولية . هذه المصادر وان كانت مفيدة احيانا الا أنها مصادر مؤقته وغير دائمة وترتبط غالبا بقيود أو شروط معينة تحد من حرية

الدولــه المستفيدة . (٢٤)

ويوجد العديد من العوامل التى تحدد حجم المعونات التعليمية للدولة ، منهـــا سياسة الدولة ومدى حاجتها لهذه المعونات ، هذا بالاضافة الى محاولة بعض المنظمات أو الهيئــات نشر نوع معين من التعليم فى مؤسسات خاصة تختلف فى طبيعتها عن المؤسسات القائمة .

وقد أشارت الدراسات التى اجريت فى هذا المجال الى الكثير من المحددات التى تحـــدد قيمة المساعدات المالية المقدمة للدولة ، ومن هذه المحددات مايلى :- (٢٥)

١ـ العوامل والمحددات الخاصة بالاولويات المحلية ومايرتبط بها من أهداف واغراض ديمقراطيـــة وتبنى هذه الاولويات على خصائص المجتمع التعليمى كعدد سنوات الدراسة التى تتيحها الدوله، ومن ثم تهدف المساعدة الى زيادة عدد السنوات ونسبة الأطفال فى المدارس الخاصة ونسبـــة البنات الى الاولاد ونسبة الملونين أو الديانات الأخرى الغير شائعة فى الدولة .

٢ـ محددات واعتبارات خاصة بالكيف وذلك بهدف تحسين نسب تكلفة الطالب وتزويد المـــدارس أو المؤسسات التعليمية بالأجهزة والمعدات والأساس والوسائل التعليمية .

٣ـ المحددات والاعتبارات السياسيــة .

٤ـ العوامل الجغرافية ومايتصل بها من فقر فى الامكانيات وعدم تشجيع الابناء على التعليم والتسرب من المدارس .

٥ـ المحددات والعوامل الاقتصادية كانخفاض الدخل القومى وانخفاض مستوى دخل الفرد وارتفاع نسب الاسعار ومنها اسعار التعليم .

٤ـ٥ القروض الطلابيـــة :

وتمنح هذه القروض عن طريق شركات خاصة تتولى استثمارها لرؤوس أموالها فى تمويـــل التعليم بأن تقدم قروضا مالية للطلاب المحتاجين مقابل حصولها فيما بعد على جزء من دخل هؤلاء الطلاب بعد اتمامهم الدراسة وتوليهم العمل وقد يحمل هذا المصدر فى جملته طابعا رأسماليا الا أن بعض الدول قد تلجأ الى تطبيق صيغة قريبة من هذه قوامها ان يقدم الطالب ـ مقابل تعليمه ـ مبلغا ثابتا من المال أو خدمة للدوله تبلغ عددا من السنوات (أى قيمة عينية) أو مبلغـــا معينا يعادل نفقات الدراسة وهو مبدأ تأخذ به الكثير من الدول فى معاهد اعداد المعلمين وبالنسبة للطلاب الموفديـــن الى البلاد الأجنبية للدراسة على نفقة الدولـــه . (٢٦)

٥ـ ترشيد الانفـاق على التعليـم :

تزداد نفقات التعليم فى دول العالم قاطبه بصفة مطرده فى السنوات الأخيرة زيادة ملحوظـه ولاتعتبر هذه الزيادة من قبيل الزيادة الرقمية الظاهرة التى ترجع الى انخفاض القوة الشرائية للنقـود وارتفاع مستويات الأجور والاسعار انما هى زيادة حقيقية ترد الى ظاهرتى " التوسع الأفقى " فـى القاعدة التعليمية نتيجة ديمقراطية التعليم ومجانية وتطبيق نظام التعليم الاجبارى وزيادة عـدد سنواته " والتوسع الرأسى " فى مجالاته نتيجة تعدد أنواعه وتخصصاته والتعمق فيما يقدمونه مـن دراسات ونوعيات وتحسين طرق أدائه وتطوير وسائله واساليبه • والمتوقع أن تستمر هذه الزيـادة بصفة عامة بسبب الحاجة الى التعليم المتواصل لمسايرة ظروف العصر الذى يتسم بالقفزات السريعـه فى دنيا المعرفة والفتوحات العلمية المتلاحقة حتى لايتخلف المرء فى مستواه المهنى أو التعليمـى عن المستوى الجديد والمستحدث فى ميدان تخصصه • (٢٧)

ويقع عبء هذا الانفاق الضخم المتزايد فى مجموعة اذا ما استثنينا التعليم الخاص على عاتـق موازنة الدولة ، ولاتقابله موارد مالية باعتبار أن التعليم أصبح حقا مكفولا تلتزم الدوله بأدائـه للمواطنين فى كل مراحله • وهو وضع يتطلب بالضرورة بذل العناية لترشيد هذا الانفاق حتـى يطمئن المواطنون والحكام الى أن هذا القدر الكبير الذى يقتطع من أموال الشعب لانفاقه علـى التعليم ، ينفق بالفعل على خير وجه توصلا لجنى الثمار الاقتصادية والاجتماعية المرجوه من ورائه•

كما أن اتساع مجالات الانفاق على التعليم افقيا ورأسيا على النحو السابق بيانه يقتضـى ترشيد هذا الانفاق حتى لايلتهم مبالغ اكبر من موارد الدوله للوصول الى نفس النتائج •

وان تدبير الأموال اللازمة للوفاء باحتياجات التعليم أمرا له أثره الكبير فى تنفيذ البرامـج التعليمية المخططة لها ، كذلك فان سوء الاستخدام قد تخلـق من المشاكل مما يؤدى الى تغييـر فى الخطط المتبناه أو الانشغال بنشاطات جانبية قد يؤدى الى اختلال بين التكلفة والانتاج• (٢٨)

وتعد مشكلة تمويل التعليم فى مختلف بلدان العالم ، التحدى الخطير الذى تواجههـه النظم التعليمية المعاصره فى مختلف الدول وتزداد هذه المشكلة خاصة فى البلدان النامية ،" ويمكن أن تتضح ابعاد المشكلة التمويلية للنظام التعليمى فى أى سياق سواء فى الماضى ومايحتمل أن يحدث فى الحاضر والمستقبل من العلاقات الداله المرتبطه بارتفاع معدل تكلفة التلميذ ، ارتفاع نصيـب التعليم من الموارد المالية الكلية والأزمات المالية فى الدول النامية • (٢٩)

والمعادلة الصعبة التى تواجهها مختلف الدول مهما كان حظها من الغنى هى: كيف تحقق اكبر توسع ممكن فى التعليم بالأموال المحدوده المتاحة لها ، وهناك اسلوبان يمكن اللجوء اليهما لمواجهة تلك المعادله :ـ

أ ـ زيادة الموارد المالية وغير المالية •

ب ـ اعادة توزيع الموارد الحاضره وترشيد استخدامها بهدف زيادة فاعليتها وانتاجيتها وخاصة عن طريق التجديد فى طرق تخصيص الموارد المتاحة للتعليم •

أ ـ زيادة الموارد المالية وغير المالية :

ليس من شك أن النظم التعليمية مهما تبلغ من كفاية وفاعلية سوف تحتاج الى قدر من المال اكبر كثيرا مما تحتمل أن تحصل عليه اذا سارت الآمور فيها كما هى عليه الآن ، ومن ناحية أخرى يمكن لتعليم مرتفع التكلفة ان يكون رديئا ، غير أن التعليم الجيد لايمكن بحال أن يكون رخيصا • ان الموارد المالية فى البلدان النامية موارد قليلة لاتفى بالحاجات التعليمية مما تحتم البحث فى زيادة فاعلية التعليم وانتاجيته ومحاولة الحصول على أفضل النتائج بأقل النفقات وبأحسن الشروط وباكبر كفاءة •

ب ـ اعادة توزيع الموارد الحاضره وترشيد استخدامها :

هناك طريقتان يمكن اللجوء اليهما لاعادة توزيع الموارد وترشيد استخدامها هما :ـ

١ـ تنويع المدخلات وادخال تعديلات عليها أو ادخال بعض الخدمات الاضافية مقابل تنازلات فى مدخلات أخرى •

٢ـ احداث تغيير فى نوع المدخلات ونمط علاقاتها مما يترتب عليه خلق نظام جديد• (٣٠)

ويحكم طبيعة التعديل فى كل الأحوال احد مبدأين :ـ

أ ـ مبدأ الفعالية

ب ـ ومبدأ الكفاءة

١ـ مبدأ الفعالية : ومؤداه كيف يمكن احداث تغيير أو تعديل فى المدخلات على نحو يؤدى الى تخفيض التكاليف من غير تأثير على مستوى المخرجات القائمة الحالية مثل : ضغط المصروفات الادارية ، تجنب الضياع والهدر ، تحسين شروط العمل الادارى ، الاقلال من المصروفات الخاصة باستغلال المياه والكهرباء والأدوات والتجهيزات والوسائل التعليمية ، تخفيض تكاليف الأبنية المدرسية مع تحسين شروطها التربوية، ابتكار

وسائل رخيصة لتوفير الأدوات والتجهيزات ، تجويد الكتب الدراسية وطباعتها بأرخص الأسعار •

٢ـ مبدأ الكفاءة : ومؤداة كيف يمكن احداث تغيير أو تعديل فى المدخلات يؤدى الى مخرجات أحسن وأفضل دون احداث تغيير فى كلفة العملية التعليمية • (٣١)

وهناك مجموعة من المبادىء الاقتصادية أو التربوية ، اذا وضعت فى الاعتبار وتصبح أدوات عمل قوية فى تحسين النظام التعليمى بطرق متنوعة وهذه المبادىء هى : (٣٢)

(١) مبدأ الربط بين الطاقة الانسانية والمواد الفيزيقية :

حيث يمكن زيادة العمل الذى ينجزه الانسان (مدرسا أو تلميذا) زيادة كبيرة اذا ما وضعنا فى متناول يده أدوات وتكنولوجيات اكثر وأفضل واذا علمنا كيفية استخدامها للافادة منها على نحو أفضل •

(٢) مبدأ اقتصاديات الحجم Economics of Scale : حيث يتم استخدام الطرق والوسائل والأدوات التى تحقق نتائج تعليمية أفضل مهما كانت مرتفعة الأثمان ، مع انتاجها واستخدامها على نطاق اكبر حتى تصل الى النقطة التى يصبح استخدامها عندها اقتصادية للغاية •

(٣) مبدأ التركيز والمقدار الحرج Concentration and Critical Mass حيث أنه ليس من الاقتصاد أن نركز على أهداف تعليمية معينة مالم نصل الى نقطة يكون عندها مقدار الناتج وكفايته متناسبا مع الجهود المبذولة ومالم تصل الى هذه النقطة وتتعداها فان العائد سيكون قليلا ان لم يكن معدوم القيمة تماما •

(٤) مبدأ الاستخدام الأمثل : Optinizing : حيث يعنى ادارة التعليم على أساس الكفاءة الاقتصادية لكى تحقق اكبر معدل من الزيادة فى العائد أو اكبر معدل فى الطاقة الانتاجية والواقع أن زيادة الوعى بهذا التحدى فى مجال التربية والتعليم ينبغى أن تحتل مزيدا من الاهتمام وخاصة حيث تقوم عمليات التنمية على أساس خطة قومية تتنافس على الموارد فيها أهداف عديدة لمواجهة عصر التطلعات المتزايدة لدى الجماهير •

وبهذا فان ترشيد استخدام الموارد المالية فى التعليم يشمل جميع الأوضاع الفنية وطرائق التنظيم المرسومة لتخفيض أدنى ضياع فى كل الموارد والجهد شاملا التنظيم العلمى للعمل ، التوحيد النمطى للموارد ، تبسيط العمليات الادارية والاقتصادية فى استعمال

الأدوات وتحسين طرق الاستخدام فيها . (٣٣)

نخلص من ذلك الى أن ضغط التكلفة لايقصد به أن يتم ولو كان ذلك على حساب المستوى التعليمى بل لابد من مراعاة التوفيق بين اعتبارين :ـ اعتبار النفقة ، واعتبار الحفاظ على المستوى ويعتبر من بين الأساليب الموصله الى تحقيق التوفيق بين هذين الاعتبارين ،العمل على تحسين مضمون التعليم وهو يشمل بصفة خاصة تطوير المناهج الدراسية بما يقضى على الحشو والتكرار ويجعلها تتمشى مع متطلبات العصر ، وتجديد طرق التعليم واستخدام الوسائل التعليمية الحديثة وتجديد الكتب المدرسية . ذلك أن الارتفاع بهذه الجوانب الكيفية من شأنه أن يوفر اعلى مستوى ممكن من الاحتياجات التعليمية فى نطاق الموارد المالية المحدوده .

واذا كان من المنطقى أن ارتفاع مستوى التعليم يتطلب زيادة الانفاق عليه الا أن الحرص على تقديم تعليم قليل الكلفة لايعنى بالضرورة أن يكون تعليما رديئا .

وفيما يلى بعض الأوجه التى يجب مراعاتها عند ترشيد الانفاق على التعليم : (٣٤)

١/٥ ترشيد اجور العاملين بالجهاز التعليمى :

على الرغم من تقدم الوسائل التعليمية ، والاتجاه نحو الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة فى مجال التعليم ، فان المعلم لايزال هو القوام الاساسى للعملية التعليمية . ومن هنا فان من الطبيعى أن يستحوذ باب المرتبات والأجور على القدر الأعلى من جملة الانفاق الجارى على التعليم . وتقدر النفقات المدفوعة للمدرسين فى مصر بحوالى اكثر من ٨٥٪ من النفقات السنوية الجارية للتعليم .

غير أن ترشيد الانفاق فيما يتعلق بالمرتبات والاجور للعاملين فى الجهاز التعليمى تقتضى استدعاء النظر الى الأمور التالية :ـ

١ـ ان مستوى المرتبات والأجور والمكافآت التى تدفع للمعلمين ينبغى ألا يقل بحال عن المستوى الذى يدفع لاقرانهم فى ميادين العمل الأخرى حتى لايتأثر بذلك مستوى الأداء فى العملية التعليمية نتيجة احساس المعلمين بالغبن ، وانصرافهم لاستكمال دخولهم عن طريق الدروس الخصوصية ، وعدم اقبال العناصر الصالحه ابتداء على التأهل للعمل فى ميدان التعليم .

٢ـ لايجوز أن تؤدى ضخامة الاعتمادات المالية للمرتبات والأجور الوارده بموازنات وزارات التربية والتعليم الى اغفال التأكد من توفر العدد الكاف من المعلمين واعضاء هيئات التدريس بحيث

يتم الحفاظ على النسبة الملائمة بين عدد المعلمين وعدد الطلبة الذين يتولون تعليمهم حتى يتمكن المعلم من الاشراف الفعلى على العدد المناسب تربويا من الطلاب مما يحقق الافاده التامة من الدراسة ولايضطر أولياء الأمور للالتجاء الى الدروس الخصوصية لتعويض النقص في المستوى التعليمى نتيجة ارتفاع الكثافة الطلابية مما يترتب عليه ضياع القيمة الحقيقية لمبدأ مجانية التعليم ، ويتطلب الأمر كذلك ترشيد اعداد المعلمين داخل التخصصات المختلفة بما يمنع وجود فائض فى بعض التخصصات وعجز فى البعض الآخر مما قد يوحى بأن المعدلات المدرسية الى الطلبة عالية وهى عكس ذلك .

٣ـ ان المجموع الكلى للمرتبات والأجور الوارده ضمن نفقات التعليم ليست مدفوعة بأكملها للقائمين بالتدريس فى مراحل التعليم المختلفة بل ان جانبا منها يدفع للعاملين فى الجهاز الادارى وهو الجهاز الذى يقوم بتيسير قيام هيئات التدريس بواجباتها . وهو يستوعب فى نفس الوقت مقدار من العماله الزائدة التى التزمت الدوله بتشغيلها .

واذا كان من المتفق عليه أن نجاح العملية التعليمية يتوقف ـ ضمن ماتعتمد عليه من ركائز على وجود قاعدة ادارية كفؤه . الا أن تضخم الجهاز الادارى بلا ضرورة يعد فى الواقع انحرافا على الأحوال الاقتصادية للانفاق .

٤ـ يراعى عدم عقد المقارنة بين الجهاز التعليمى وبين المشروع الصناعى فيما يتعلق بنسبة العاملين للميدان الادارى الى العاملين فى الجهاز الفنى أو الانتاج ، ان الاعتماد الأول فى تنفيذ التعليم يقوم على المعلم القائم بالتدريس فعلا فى الفصل أو المدرج ولايجوز بحال أن تطغى نسبة الاداريين بالرغم من أهمية عملهم فى تمكين المعلم من أداء رسالته على النسبة المثلى للقائمين بالعملية التعليمية .

٢/٥ ترشيد نفقات الأبنية التعليمة :

تعتبر تكاليف انشاء الأبنية التعليمية احد العناصر الأساسية فى النفقات الرأسمالية للتعليم. وقد أصبح من المتعين الافادة من خدمة المؤسسات والفنيين المتخصصين فى هذا النوع من الأبنية اذا لم يعد النظر اليها على أنها مجرد حجرات وطرقات وأبنية بل أصبحت تصميماتها مستمدة من القواعد التربوية والمبادىء الصحية والاجتماعية وذلك مع مراعاة الاعتبارات الفنية والبيئية والاقتصادية المحققة لترشيد هذا الباب من ابواب الانفاق على التعليم .

٣/٥ أولويات تمويل مراحل التعليم وأنواعه المختلفـة :

نتناول فى هذا المجال أسلوب ترشيد الانفاق عن طريق تحديد أولويات الانفاق علـى المراحل المختلفة وفق الامكانات والموارد المتاحة وتحديد مسألة الأولويات تنصرف الى جانبيـن أساسيين هما :ـ

الأول : أولويـة التعليم بالنسبة للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى .

الثانى: أولوية نوع أو مرحلة معينة من التعليم بالنسبة لأنواع ومراحل التعليم المختلفة .(٣٥)

بالنسبة للجانب الأول : أولوية التعليم للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى : ان تمويـل التعليم يرتبط بالخطة الاقتصادية والاجتماعية العامة للدولة . مما يفرض عليه تأثير وتأثر متبادليـن بين تنمية الثروة البشرية وبين تنمية الثروة الاقتصادية والاجتماعية . ويفرض هذا على واضعى الخطة العامة للدولة أن تحدد المكانة التى ينبغى أن تعطى للتعليم ضمن الخطة الاقتصادية والاجتماعيـة العامة بتحديد الاعتمادات المالية التى ينبغى أن تخصص له على أساس دراسة تأخذ بعين الاعتبـار تكاليف مختلف المشروعات الاستثمارية الممكنة والصله فيما بينها ، ومن الجدير بالذكر أن نشير هنـا الى البعد النفعى للتعليم مهما كانت أهميته يعد بعدا واحدا من أبعاد التعليم ، فالتعليـم بالاضافة لذلك يعتبر حقا من الحقوق الأساسية للانسان والتعليم له أهمية بالنسبـة للوعـى السياسى للأفراد (ووعيهم لحقوقهم وواجباتهم) كما أن للتعليم قيمة ذاتية متأصلة بغض النظـر عما يترتب عليـه .

بالنسبة للجانب الثانى : أولوية نوع أو مرحلة معينة من التعليم بالنسبة لأنواع ومراحل التعليم المختلفة : يملى حجم تمويل التعليم ضمن خطة الدولة العامة نظاما خاصا فى الأولويات التـى يمكن أن تعطى لمراحل التعليم وفروعه المختلفة ، والسؤال عن كيفية توزيع موازنة التعليم علـى مختلف مستوياته وفروعه وعن النسبة التى يمكن أن تخصص من جملة الاعتمادات الماليـة للتعليـم الابتدائى أو للتعليم الاعدادى أو للتعليم الثانوى أو التعليم الجامعـى ... الخ .

فان التعرف على هذا ـ ولاشك ـ عصب عملية التخطيط التعليمى اذ لاتأخذ أى خطة للتعليـم مبناها أو معناها الا اذا حددت الأولويات فى هذه المجالات كلها ورسم نظام مترابـط للأولويـات تسير الخطة التعليمية على هديه ..

ويمكن القول بأن لاتوجد صيغة موحده فى هذا المجال بين المجتمعات الانسانية المختلفة، وانما تتحدد هذه الأولويات بحسب اوضاع كل بلد ، على أنه يمكن استخلاص بعض الأسس التـى تمنح كل مرحلة أو فرع ماهو جدير به من أولوية . فقد تعطى الأولوية للتعليم الابتدائى لأسبـاب

تمليها ضرورات تكوين ثقافة قومية مشتركة وباعتباره حقا من حقوق الانسان . غير أنه لايكفي أن نفرد مبدأ تعميم التعليم الابتدائى حتى تنطلق نحو التطبيق ، لأن تعميم التعليم الابتدائى يتطلب من الدول النامية جهود مالية لاتقوى عليه دوما ، وهذه الجهود المالية لابد وأن تتم على حساب جهود مالية أخرى تقتطع من مجالات تعليمية أخرى هامه (كالتعليم الفنى أو تعليم الكبار أو التعليم العالى .. الخ) ويضاف الى ذلك توافر مجموعة من الوسائل لاتتوفر دائما بسهولة وتحتاج توفيرها لانتظار ووقت مثل اعداد المعلمين اللازمين لتعميم التعليم وتوفير الأبنية وغيرها (٣٦) .

أما عن التعليم الاعدادى والذى يمتد الى ثلاث سنوات فى معظم البلاد الآسيوية والافريقية وهى المرحلة الأولى من التعليم الثانوى فان التوسع فيه لابد وأن يرتبط بالتوسع فى التعليم الابتدائى من ناحية وبمطالب التنمية الاقتصادية من ناحية أخرى .

أما المرحلة الثانوية (القسم الثانى) : الوسيلة الأساسية التى تتكون من طريقها الاعداد الكبيرة من الاخصائيين المتوسطين فى شتى المجالات فتعد هذه المرحلة نقطة الانطلاق الحقيقية فى النمو الاقتصادى والاجتماعى فى البلدان النامية .

فالتعليم الثانوى يكاد يكون عاما يشمل من هم فى سن التعليم فى البلاد المتقدمة ، وينخفض عدد الذين يتلقون تعليما ثانويا بالنسبة الى من هم فى سن التعليم والثانوى بالنسبة للبلدان النامية . نتيجة نقص الامكانات البشرية والمادية .

على أن أهم مسألة تواجه النظام التعليمى فى مصر وسائر البلاد النامية ليست فى توسيع قاعدة التعليم الثانوى فحسب وانما فى تنويع هذا التعليم بحيث يلبى حاجات القوى العاملة المتنوعة وأهم مافى هذا التنوع العناية بالتعليم الفنى والمهنى فى هذه المرحلة أما بالنسبة للتعليم العالى فيلاحظ انخفاض نسبة الذين يتلقون تعليما حاليا فى البلدان النامية انخفاضا كبيرا ، الا أنه قد يلاحظ فى بعض البلدان النامية أن تقدم التعليم العالى يفوق تقدم التعليم الثانوى والابتدائى، ولعل مشكلة التعليم العالى فى هذه البلدان ليست فى النقص الكمى وانما فى النقص الكيفى ومن أهم مظاهره فقدان التوازن بين فروع التعليم العالى وسوء توزيع الطلاب على الكليات الجامعية والمعاهد العليا والمختلفة واهمال التخصصات العلمية والفنية والبحث العلمى، الامر الذى يعطى أولوية العناية بالجانب الكيفى فى جميع مراحل التعليم الحالى بوجه أخص " .

٦- معايير تقييم (حجم وتوزيع) تمويل التعليم على المستوى القومى :

يتم تقييم تمويل التعليم فى ضوء مجموعة من المعايير أو المقاييس، وتتحدد تلك المقاييس أو المعايير فى :-

أ - ميزانية الدوله

ب - الدخل القومى •

ح - الاحتياجات من القوى العامله

د - الاحتياجات الثقافية للمجتمع

وقد يكون من المفيد قبل توضيح كل معيار من هذه المعايير القاء الضوء على ميزانية التعليم للوقوف على بعض الدلالات التمويلية التى تعبر عنها تلك الميزانية •

ان ميزانية التعليم تعد مؤشرا ذا دلاله واضحه فيما يمكن أن يستثمره المجتمع فى هذا النوع من الخدمات العامه وهى بمفردها لاتمثل " الجهد " الحقيقى الذى يبذله المجتمع فى عمليات التربية والتعليم ، ذلك لأن هناك أنواعا آخرى من الانفاق تتمثل فى جهود الأسرة وفى الخدمات الاجتماعية والبنية والتعليم فى الجيش وغيره ، وماتقوم به أجهزة الاعلام والتثقيف على مختلف مستوياتها ومع ذلك كله فان لميزانية التعليم دلالتها فى تمثيل مايريد المجتمع أن يضعه من قيمة على تعليم المواطنين •

ان الزيادة المطرده والملحوظة فى ميزانيات التعليم سنه بعد سنه تدل على نمو النشاط التعليمى بصفة عامة ، ولكن هذه الزيادة المطرده فى ميزانيات التعليم ينبغى أن تؤخذ بحذر شديد ، للتأكد من أن هذه الزيادة هى زيادة حقيقية فى الجهد التعليمى ، " فقد تكون هذه الزيادة نتيجة التفاوت فى القيمة الشرائية للوحدة النقدية • كما قد تكون هذه الزيادة راجعة الى ارتفاع مستوى المعيشة وغلاء الأسعار وثمن التكلفة فى تكاليف المبانى أو مرتبات المدرسين التى تصل الى مايتراوح بين ٦٠٪ ، ٩٠٪ من ميزانية التعليم أو أسعار الورق الى غير ذلك " (٣٧) ، أو لتحمل المؤسسة التعليمية بفائض من الخريجين فيما يمثلون عماله زائده وعبء على الجهاز الادارى

وقد لاتصرف هذه الزيادة فى رفع مستوى الخدمة التعليمية من الناحية الكيفية أو التوسع فيها من الناحية الكمية ،وانما قد تتجـه هذه الزيادة الى مظاهر من الاسراف أو التنظيمات الادارية المعقدة المتزايدة • (٣٨)

ان ميزانيات التعليم فى الوقت الحاضر تتحمل نفقات كانت تتحملها الجهود الخاصة كالتلمـذه الصناعية وأصبحت الآن جزءًا من نظام التعليم الفنى أو المهنى الى غير ذلك من المسائل التـــى ينبغى الالتفات اليها عند تقدير ميزانيـــة •

كانت تلك المقدمة ضرورية قبل الخوض فى تفصيلات المعايير والمقاييس التى فى ضوئهـــا تتحدد ميزانيات التعليم •

٦ / ١ معيار ميزانية الدولة :

ويحتاج تقدير جهدالتعليم لمعيارميزانية الدوله الى التعرف على مصادر الميزانية ، والى أى مدى تمثل هذه الميزانية مايستطيع أن يحصل عليه المجتمع ممثلا فى الحكومة من موارد عن طريـــق أنواع الضرائب المختلفة الى غير ذلك من مصادرها المالية ، والى مفهوم الميزانية بالنسبة لايديولوجية الدوله • " فالميزانية فى المجتمع الاشتراكى تختلف عن الميزانية فى مفهوم الاقتصاد الرأسمالـــى والنشاط الخاص ، ففى الحالة الأولى تمويل الدولة للتعليم من الحصيله العامه لمشروعات الدولـــة ومن الضرائب المباشرة وغير المباشرة على الأفراد وعلى المزارع التعاونية ، فى حين أن ميزانيـــة الحكومة فى النوع الثانى لاتمثل الا جانبا محدودا من هذه الموارد " • (٣٩)

ان تقدير تمويل التعليم وفقا لمعيار ميزانية الدوله قد يواجه بأن ميزانية الدوله ليســـت على النحو الذى يسمح بتقدير حجم التمويل اللازم للتعليم لأن " تنظيم أبواب الميزانية يشكـــل فى الغالب أبوابا تقليدية (رواتب ــ نفقات ادارية •• الخ) غرضها بالدرجة الأولى مراقبة الصرف والتأكد من عدم اساءة الاستعمال ، ولم تصبح بعد ميزانية وظيفية مبوبة تبويبا يظهر توزيـــع النفقات على مراحل التعليم وأنواعه وعناصر العملية التعليمية ، أى أنها لم تتجه بعد الى أن تصبح ميزانية برامـج قوامها وضع الميزانية على أساس أهداف الخطة العامه للدوله " (٤٠)

كما يعترض تقدير تمويل التعليم بالنسبة لمعيار ميزانية الدولة صعوبة أخرى تتمثل فـــى أن المعلومات الخاصة بحساب تكاليف الوحدات التعليمية (نفقات الطالب الواحد ــ المعلم الواحد، الصف الواحد ، ونفقات المكان الواحد •• الخ) • لاتتيح الا حسابات تقريبية ، كما أن المعلومات المتعلقة بالطلاب والمدرسين ووسائل التعليم وغيرها مازالت معلومات بدائية فى كثير من البلـــدان ومهما يكن الأمر فان معيار ميزانية الدوله رغم الصعوبات التى تعترضـــه بعد من المؤشرات التـــى

لها دلالتها في توضيح نوع الجهد الذى تبذله الدوله فى نشاطها التعليمى .

ملاحظات على ميزانيـات التعليـم فى مصر: (٤١)

على المستوى الاجمالى ، يمر القسم الأكبر من النفقات التربوية فى ميزانية الدوله تحت الفصول العائده الى وزارة التربية والتعليم ، وزارة التعليم العالى ، وزارة الأزهر ، وزارة الشباب وغير ذلك من جهات .

ويعطى مجموع الاعتمادات المخصصة لهذه الوزارات تقديرا أوليا للنفقات التربوية الا أنـه لاتعطى عنها صورة كامله للأسباب الاتيـة :-

- هناك فروق بين الاعتمادات الملحوظة فى الميزانية والمبالغ التى انفقت فعلا - الحساب الختامى - والتى تدون فى وثيقة عامة لاتنشر الا فى وقت متأخر .
- هناك بعض المؤسسات التعليمية التى تخضع لوزارات أخرى . وتستمد ماليتها من الميزانيـة (مثال ذلك دور الرعاية التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية) .
- هناك نفقات تعود الى مؤسسات تابعة لوزارة التعليم لاتدخل فى ميزانية هذه الوزارة وانمـا نجدها بشكل غير واضح فى الغالب فى ميزانية وزارات أخرى (مثال ميزانية الصحة المدرسيـة وتتبع وزارة الصحـة) .
- الاعانات المقدمةللتعليم تأخذ اشكالا شتى وتدفع من قبل وزارات عده .
- قد تدرج بعض النفقات الاستثمارية فى ميزانيات وزارات أخرى مثل الابنية المدرسية فى المناطـق حديثة الاستصلاح والمدن الجديدة .
- قد تكون هناك نفقات لمؤسسات تابعة لوزارة التربية والتعليملاتظهر فى ميزانية الدوله، أما لانها يمكنأن على عاتق مؤسسات عامة تتمتع ببعض الاستقلال المالى أو السلطات المحلية .
- قد تكون هناك مؤسسات تعليمية تتبع المحافظات أو السلطات المحلية مباشرة وتتلقى مساعـدات أو تتلقاها من الحكومة المركزيـة .
- هناك مؤسسات عامة أخرى للتعليم تتمتع ببعض الاستقلال وتتلقى مساعدات من الحكومة ولكـن يمكن أن تكون لها مصادر تمويل أخرى (مثال ذلك كليات التربية ومراكز البحوث المتخصصه) .

- بعض المؤسسات الخاصة بالتعليم تمول كلية من قبل الدوله . وبعضها الاخر يمول جزئيا أو لايتلقى اية مساعدة .
- فى بعض المدارس الرسمية ، وفى جميع المدارس الخاصة على وجه التقريب يدفع التلاميذ والطلاب رسوما مدرسية .
- هناك بعض النفقات التى يدفعها التلاميذ والطلاب مباشرة (شراء بعض اللوازم المدرسية مثلا) .
- هناك دول ومؤسسات اجنبية أو دولية تسهم بأشكال شتى فى تمويل النفقات التربوية فى أى بلد. وتدخل هذه المساهمات احيانا فى التدفقات النقدية وأحيانا أخرى قد لاتدخل (مثل استقبال طلاب البلد فى مدارس اجنبية فى الخارج) .

٢/٦ معيار الدخل القومى :

يتفق على أن تطور نسبة ماينفق على التعليم بالنسبة للدخل القومى لأى بلد يعد معيارا اكثر ملاءمة فى تقدير تمويل التعليم . لأن مايحققه أى بلد من انفاق على التعليم يتوقف بدرجة كبيرة على مستوى الدخل القومى الذى وصل اليه هذا البلد كما أن زيادة الدخل القومى يتبعها فى الغالب الاتساع فى التعليم واطالة مدته وتحسين المستقبل بمعدل الانتاج والدخل فى هذا البلد . (٤٢)

ان المشاهدات العالمية تشير الى أن حجم الانفاق العام على التعليم قد زاد فى أقطار العالم بنسبة اكبر من نمو الناتج القومى والاجمالى وأصبح يشكل عبئا ثقيلا على عديد من الدول ، فتظهر الدراسة المقارنة للبلدان الصناعية وللبلدان النامية أن العبء الذى يقع على كاهل المجموعة الأولى أصبح الان ثقيلا ، طالما أن ميزانية التعليم تحتل فى غالبية هذه البلدان المكان الأول من الميزانية العامة حيث تمثل اكثر من ٢٠٪ من هذه الميزانية فى امريكا الشمالية وفى عدد من البلدان الأوروبية ، كما أن معظم البلدان الصناعية قد تجاوزت عتبة الـ ٥٪ من الناتج القومى الاجمالى، المخصصة للتعليم ، على أن العبء المالى يمكن أن يكون اكثر ثقلا فى البلدان النامية فعلى الرغم من أن دخل الفرد فيها أدنى بكثير مما هو عليه فى البلدان المتقدمة فان حجم الانفاق على

التعليم فى اكثر من ثلث هذه البلدان قد تجاوز نسبة الـ ٥٪ من الناتج القومى الاجمالى، كمـــا أن معدل الانفاق فيها ينمو فى هذه الاونه بسرعة متزايـــدة وثمة بلدان عديدة تنفق حاليـا على التعليم اكثر من ٢٥٪ من ميزانيتها العامه ." (٤٣)

لقد أصبح توفير موارد كافية للتعليم يمثل عبء يثقل كاهل السلطات المختلفـــة وخاصة وأن هناك أمور عديدة تؤيد دعواهم ببطء التقدم الحاصل فى مجال محو الأمية والتباطـــؤ المتزايد فى المعدلات المتوقعة ، ومنها ما يتعلق بظاهرة تفشى بطاله المتفقين مما دفع الاقتصاديون التى التشكيك فى دور التربية فى النمو الاقتصادى اضافة الى ذلك أن التباطؤ المفاجئ للنمـــو الاقتصادى والصعوبات المالية التى تواجهها دول عديدة وازاء بروز أولويات جديدة منها التسابـــق على التسلح ، فمن المتوقع للموارد المخصصة للتعليم لن تنمو بعد الان بنفس السرعة التى نمـت فيها خلال الستينات " . ولعل هذا مايفسر ثبات نسبة ما ينفق على التربية الى الناتج القومـى الاجمالى عند سقف معين .

وعلى أى حال فسواء ارتفع معدل الزيادة فى تمويل التعليم نتيجة لارتفاع معدل الزيادة فى الدخل القومى أو كانت الزيادة فى تمويل التعليم نتيجة لزيادة الانتاج القومى أو الدخل القومـى فان هناك علاقة واضحة وهى أن تمويل التعليم يزداد بصفه عامه بارتفاع متوسط الدخل القومـــى للفرد وأنه يمكن استخدام هذه العلاقة مؤشر لتقدير تمويل التعليم فى المستقبل .

٣/٦ معيـار الاحتياجات من القوى العاملـة :

تعد مطالب العماله فى مجالات الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات على مختلف المستويـــات، من الامور التى ترتبط ارتباطا مباشرا بالاعداد التى تلحق بالمدارس وبالمعاهد وبالجامعات ثـــم " ان قدرة النشاط الاقتصادى ومعدلات نموه تؤثر تأثيرا واضحا فى تحديد قدرة هذه الانشطـــة الاقتصادية على امتصاص القوى العاملة أو فى عدم القدرة على امتصاصها وجعلها قوة معطلة كما أن أى، تغييرات فى الهيكل الوظائفى لانواع الاعمال المختلفة فى أى نشاط اقتصادى يؤثر فى نوع التمويـــل واتجاهاته وتوزيعات تخصصه ومايرتبط به من اعداد " (٤٤)

ويمكن أن تتخذ تقديرات الاحتياجات من القوى العامله من المستويات الوظيفية المختلفـــة التى يمكن ترجمتها بالتالى الى اعداد طلبة وتلاميذ فى مراحل تعليمية مختلفة وعلى أساس تقديـــرات تكلفة الطالب أو التلميذ فى كل مرحلة تعليمية يمكن تقدير تمويل التعليم فى مراحله المختلفـــة

طوال سنوات الخطـة التعليميـة .

ان معيار الاحتياجات من القوى وصلاحيته كمقياس لتقدير تمويل التعليم يقابل بكثيـــــر من الصعوبات مما يجعل تقدير تمويل التعليم المبنى على أساسه على شئ غير قليل من عـــدم الدقه ، ومن هذه الصعوبات :ـ

(١) ان هذا المعيار يهمل الاعتبارات الثقافية والاجتماعية والسياسية للتعليم والتى تؤثر بدورهـــا فى تقديرها حجم التمويل اللازم للتعليم .

(٢) ان تقدير تكلفة التعليم للطالب يقلل من دقته نقص المعلومات والبيانات والاحصائيـــات الأساسية فى كلفة المبانى والتجهيزات وأجور ومرتبات المدرسين والافراد المساعدين القائميـــن بالعملية التعليمية نتيجة التغير الحادث فى الاسعار .

(٣) ان تقدير الاحتياجات المطلوبة من القوى العامله ـ خلال سنوات الخطة يعتمد على التنبـؤ بمقدار الحاجة من الطاقة العامله ، وأهم من ذلك تحديد التوزيع الأمثل لهذا الحجـم من قطاعات النشاط الاقتصادى وهذا من شأنه أن يحتاج الى التنبؤ باحتمالات النمو الاقتصادى والتغيير الهيكلى الوظيفى والتطور التكنولوجى ومعدلات الزيادة الانتاجية وغير ذلك ، وهـــذه التنبؤات والفروض قد لايمكن التأكد من صحتها على المدى الطويل .

٤/٦ معيـــار الاحتياجات الثقافية للمجتمـع :

" ويقصد به ما يتطلبه المجتمع من جهد تعليمى اذا آراد أن يلبى الحاجات الناجمـــــه عن زيادة السكان وتغيير بنيتهم ، ومن هنا يقوم هذا المعيار . جنبا الى جنب . مع معيـــــار الاحتياجات من القوى العامله ويصبح منقوصا حين ينهض بمفرده ولاتسعفه دراسة الاحتياجات مـــن القوى العاملـة "(٤٥)

" ويستند معيار الاحتياجات الثقافية للمجتمع الى بعض العوامل منها عامل التطور السكانـى لتقدير مايستلزمه من طاقة مدرسية جديدة ومن هيئة تعليمية اضافية وبالمعلومات الراهنة والماضيـــة المتصلة باعداد الطلاب فى المدارس فى مستويات التعليم جميعها وفروع النظام التعليمى جميعهـــا (من خاص وحكومـى) وان تكون الفكرة واضحـة فى العلاقة بين الذين يدخلون التعليـــــم وبين الذين يخرجون منه فى كل مرحلة تعليمية وفى كل نوع من أنواع الدراسة ولدى الذكـــــور

والانـاث ولهذه الغايـة ينبغى الحصول على معدلات الاهدار السنوية ثم جمـع معلومـات عـن أفراد الهيئـة التعليميـة خلال المرحلـة الحالية وخـلال مرحلـة ماضيـة تعتبـر سنـه أسـاس ." (٤٦)

ويتصف هـذا المعيار " بأنـه معيار عام وغامـض فان الحاجـة للثقافة كثقافـة حاجـة لاحدود لها ، ولايحد تلك الحاجـة سوى قدرة مجتمع ماعلى تبنيها ، والقـرار الحاسم فى هـذا المجال القرار السياسى قبل أى شئ اخـر والذى يستند الى سياسة الدولة الاقتصاديـة ونظرتهـا الى توزيـع النفقـات بين القطاعات المختلفـة .

٧ـ العوامل المؤثرة على تمويل التعليم :

ثمة حقيقة تبرز من بين المشاهدات الحالية للأوضاع التعليمية فى مصر نخرج بها وهى أن مطالب نمو التعليم وتطويره فى العقد الجديد تمثل تحديا لقدرة البلاد المالية • وهو تحد أكبر مما هو قائم حاليا وأكثر من أى عقد مضى كما أنه اكثر ضرورة وحتمية مادام السبيل الأوحد الى اللحاق بركاب التطور هو العلم والمعرفة الكفء لأكبر قدر من أبناء الشعب •

ان التحدى الذى يواجه تطوير البلاد فى كافة المجالات ومنها تطوير التعليم يتطلب أن تكون كلا من الطموحات التعليمية انعكاساتها الاقتصادية والمالية ، حتى يمكن تحويل هذه الآمال الى أهداف وغايات • ومن ثم يمكن الوصول اليها ولكن مواكبة هذه التطلعات ومتطلباتها المادية تخضع للعديد من العوامل المجتمعية والشروط التى تحدد مايخصص من موارد للانفاق على التعليم• وهذه العوامل والشروط يقع بعضها ـ بدرجة ما ـ داخل حدود التعليم ، وبعضها الآخر خارجة، ويمكن حصر هذه العوامل فى النقاط الرئيسية التالية :ـ (٤٧)

أولا : الاستقرار السياسى فى البلاد •

ثانيا : النمو الجاد فى اقتصاديات البلاد

ثالثا : تطوير السياسات المالية المتبعة فى البلاد لتكون اكثر تعبيرا عن احتياجات بناء الانسان ورفاهيته •

رابعا : تطوير الادارة المالية فى مجال التعليم •

خامسا : معالجة الاهدار فى التعليم

سادسا : درجة الانفتاح أو الانغلاق على الصعيد الدولى

سابعا : تبنى سياسات تعليمية ذات رؤى مستقبلية تلبى احتياجات المجتمع والفرد وتنمى قدراته •

وفيما يلى بعض التفاصيل لهذه النقاط :ـ

١/٧ الاستقرار السياسى فى البلاد

يعد الاستقرار السياسى فى البلاد من أهم العوامل والشروط اللازمة لتمكين البلاد من زيادة قدرتها المالية على سد مطالب نمو التعليم وتطويره • وقد يبدو هذا الترتيب غريب لبعض الأفراد خصوصا اذا كان منطلقهم أن المركب السياسى فى بلد من البلاد أو منطقة من المناطق انما هو

تعبير عن المركب الاقتصادى الاجتماعى وتابع له ٠

ومع تسليمنا بصحة هذا الرأى ، فانه لاينبغى أن يغرب عن بالنا فى الوقت نفسه ـ أن المركب السياسى لايقل خطورة ـ ان لم يزد ـ عن المركب الاقتصادى الاجتماعى كعامل فى صنع المستقبل والتحكم فيه وتوجيهه ٠

٢ / ٧ النمو الجاد فى اقتصاديات البلاد

بجانب الاستقرار السياسى ينبغى أن يتحقق لاقتصاديات البلاد نمو جاد يعبر عن نفسه فى معدلات سنوية عالية للانتاج القومى ومتوسط نصيب الفرد فيه ٠ فالتعليم كما يعتمد فى موارده المالية أولا ـ ويكاد يكون أخيرا ـ على اقتصاد البلد الذى يوجد فيه ٠ ومن ثم كان لابد لهذا الاقتصاد من أن ينمو بحيث يقدر على سد مطالب ذلك التعليم فى توسعه وتطويره ٠

غير أن تطوير التعليم بحيث يصبح قوة فعالة فى التطوير الاقتصادى لايعنى مجرد أعمال هامشية أو سطحية مثل التوسع فى الشعب العلمية على حساب الشعب الأدبية أو الاكثار من المدارس المهنية أو التقنية أو احداث التحول فى المعاهد العالية والكليات للدراسات العلمية والتكنولوجية اكثر من غيرها من الدراسات أو الربط الكلى بين التعليم ومطالب العماله ٠ انما هو يعنى تغييرا جذريا فى محتوى التعليم وتنظيماته وعلاقاته منذ يبدأ هذا التعليم فى المرحلة الابتدائية وقبل المرحلة الابتدائية ، بحيث يصبح قادرا على الاسهام الكبير فى صنع الانسان المصرى الجديد الذى يصر على مغالبة التخلف ويملك المهارات والخصائص والكيفيات على السير نحو التقدم بخطى واسعة بالفعل ٠ وهذا من اكبر التحديات التى ينبغى أن يتصدى القائمون على التعليم والمتصلون به للتفكير فيه واتخاذ الخطوات بشأنه ٠

ان الاقتصاد لاينمو أو ينطلق فى نموه تلقائيا وانما لابد لهذا النمو والانطلاق من عوامل اهمها مايملكه المجتمع أو مايحصل عليه من تقدم علمى وتكنولوجى ومايتوافر فيه من عنصر بشرى يحسن الاستهلاك والادخار ويقدر على العمل واتقانه بما لديه من مهارة علمية وفنية وانسانية فضلا عن وجود مستوى عال من الكفاءة فى الادارة والتنظيم وكل هذه عوامل وثيقة الصله بنوع التعليم وحجمه ومداه فى المجتمع ٠

٣/٧ تطوير السياسات الماليــة :

ان الاسهام الفعلى المنظم المستمر فى تمويل التعليم وغيره من الأغراض والأنشطة العامــه، يتطلب أن تتجه سياسة الدولة المالية الى تعبئة وتنظيم الجهد الشعبى على المستويات المحليـــة ليكون له دور فى تمويل التعليم وغيره من الأغراض والأنشطة العامة،دون أن يعفى ذلـــك الجهد المركزى والاضافة اليه فى هذا المجال على أن تقترن هذه التعبئة وهذا التنظيم بمشاركـــة شعبية على المستويات المحلية لادارة شئون التعليم والاشراف على ماليته وباعادة توزيع الجهـــد المالى للسلطة المركزية بحيث تعوض البيئات الفقيرة عن عجزها وقصورها .

٤/٧ تطوير الادارة المالية فى مجال التعليم

مع اعادة النظر فى السياسة المالية للدوله ينبغى تطوير الادارة المالية وبخاصة فى مجـــال التعليم ويتضمن تطوير الادارة المالية ابعاد كثيرة منها :

(١) اعادة النظر فى النظم واللوائح والقواعد والتنظيمات المالية ، بقصد تجديدها واقامتها علـــى مسلمات عصرية وأسس علمية .

(٢) توفير الكفاءات البشرية المسئولة عن ادارة المال بالاساليب العلمية مع تدريب الكفاءات الموجـودة حاليا وتنقية التنظيمات بين العناصر الدخيلة أو غير الكفؤ .

(٣) مراجعة العمليات الادارية والأساليب المتبعة فيها بقصد زيادة فعالية الادارة المالية وكفاءتهـا وربط المال بالأعمال والأهداف وقياسه على مردوده وهذه العمليات تتلخص فى اعداد الميزانية.

(٤) تزويد ادارة المال بالامكانات المادية والتجهيزات الحديثة التى تيسر العمل وتسرع خطـــاه .

(٥) تحديد المصادر المالية ورصد المال وتوزيعه وحركته من الممول الى المنتفع أو المستثمر ومـــن المركز الى القاعـدة .

ولعل الأخذ ببعض الاتجاهات والأساليب الحديثة .. مثل الميزانية المبرمجة أو ميزانيـــة الأداء والميزانيات المستقلة للوحدات التعليمية أو مجموعات منها ، أو طريقة تحليل النظم أو التحليل الاقتصادى للأعمال والمشروعات التعليمية ، قد يسهم فى تطوير عملية الادارة المالية .

على أنه مما ينبغى التنبيه اليه من البداية ان تطوير الادارة المالية أوسع بكثير من مجـــرد تبنى بعض الطرق والأساليب . بل ان تبنى مثل هذه الطرق والأساليب فى الادارة المالية بأوضاعها

الراهنة قد يؤدى الى مزيد من التعقيد أو الفشل . انما لابد من أن تخضع الادارة المالية بل ادارة الدولة وادارة التعليم ككل لعملية مراجعة وتطوير شاملين بحيث تتطهر من كثير مما علق بها أو سيطر عليها من ادران الماضى . وعندئذ يكون أخذها ببعض الطرائق والأساليب الحديثة جزءا من عملية المراجعة والتطوير .

٥/٧ معالجة الاهدار فى التعليم

وثيق الصله بالادارة التعليمية ومايتخللها من ادارة مالية، موضوع آخر على جانب كبير من الأهمية ، وهو موضوع الاهدار أو الفاقد فى التعليم . وموضع وصور هذا الاهدار تتمثل فى عدد مرات الرسوب والاعادة وفى التسرب من المدارس والمعاهد بمستوياتها المختلفة ، وهذه الصور تكلف البلاد مايقرب من نصف حجم الانفاق على التعليم . غير أن هناك صورا أخرى لهذا الاهدار ينبغى الالتفات اليها ، وهى قد تكلف التعليم جل ماتبقى له من نفقات بعد حساب حالات الاهدار فى التلاميذ . ومن هذه الصور الضياع الناجم عن حشو المنهج الدراسى والكتب الدراسية بمواد أو موضوعات لاقيمة لها فى حياة التلميذ ومستقبله ، والضياع الناجم عن استخدام طرق تدريس عقيمة ضعيفة الفعالية من حيث التحصيل والضياع الناجم عن سوء استثمار اليوم المدرسى والعام الدراسى ، والضياع الناجم عن سوء استغلال المبانى المدرسية ، والضياع الناجم عن سوء توزيع المعلمين وزيادتهم عن الحاجه أو كثرة تغيبهم أو تهاونهم فى أداء أعمالهم فى بعض المدارس والبيئات والضياع الناجم عن كثرة عدد الاداريين أو ارتفاع نسبة المصروفات الادارية على المستوى المركزى وفى مديريات التعليم ، والضياع الناجم عن سوء استخدام الأموال التعليمية أو سوء موعد ايصالها الى المدارس ، ثم الضياع الناجم عن عجز التعليم عن اعداد الأفراد للحياة فى مجتمعاتهم أو مايعبر عنه أحيانا بعدم الوفاق بين التعليم والمجتمع أو ضعف الكفاءة الخارجية للتعليم .

ان هذه الأنواع جميعا من الفاقد أو الضياع فى التعليم ينبغى أن يوجه اليها اهتماما كبيرا فى معالجتها لهذا الفاقد أو الضياع لالرفع كفاءة التعليم فحسب وانما توفر على التعليم كثيرا من الأموال التى يمكن استخدامها فى تحقيق نمو حقيقى له .

٦/٧ درجة الانفتاح على الصعيد الدولى :

ان زيادة التعاون الثقافى على الصعيد الدولى وبخاصة مع البلاد المتقدمة ،والانفتاح الفكرى

على خبرات وتجارب تلك البلاد في ميدان التعليم ... في ذاته ثروة ورأس مال ينبغي الحرص على اقتنائه في هذه المرحلة من تاريخ البلاد العربية . أدي الى حرص البلاد على الحصول على المساعدات والمعونات الثقافية والتعليمية من الخارج وبخاصة في مجال التعليم التكنولوجي وتكنولوجيا التعليم وفي صورة منح واجازات دراسه لما يدعم الجهد في تطوير التعليم .

كما أن هناك منظمات دولية تقدم خبرات تعليمية قيمة ينبغي الحرص على الافادة منها وفي كل الاحوال فانه ينبغي عدم المبالغة في تقدير المعونات والمساعدات التي تأتينا من الخارج لنمو التعليم وتطويره . فالعبء يقع في جله وجملته علينا من الداخل .

٧/٧ تبني سياسات تعليمية ذات رؤى مستقبلية تلبي احتياجات المجتمع والفرد

يعد من الامور الهامة لتطوير تمويل التعليم اعادة النظر جذريا في السياسات التعليمية واعادة تنظيم التعليم وفق رؤى جديدة . ان " مالية التعليم " قضية ذات شقين متصلين ، الشق الأول : هو المالية بمصادرها وأوجه انفاقها ومابين المصادر والانفاق من اجراءات وأساليب وقواعد (ادارية) والشق الثاني : هو التعليم الذي من أجله يرصد المال بأهدافه وتنظيمه ومحتواه وعلاقاته ومردوده ومايقوم عليه هذا كله من مفاهيم ومسلمات ، ويخطئ الكثيرون في حسابهم وتقديرهم عندما يقصرون بنظرهم الى مالية التعليم على الشق الأول ، فلا يرون أمام التعليم ونموه الا حاجه ملحه متزايدة الى المال الى الحد الذي يظهر هذه الحاجة في صورة (أزمة) كما تراءى لبعض الناس بالفعل وكتبوا عنها .

واذا صح أن التعليم في حياتنا المعاصرة وبالذات في البلدان النامية يعاني أزمة فان هذه أولا وقبل كل شئ أزمة في التعليم نفسه ، في أهدافه وبنيانه ومحتواه وأساليبه وتنظيمه وعلاقاته وادارته ومايقوم عليه هذا كله من مفاهيم ومسلمات واتجاهات . ومرد هذه الأزمة ان التعليم وهو يواجه التغيير أو يتطلب التغيير فيه ومن حوله ينظر خلفه ويجتر ماضيه ويعيش على القصور الذاتي وربما المحاكاه والتقليد بدلا من أن يندفع على بصيرة في طريق التجدد . (٤٨)

ـ اضافة الى هذه العوامل المجتمعية هناك عوامل أخرى تتداخل وتؤثر على حجم مايرصد للتعليم من تمويل أو موارد . وتلك العوامل تقترب الى حد كبير من النظام التعليمي ذاته ومكوناته ، ومن تلك العوامل الطلب على التعليم ، وتضخم هيكل الأجور الخاص بالمدرسين وفيما يلي توضيح لبعض من هذه العوامل .

٧/٧/١ الطلب على التعليم :

ان معدل الزيادة فى الطلب على التعليم مع وجود ضغط كبير لتلبية هذا الطلب، تعد عاملا من العوامل الهامة المؤدية الى الزيادة الكبيرة فى الموارد المخصصة للتعليم أو تكاليف التعليم • وترجع الزيادة فى الطلب على التعليم الى مجموعة من العوامل أهمها :ـ (٤٩)

أ ـ تبنى سياسات قومية تجعل التعليم متاحا للجميع (بغض النظر عن قدراتهم المالية ومن هذه الشعارات أن التعليم كالماء والهواء) •

ب ـ الزيادة الكبيرة فى عدد السكان والتى لم تحدث من قبل وخاصة البلدان النامية •

حـ ـ الاعتراف المتزايد بالأهمية الكبرى للتعليم فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية •

د ـ زيادة الاحتياج الى اليد العاملة المتعلمة وذلك نتيجة للتقدم التكنولوجى •

٧/٧/٢ تبنى سياسات قومية تجعل التعليم متاحا للجميع :

اخذت الدولة بمبدأ ديمقراطية التعليم ويتطلب الأخذ بهذا المبدأ التوسع الكمى فى التعليم مع احترام مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص ، وهو مبدأ أوجبته ضرورة نشر التعليم وتعميمه بين القاعدة العريضة من الجماهير وبالمجان ، وتعطى المجانية ابناء المجتمع على اختلاف طبقاتهم الحق فى التعليم ، وقد عملت الدولة على توسيع قاعدة التعليم الاساسى فجعله ثمانى سنوات ٦ـ١٤ واجباريا و بالمجان ، كما أصبح الالتحاق بالمراحل الأعلى متاحا أيضا بالمجان سواء فى التعليم الثانوى أو الجامعى، ولقد أدى هذا التوسع فى التعليم المجانى الى اندفاع الجماهير للاستفادة من تلك الخدمة المقدمة وأصبح الانتظام فى جميع مراحل التعليم مطلبا جماهيريا لأسباب ترجع الى مجانية التعليم ونظام العمل فى الدولة القائم على الشهادات وعلى بعض الدوافع الاجتماعية الأخرى المرتبطة بالقيم والاتجاهات المجتمعية •

ولقد ترتب على تقرير هذه المجانية زيادة الانفاق على التعليم قبل الجامعى الى أن وصل فى عام ٨٩/٩٠ الى مبلغ ١٫٦ مليار جنيه ، وهذه الاعتمادات قد تبدو ضخمة ولكنه اذا نظرنا الى حجم المشكلات التى تواجه النظام التعليمى نجد أن اغلبها مشكلات تتعلق بعجز الميزانيات عن توفير متطلبات الخدمة التعليمية تقل كثافة الفصول العالية بسبب قلة المبانى وقصور الخدمات التعليمية وصمود الأنشطة المدرسية ، وانتشار الدروس الخصوصية ، كل هذه المشكلات تجعل شعار المجانية ناقص المضمون ، مما تتطلب دفعه جادة وصادقة بعيدة عن الشعارات الجوفاء

وبما يحقق ديمقراطية التعليم وينتج تكافؤ الفرص الحقيقى "(٥٠).

٣/٧/٧ الزيادة الكبيرة فى عدد السكـان :

لاشك أن المتغيرات السكانية والاقتصادية والاجتماعية تمثل عناصر حلقة واحدة كـل منها يؤثر فى العناصر الأخرى بشكل تبادلى ، مما يصعب القول بامكانية فصل المتغيرات السكانيـة عن المتغيرات الاقتصادية أو الاجتماعيـة .

ولقد كان لارتفاع معدلات النمو السكانى وسوء توزيع السكان وانخفاض مستوى الخصائـص السكانية ـ الى حد ما ـ أثر على جهود تنمية المجتمع المصرى والقى باعباء ثقيلة على خطـط التنمية وسياسات الاصلاح ، والمتبع لنمو السكان فى مصر يلاحظ سرعة هذا النمو ويستشعر جسامة المهام الملقاه على الدولة لمواجهة هذا النمو ، والجدول التالى يوضح هذا النمو خلال الفترة مـن ١٨٨٢ـ١٩٨٦.

جدول رقم (١) *

يوضح النمو السكانى فى مصر خلال الفترة من ١٨٨٢ـ١٩٨٦

السنه	١٨٨٢	١٨٩٧	١٩٠٧	١٩١٧	١٩٢٧	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٦	١٩٨٦
عدد السكان بالألف	١٦٧٢	٩٦٦٩	١١١٩٠	١٢٧١٨	١٤١٧٨	١٥٩٢١	١٨٩٦٧	٢٥٩٨٤	٣٠٠٧٧	٣٦٦٢٧	٤٨٢٠٥

بمتابعة تطور العدد الكلى لسكان مصر نجد آن عدد السكان فى عام ١٨٩٧ كان حوالى ٩ر٧ مليون وبلغ فى عام ١٩٤٧ حوالى ١٩ مليون نسمة ـ آى آن عدد السكان تضاعف فى حوالى ٥٠ عـام، أما فى تعداد ١٩٨٦ فقد بلغ عدد السكان ٥٠ مليون نسمة وأصبحت فترة تضاعف السكان كل ٢٤ عام (٥١) ومن المتوقع أن يصل اجمالى عدد السكان الى مايتراوح مابين الى ٦٨ر٧٠ مليون نسمة فى عام ٢٠٠٠

وينعكس أثر الزيادة السكانية بشدة على النظام التعليمى ويلقى عليه اعباء ضخمة ، فالتركيـب العمرى والنوعى للسكان يشير الى أن نسبة السكان دون ١٥ سنة من العمر تصل الى اكثر مـن ٤٠٪ أى أن اكثر من ربع السكان ٥ـ١٥ عام (٢٥٪) فى سن التعليم الاساسى ومطلوب لهـم مكان فى التعليم الاساسى .

ولهذه النسبة المرتفعة للسكان (أقل من ١٥ عام) بعض الاثار على مختلف جوانـب الحياة الاقتصادية والاجتماعية . فهذه المجموعة من السكان لاتقوى على مواجهة ظروف الحياة بمفردهـا

* المصدر الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ، التعداد العام للسكان والاسكان ١٩٨٨.

وبالتالى فان نسبة متزايدة من الدخل القومى سوف تخصص لمقابلة احتياجات تلك الفئة .

كذلك فان للزيادة السكانية أثر على الأوضاع الاقتصادية فى مصر ويتضح هذا الاثر فى ارتفاع نسبة الاطفال التى يقع عبء اعالتهم اقتصاديا على مجموعة المنتخبين وعبء المتطلبات الزراعية على المساحة المحدودة من الأرض المنزرعة ، وحركة الهجرة من الريف الى المدن الكبرى ومايصاحب ذلك من مشكلات تعليمية وحرفية أخرى .

كذلك تؤدى الزيادة السكانية وكنتيجة لها الى ارتفاع معدلات الاستهلاك ، وبالتالى انخفاض معدلات الادخار والعجز عن توفير المبالغ المطلوبة للاستثمار وتنفيذ المشروعات الانمائية .

واذا مانظرنا الى انعكاس الزيادة فى الموارد السكانية على تمويل التعليم فى مصر فاننا نلاحظ مايلى :-

١- ان النظام التعليمى غير قادر على استيعاب تلك الزيادات المستمرة فى الأطفال وتحت ضغط الظروف الاقتصادية فان مسألة الجودة فى التعليم تمثل مكانة متأخرة والدليل على ذلك (الكثافة العالية للفصول ، وتعدد الفترات) . (٥٢)

٢- ان العلاقة بين الزيادة السكانية ونمو الامكانات البشرية والمادية للنظام التعليمى تفتقد الى الاتساق ويشوبها كثيرا من الخلل وخاصة فى مجال الاعتمادات الخاصة بالابنية والمستلزمات التعليمية .

٣- ان نمو ميزانيات التعليم فى السنوات العشر الأخيرة كان مرتبطا بهيكل المرتبات فى الدولة بصفة عامة ومن ثم فان زيادة مخصصات التعليم كانت تحريك فئات الأجور للعاملين واضافة الزيادات السنوية للمرتبات (العلاوات) .

ويتضح هذا الامر من استقراء بيانات مخصصات التعليم فى السنوات الماضية الموضحة بالجدول التالى .

جدول رقم (٢) *

يوضح اعداد التلاميذ قبل الجامعى وجملة الانفاق التعليمى

من ١٩٨١/٨٠ حتى ١٩٩٠/٨٩

العام الدراسى	جملة اعداد التلاميذ بالألف	انفاق باب أول بالألف	٪	انفاق باب ثان بالألف	٪	انفاق باب ثالث بالألف	٪	انفاق باب رابع بالألف	٪	جملة الانفاق
٨١/٨٠	٧ر٢٥٩	٣٠٣٢٥٩	٪٧٨	٤٥٩٣٨	١١ر٨	٣٨٥٠٠	٩ر٩	٥٦٤	٢ر٣	٣٨٧٩٦٢
٨٢/٨١	٧ر٦١٠	٤٣٥٥١١	٪٧٧	٥٧٤١٣	١٠	٧١٠٠٠	١٢ر٥	١١٢	٥ر	٥٦٤٠٣٧
٨٣/٨٢	٨ر٠٦٠	٥٨٥٩٦٢	٨٠	٦٨٣٩٧	٩ر٤	٧١٤٠٠	٩ر٨	٦٤٩	٨ر	٧٢٦٤٠٨
٨٤/٨٣	٨ر٥٤٥	٦٥٢٩٠٠	٨٠	٧٦٢٩٠	٩ر٣	٨٤٠٠٠	١٠ر٣	١٤٨	٤ر	٨١٣٣٣٩
٨٥/٨٤	٧ر٩٤٧	٧٨٨٨٤٥	٨٧ر٨	٨١٣٥١	٨ر٤	٩٤٣٠٠	٩ر٧٩	٤٦	٠١ر	٩٦٤٥٥٢
٨٦/٨٥	٩ر٥٨٤	٩٧٥١٣٨	٨٣ر٦	٨٧٣٤٤٠	٧ر٥	١٠٣١٥٠	٨ر٨	٤٦	ار	١٦٥٦٧٨
٨٧/٨٦	١٠١٢٨	١٠٦٨٥٧٦	٨٤ر٧	٧٩٥٧١٠	٦ر٣	١١٢٨٨٦	٨ر٩	٤٦	ار	٢٦١٢٥٩ ٧
٨٨/٨٧	١٠٥٤٤	١١١٣٩٨٥	٨٤	٨٣٤٧١	٦ر٢	١٢٨٤٨٦	٩ر٧	٤٦	ار	١٣٢٥٩٩
٨٩/٨٨	١٠٨١٣	١٣٦٩٣٦٥	٨٤ر٨	٨٧٩٢١	٥ر٤	١٥٦١٦٨	٩ر٦	٣٩٥	٢ر	٦١٣٨٤٩
٩٠/٨٩	١١٠٨٨	١٥٤٤٧٨٢	٨٥ر٩	٩٢٠٠٠	٥ر١	١٦٠٧٠٠	٦ر٩	٦٣٠	ار	٧٩٨١١٢

من بيانات الجدول السابق يتضح مايلى :

ـ ان مخصصات الأجور تستأثر بالجانب الاكبر من ميزانية التعليم وتراوحت نسب ماينفق على الأجور مابين ٧٨٪ الى ٨٦٪ خلال السنوات العشر الماضية .

ـ ان نسبة الأجور بالنسبة لجملة الانفاق فى تزايد مستمر مما يقلل من مخصصات وزارة التربية والتعليم .

١٩٩٠ .

---

* المصدر : مستخرج من بيانات الموازنة العامة ، وزارة التربية والتعليم ، الادارة العامة للموازنة بيانات موازنة التعليم خلال الفترة من ١٩٨٠ ـ ١٩٩٠ .

ان الموازنة العامة للتعليم قبل الجامعى فى عام ١٩٨١/٨٠ بلغت ٣٨٧ر٩٦٢ جنيها فى حين كان اعداد التلاميذ فى جميع مراحل التعليم ٧ر٧٩٣ مليون وفى عام ١٩٩٠ بلغت الموازنة العامة للتعليم ١ر٧٩٨ر١٢٢ ،وبلغ عدد التلاميذ ١١ر٣٦٦ مليون .

ان اعداد التلاميذ خلال العشر سنوات الماضية قد زادت بنسبة ٥٠٪ تقريبا اما ميزانيات التعليم فقد تضاعفت أربع مرات خلال نفس الفترة ومع ذلك فان الارقام المطلقة لاتعكس التضخم الحادث فى سنوات العشر اذ تشير دراسات الادارة العامة للموازنة الى آن الزيادة النقدية فى تكلفة التلميذ والفصل لاتعكس مدى الزيادة الحقيقية فى هذه التكلفة . (٥٣).

واذا ماوضعنا فى الاعتبار الزيادة فى الاسعار ، ومعدلات التضخم ومايتحمله الجهاز التعليمى من عماله زائدة فى بعض التخصصات ليبين آن ميزانيات التعليم تتجه الى التدهور وهو انعكاس مباشر للزيادة السكانية مع انخفاض الناتج القومى للسكان ، واذا ما استمر الوضع بنفس اتجاهات التمويل ونفس معدلات الزيادة السكانية فان السنوات المقبلة تنبئ بقصور شديد فى قدرة الدولة على تخصيص موارد كافية للعملية التعليمية .

ان تحقيق آى جانب من جوانب التحسين الكيفى وتحديث التعليم يتطلب وجود مدارس صالحة وكافية لاستيعاب الزيادات المستمرة فى السكان ، كما تتطلب ايضا مستلزمات وتجهيزات تحتاجها العملية التعليمية وتحتاج فى النهاية الى معلم كفء ومستريحا ماديا ، وبديهى آن كل هذه الجوانب تحتاج الى تمويل كاف لتحسينها .

٤/٧/٧ الاعتراف المتزايد بأهمية التعليم فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

لقد تزايد فى الاونه الآخيرة الاعتراف بالارتباط بين التعليم والاقتصاد فالعملية التعليمية لم تعد خدمة تقدم للأفراد بمعزل عن العملية الاقتصادية ، بل اصبحت نوعا من الاستثمار ، فالتنمية الاقتصادية والاجتماعية تتضمن تنمية الموارد البشرية التى يحولها التعليم الى قوة عاملة ذات اثر فعال فى تقدم المجتمع والنهوض باقتصادياته ، ومعاظمها ، فهناك علاقة بين التنمية الاقتصادية وتنمية الموارد البشرية وكل الدلائل تشير الىآن نموهاتكتسبه القوى العامله

كعنصر انتاجي - من علم ومعرفة ومهارات وقيم واتجاهات من خلال نظم التعليم والتدريب في المجتمع وترتبط التنمية بنظم التعليم ودرجة تطورها فكلما نمت تلك النظم زادت معدلات النمو الاقتصادى فى المجتمع ، ومن ثم فنمو العلوم وتطورها داله فى التقدم والتنمية الاقتصادية ، ويمكن قياس اسهام التعليم فى النمو الاقتصادى بتحليل أثر كمية التعليم المتضمنة فى العنصر البشرى على الارتقاء بنوعيته وبالتالى على زيادة مستوى انتاجيته والدخل الذى يحققه والتى تؤدى فى التحليل النهائى الى زيادة معدلات النمو فى المجتمع ..

ان عنصر الانتاج البشرى ينطوى على ابعاد كمية ونوعية الا أن البعد النوعى يؤثر بصورة اكبر من البعد الكمى فى مستوى انتاجية ودخل الفرد ومن ثم فالبعد النوعى هو المحور الاساسى الذى يؤثر فى كل من مستوى الانتاجية ودخل الفرد وبالتالى فى التنمية الاقتصادية . وذلك لأن مستوى المهارة والمستوى الثقافى والفكرى من المحددات الأساسية للطاقة البشرية ، ومعظم هذه الصفات تكتسب عن طريق التعليم .

ان القوى العاملة التعليمية تتميز بقدرتها العالية على التكيف مع الظروف المتغيرة فى مجال العمل . فالتعليم يساعد المتعلم فى تجديد مهارته ومعارفة بالاضافة الى سرعة اكتساب المزيد منها اذا حصل على تدريب تحويلى ، كما أن التعليم يمنع عملية التقادم الفنى للمهارات بل على العكس من هذا فهو يساعد فى عملية التحول المهنى .

ونخلص مما سبق الى أن التعليم يعد احد المحددات الاساسية للتنمية الاقتصادية ويمكن القول بأن هناك قرائن وأدلة عملية تدعم النظرة الحديثة للعلاقة بين التعليم كاستثمار فى الموارد البشرية وبين التنمية الاقتصادية منها ماتحقق من تنمية اقتصادية فى الدول الاسكندنافية واليابان ومايطلق عليه النمور الأربع ليعود فى جانبه الاكبر على التعليم وفاعليته فى تنمية القوى البشرية القادرة على الابداع .

٥/٧/٧ زيادة الحاجة الى الايدى العاملة المتعلمة وذلك للتقدم التكنولوجى :

يعيش العالم - ومصر جزء منه - حركة تحول اساسية ومستمرة شملت مختلف الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كما يشهد العالم ثورة هائلة تتفوق فى ابعادها واثارها الانيه والمستقبلية على التحولات أو الثورات السابقة منذ بداية الصناعة الحديثة وماتلاها من طفرات هائله فى ثورة المعلومات وثورة الالكترونات لقد أدت هذه التغييرات الى تحولات كبرى فى العالم

رصدها البعض فى مشاهدات من أهمها مايلى :- (٥٤)

- التحول من المجتمع الصناعى الى مجتمع مابعد الصناعة ومجتمع المعلومات .
- التحول من التكنولوجيا المحدودة والبسيطة الى التكنولوجيا الأعلى .
- التحول من التفكير فى البدائل المتعارضة الى التفكير فى البدائل المتكاملة والمتداخلة .

ان أحد أهم اتجاهات التحول فى العالم المعاصر - والتى تحدد معالم المستقبل الى درجة بعيدة - هى تلك الانطلاق التكنولوجية الهائلة التى انتقلت باقتصاديات الدولة المتقدمة من حدود الاقتصاد الصناعى الى اقتصاديات المعلومات ذات الافاق اللانهائية ، والتى اتاحت فرصا للانطلاق السريع غير المتدرج لبعض الدول النامية ومن ثم حققت طفرات اقتصادية هائلة . ان الاثر الحقيقى لهذه الثورة التكنولوجية هى أنها تجعل النموذج التنظيمى المصاحب للنهضة الصناعية التقليدية أو نمط التنمية التقليدى غير صالح وغير متناسب مع متطلبات اقتصاد المعلومات .(٥٥)

ويعتمد الانتاج فى مصر بصفة اساسية وهو دعامه الاقتصاد القومى - على الايدى العاملة المدربة كما وكيفا ،على أن يلبى احتياجات المجتمع الاقتصادية ويقوم التعليم باعداد القوى البشرية المطلوبة لتزويد مؤسسات الانتاج والخدمات بفروعها النوعية المختلفة بالكوادر العاملة بجميع مستوياتها ، وتتجه كل المؤشرات اليوم فى مصر الى أن السبيل الرئيسى لحل مشاكلنا هو زيادة الانتاج ، وتقف عقبة أمام هذا الحل نقص الايدى العاملة المتعلمة القادرة على هذا الانتاج،ويتطلب هذا الحل ان تقتحم المجالات المتقدمة فى الصناعة والزراعة وهذا يحتاج الى ايدى عاملة متدربة على مستوى عال سواء من حيث المعرفة أو المهارات التكنولوجية.لقد أدى التطور التكنولوجى الى تمكين الانسان من تخطى حدود حواسه العادية وحدود الموارد الطبيعية المباشرة ، بحيث أصبح قادرا على تصنيع مواد بديلة للمواد التى تجود بها الطبيعة ، وهنا يصبح على التعليم دور هام فى اعداد القوى البشرية القادرة على مسايرة العصر واستيعاب الأساليب الجديدة للنمو وفى هذا الصدد فثمه بعدان اساسيان مقبولان على نطاق واسع،اولهما أنه يجب رفع المستوى العام للشعب بالتعليم والثانى أنه يجب مساعدة اعداد اكبر من الناس على بلوغ مستويات اعلى من التعليم مما يتوافق مع السرعة التى تتطور بها المعلومات والمعارف فى الوقت الحاضر ومايترتب عليها من ضرورة أن يتعلم الفرد كيفية الحصول على المعلومات ومعالجتها ،وتنمية تفكيره النقدى والابداعى.

ان جميع التغيرات الحضارية بجوانبها الايجابية والسلبية تلقى على التعليم اعباء ضخمة

لافيما تستدعيه من ضرورة التكيف لها وحسن استثمارها فى تحسين أساليب العمل والانتاج فحسب بل فى استشراف المستقبل ايضا والاستعداد له ،لمواجهة قد ينطوى عليه من البدائل والاحتمالات والسعى لمواجهتها لخير الانسانية والارتفاع بنوعية الحياة .

ولقد اتضح من التطورات الجارية فى العالم المعاصر ان العناية بالانسان وتنمية الثروة البشرية ، هى فى حقيقة الامر سر النجاح والاستمرار والمحافظة عليه ولم تعد الثروة المادية المتمثلة فى المواد الخام وغيرها من الثروات الطبيعية هى الاساس فى احداث التنمية الاقتصادية مما يلقى بمهام ثقيلة على النظام التعليمى لاعداد القوى البشرية التى هذه التحولات الكبرى وتستوعبها وتصبح قادرة على التعامل معها فى الحاضر والمستقبل بنفس درجة سرعتها حتى نتخلف عنها كثيرا .

ان النتيجة الاساسية للتحولات التكنولوجية الهائلة الحادثة فى عالمنا المعاصر أدى الى أن طبيعة الاعمال والمهام الانتاجية والتسويقية والادارية المختلفة قد تغيرت بدرجات واضحة الامر الذى يؤدى الى تغيير المواصفات والمهارات اللازم توافرها فى الافراد لاداء تلك المهام والأعمال ومن ثم فعلى النظام التعليمى ان يواجه تلك التغيرات بأن :

- يعمل على زيادة اعداد المتعلمين تعليما جيدا .
- يعمل على تجويد وتحديث بنيته ومحتواه واساليبه .
- يعمل النظام التعليمى على تنمية طاقات الابداع والتحفز للانتاج .
- يكتسب افراده اتجاهات التطلع للاستغلال وحرية الحركة فى العمل .

وتلك المتطلبات لابد لها من نظام تعليمى متطور وقادر على التفاعل الايجابى مع تلك المتغيرات وفى النهاية يتطلب هذا النظام المتطور تمويلا كافيا يتيح له تلك القدرة الايجابية .على العمل ومواد تلك التحديات .

٦/٧/٢ هيكل مرتبات المدرسين :

تمثل اجور المدرسين الجانب الاكبر من ميزانيات التعليم ويشكل هيكل الاجور احدى العوامل المؤثرة على كلفة التعليم فى مصر ويتأثر هذا الهيكل تأثيرا كبيرا بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى تطرأ على الأجور سواء مايتم فيها لمقابلة ارتفاع الاسعار أو لتحسين حال العاملين بالدولة ولفترة طويلة تدهور هيكل الأجور للعاملين بالتعليم مما أدى الى عزوف الكثيرين عن الالتحاق

بمهنة التعليم نظر الانخفاض الدخل وصعوبة العمل فى هذا المجال اضافة الى الأوضاع الاجتماعيـــة المؤثرة فى الاقبال على مهنة التعليـــــم .

وتستأثر الأجور فى ميزانيات التعليم فى العشر سنوات الأخيرة بالكم الأكبر منها ، فقـــد بلغت تكلفة الوظائف فى التعليم فى عام ١٩٩٠/١٩٩١ (أجور وبدلات ومزايا نقدية وعينيـــة وتأمينية) مبلغ ٨٢١ر٨٥٩ر٠٠٠ جنيها تمثل ٧٩ر٣٪ من موازنة التعليم ـ علما بأن دخـــل المعلم مايزال فى مرحلة تتطلب الكثير من التحسن فى المرتبات ـ ويرتفع هذا الرقم بشدة فـــى ميزانيات المحليات ففى محافظة القاهرة مثلا كان اجمالى الباب الأول فى عام (١٩٨٩) ١٥٩١١٣٥١٠ جنيها وهى نسبة تتعدى ٩٠٪ من موازنة مديرية التربية والتعليم بالقاهرة ـ انخفاض تلك النسبـة على المستوى القومى فقط يرجع الى أن تلك الموازنات تتضمن الديوان العام ومايقوم ن تحمـــل النفقات طبع الكتب والأجور المركزية وتدبير بعض المستلزمات على المستوى القومى .

ويتطلب تحسين هيكل أجور المدرسين ادخال تعديلات جذرية على أساليب تشغيـــل القوى العاملة وترشيدانفاق الأجهزة الادارية والاستخدام الكفء للموارد البشرية والتخلص من الاعـــداد الزائدة فى بعض التخصصات عن طريق التدريب التحويلى أو بوسائل أخرى تفيد فى تقليص حجـــم الاموال المهدرة فى غير مكانها فيما يتعلـــق بالأجور .

هوامش الفصل الثانـــــــى

1- محمد احمد الغنام ، مستقبل التعليم فى البلاد العربية من المنظور المالى ، بيروت صحيفة التخطيط التربوى فى البلاد العربية ، السنة التاسعة العدد ٢٥ كانون الثانى، نيســـان ، ١٩٧١ ، ص ٢٨ .

2- فؤاد احمد حلمى ، ادارة وتنظيم التعليم الاساسى فى مصر ، دراسات ميدانية ، ماجستيـر غير منشورة ، كلية التربية جامعة الأزهر ، سنة ١٩٨٥. ، ص١٧ .

3- محمد احمد الغنام ، المرجـع السابق ذكـره ، ص ٣١

4- فتحى محمود العراقى ، تمويل التعليم ماقبل الجامعي بالأزهر ، دكتوراة غيرمنشورة ، كلية التربيـة جامعة الأزهر ، ١٩٩٠ ، ص ٣ .

5- أمانى قنديل ، سياسات التعليم فى وادى النيل والصومال وجيبوتى ط١ ، منتدى الفكـــــر العربى ، ١٩٨٩ ، ص ١٠ .

6- المرجع السابق ، ص ١٠٧ .

7- احمدفتحى سرور ، استراتيجية تطوير التعليم ، وزارة التربية والتعليم ، مطابع الأهـــــرام التجارية ، ط٢ ، ١٩٨٩ ، ص ١٧ .

8- المرجع السابق ، ص ١٩ .

9- قانون رقم ١٣٩لسنة ١٩٨١ باصدار قانون التعليم، مادة ١٦ ، وزارة التربية والتعليم، ١٩٨١.

10- طه النمـر ، تمويل التعليم وتكلفته فى المراحل المختلفة ، القاهرة، معهد التخطيـــط القومى ، مذكرة رقم ٢٢ ، الدورة التدريبية الرابعة ، نوفمبر-ديسمبر١٩٦١ ، ص ١ .

11- فيليــس : تمويل التعليم ، صحيفة التخطيط التربوى فى البلاد العربية ، العدد الثامـن عشر ايلول - كانون أول - عدد خاص عن كلية التربية ونفقاتها ، ١٩٦٨ ، ص ١٣٤

12- حامد عماد : اقتصاديات التعليم ، المركزالعربي للبحث والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ٨٣ .

13- احمد حسن عبيد : فلسفة النظام التعليمى وبيئته السياسية التربوية ، دراسة مقارنـــــة ، القاهرة ، مكتبة الانجلو ، ١٩٧٦ ، ص ٥٣

14- عبد الغنى عبود : ادارة التربية وتطبيقاتها المعاصرة ، ط٢ ، دار الفكرالعربى ١٩٨٣ ، ص١٣٧ .

15- صلاح الدين محمد جوهر : محاضرات تخطيط التعليم فى اطار التنمية ، كلية التربية ، جامعـة الازهر ، ١٩٧٢ ، استنسل ، ص٣٣ .

16- محمد محروس اسماعيل : اقتصاديات التعليم ، دارالجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٩٠ ، ص١٢٨ .

١٧- محمد منير مرسى، الادارة التعليمية وتطبيقاتها المعاصرة ، عالم الكتب ، القاهرة، ١٩٨٢، ص١٣٤

١٨- محمد محروس ، اقتصاديات التعليم ، مرجع سابق ، ص١٣٨ .

١٩- فتحى محمود العراقى، تمويل التعليم ماقبل الجامعى بالأزهر ،مرجع سبق ذكره، ص٥٤

٢٠- عبد الله عبد الدايم ، التخطيط التربوى، دارالمعلم للملايين ، بيروت، ١٩٧٢، ص ص ٤٣١-٤٣٢.

٢١- وزارة التربية والتعليم ، التشريعات واللوائح التى تحكم أنشطة العمل بوزارة التربية والتعليم قانون رقم (٢٢٧) لسنة ١٩٨٩ بشأن انشاء صندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية.

٢٢- احمدفتحى سرور ، استراتيجية تطوير التعليم ، مرجع سابق ، مساهمة القطاع الخاص في تمويل التعليم ، ص ٢٦٠ .

٢٣- عبد الله عبد الدائم ، التخطيط التربوى ، مرجع سابق ، ص ٣٩٣

٢٤- محمد منير مرسى ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٣١٤ : ٣١٥

٢٥- عبد الله عبد الجواد : المؤشرات التربوية واستخدام الرياضيات فى العلوم الانسانية ، كلية التربية - جامعة اسيوط ، ١٩٨٣ ، ص ٤٤٣

٢٦- محمد منير مرسى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣١٥

٢٧- محمد حلمى مراد : ترشيد الانفاق على التعليم ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، اجتماع وكلاء الوزارة أو من فى مستواهم من كبار المسئولين فى وزارات التربية والتعليم فى البلاد العربية لبحث موضوع تطوير الادارة التربوية ، الاسكندرية من ٧ : ١٢ أغسطس ، سنة ١٩٧٦ ، ص١٣٥

٢٨- فتحى محمود العراقى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤

٢٩- ف - كومز ، أزمة التعليم فى عالمنا المعاصر ، ترجمة احمد خيرى كاظم ، وجابر عبد الحميد جابر ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧١ ، ص ص ٦٩-٨١ .

٣٠ - محمد الغنام ، منهج تحليل النظم فى مناهج البحث فى التربية، المركز الاقليمى للتخطيط التربوى ، بيروت ، ١٩٧٢، ص١٨٥ .

٣١- المرجع السابق ص ص ٢١٧ : ٢١٨

٣٢- ف - كومز ، مرجع سابق ، ص ص ١٨٥ - ١٨٧ .

٣٣- محمد حلمى مراد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٣٥ - ١٣٧ .

٣٤ـ المرجـع السابق ، ص ١٣٧ ـ ١٤٠

٣٥ـ محمد سيف الدين فهمى ، التخطيط التعليمى،الانجلو المصرية،القاهرة،د٠ت، ص١٨٩

٣٦ـ عبد الله عبد الدايـم ، التخطيط التربوى ، مرجع سابق ، ص ٥٨٢ ـ ٥٨٣

٣٧ـ محمد منير مرسى ، التعليم العام فى البلاد العربية ، دراسة مقارنة ، القاهـــرة ، عالم الكتب ، ١٩٧٢، ص ١٤١ ٠

٣٨ـ حامد عمـار ، فى اقتصاديـات التعليـم ،المركزالعربى للبحث والنشر،القاهرة،١٩٨٤، ص ٨٧ ٠

٣٩ـ وهيب ابراهيم سمعان ، دراسات فى التربية المقارنة ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصريـة، ط١ ، ١٩٥٨ ، ص ١٤٤ ـ ١٩١ ٠

٤٠ـ عبد الله عبد الدايم ، الانفاق والتمويل فى خطط التربية بالبلاد العربية ، بيـــروت ، صحيفة التخطيط التربوى فى البلاد العربية ، السنة التاسعة ، العدد الخامس والعشريـن كانون الثانى ـ نيســان ١٩٧١ ، ص ٩ ـ ١٠

٤١ـ محمد الغنام ، مستقبل التعليم فى البلاد العربية من منظور مالى ، بيروت ، صحيفـــة التخطيط التربوى فى البلاد العربية ، السنة التاسعة ، العدد الخامس والعشرون ، كانون الثانى ، نيسان ١٩٧١ ، ص ١٧٠

٤٢ـ المجالس القومية المتخصصة ، المجلس القومىللتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ، الـــدورة الثالثة عشر ، ص١٢٣ ٠

٤٣ـ الامم المتحدة ، برنامج الأمم المتحدة الانمائى ، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠،الجداول الملحقة بجدول رقم ١٤ ٠

٤٤ـ حامد عمار ، فى اقتصاديات التعليم ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٣ ٠

٤٥ـ عبد الله عبد الدايـم ، التخطيط التربوى ، مرجع سابق ، ص ٢١٠ـ ٢١٥

٤٦ـ المرجع السابق ذكره ، ص ٢٥٦ ـ ٢٥٧ ٠

٤٧ـ محمد الغنام : مستقبل التعليم فى البلاد العربية ، منظور مالى ،مرجع سابق، ص ٢٥ـ٣٠

٤٨ـ المرجع السابق ، ص ٣٢

٤٩ — محمد محروس ، اقتصاديات التعليـم ، مرجع سابق ، ١١٧ .

٥٠ — احمدفتحي سرور ، استراتيجية تطوير التعليم ، مرجع سابق ، ص ٢٠

٥١— مختار هلودة ، وسمير فريد ، التقرير التحليلى لمسح الخصوبة المصرى ، عام ١٩٨٠ — الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ، ص ١٩ .

٥٢— محمد عزت عبد الموجود وآخرون ، الوضع الراهن فى مجال التعليم الابتدائى ، محو الامية فى جمهورية مصر العربية . ، اليونسكو الاقليمى للتربية ، فبراير ، ١٩٩٠

٥٣— وزارة التربية والتعليم ، الادارة العامة للموازنة ، موازنة التعليم ، ١٩٩٠ .

٥٤— على السلمى ، الادارة الجديدة فى ضوء المتغيرات البيئية والتكنولوجية ، كتاب الاهـــرام الاقتصادى رقم ٣٥ — يناير ١٩٩١ ، ص ١٥

٥٥— المرجع السابق ، ص ٣٤ .

الفصـــل الثالـــــث

تمويل التعليم الاساسـى رؤيــة مجتمعيــــــــة

استشرافيــــــــــــة

اعـداد

دكتور / ضياء الدين زاهـــــــر

الفصل الثالث

تمويل التعليم الاساسى
رؤية مجتمعية استشرافية

مشتملات الفصل

تمويل التعليم الاساسي
رؤية مجتمعية استشرافية

١ـ مقدمة :

يعتبر تمويل التعليم مدخل محبب الى الساسه ورجال الاقتصاد عند التعامل مع المسألة التعليمية برمتها ، كما أنه لدى المخططين التربويين ، أحد المدخلات الحاكمة لمنظومة التعليم، التى عن طريقها يمكن تحريك كفاءته وفاعليته • وفى كل الاحوال ، فانه يمكن النظر الى التمويل على أنه : " منظومة فرعية " داخل " المنظومة التعليمية " تؤثر وتتأثر بكل علاقات وتفاعلات هذه المنظومة الاكبر ، كما أنها تتأثر بنفس الدرجة بالضغوط والقيود التى تمارسها المنظومات المجتمعية الاخرى على التعليم ، أو تلك التى يؤثر بها التعليم عليها • وفى نفس الوقت ترتبط مسألة تمويل التعليم بطبيعة الاستجابة للمستجدات والتحولات العالمية الكبرى وذلك باعتبارنا جزء من هذه الحضارة ، فاعلين ومتفاعلين ، لذا فالرؤية الاكثر خدمة للتعليم هى تلك التى ترى التعليم داخل سياقاته المجتمعية الحاكمة وتحدياته الحضارية الضاغطة ، باعتبار أن مستقبل التعليم يعتمد على حقائق ومؤثرات خارجة عنه أكثر من اعتماده على عناصر النمو الداخلى فى النظم المستقبلية للتعليم ، كما نقررها اليوم • فالنمو الاقتصادى والسياسى والسكانى والاجتماعى والتكنولوجيا سوف يؤثر فى مستقبل التعليم بدرجة لايمكن تجاهلها أو التقاعس عن استشرافها •

من هنا تتضح مدى مجتمعية " مسألة تمويل التعليم " ، أو قل أهمية دراسة تمويل التعليم من منظور مجتمعى مستقبلى •

فمن ناحية مجتمعية ، نجد أن مسألة تمويل التعليم تواجه بقيود أساسية فى حركتها تتمثل فى كثرة المطالب المتنافسة على ايرادات الحكومة أو الدخل القومى بعامة • فمشكلة التمويل ترتبط بالتنمية التى ارتفعت تكاليفها ارتفاعا كبيرا خلال الاعوام القليلة الماضية ، بشكل أدى الى تزايد القصور فى الايرادات المتاحة لمواجهة هذا الارتفاع المقابل فى التكاليف التعليمية ، مما يسبب مشكلة أساسية للحكومة يصعب تجاهلها •

ومن ناحية مستقبلية ، نجد أن التربويين دائما فى حيرة من أمرهم ، فهم يسلكون وفقا لمفاهيم وتقنيات وتوجهات معينة ، ويتعجبون من عدم قدرتهم على الوصول من خلالها الى النتائج

التى كانوا يتوقعونها ، مع أنهم لو فحصوا هذه المفاهيم والتقنيات وراجعوا تلك التوجهات لاكتشفوا فورا أنها قديمة ومفلسة ولم تعد تجدى شيئا فى مواجهة متغيرات حضارية واقليمية ومجتمعية متلاحقة وفاعلة تحرك الأحداث باستمرار بعيدا عن تأثيرهم وسيطرتهم ، مما يجعلهم يجرون دائما خلف الأحداث • الامر الذى يجعل مؤسساتهم التعليمية والتربوية باستمرار غير معدة الاعداد الكافى لعمليات التنبؤ والاستشراف المستقبلى المشروط • والملفت للنظر أنه حتى فى حالة وجود تصورات أو أفكار حول المستقبل التعليمى فانها غالبا ماتكون مؤسسة على حصر للموارد المتاحة، وصياغة المستقبل فى اطارها • وهو مدخل له خطورته ، اذ أنه يقيد حركة الرؤية ، ويجعل احتمالات التطور والنمو محدودة للغاية ، بمعطيات الحاضر •

وهنا تتضح أهمية تنمية قدرات التنبؤ والاستشراف لدى التربويين والمخططين معا ، حتى يمكنهم تكوين صور ومفاهيم متكاملة عن التغير واللحاق به والسيطرة عليه ، وحتى لاتضل الأجيال القادمة • فمواجهة تصعيد الاحداث والمشكلات التعليمية المتفاقمة بتحديات المستقبل التكنولوجية والبيئية والأمنية •• الخ ، والموارد تتطلب منظورا نظريا متماسكا يعتمد على التفكير المسبق ، ويقدم امكانية للتنبؤ بالمشكلات المعقدة قبل تفاقمها ، بما يسهم فى بلورة وتفسير - أقرب للدقة - عن باقى الأساليب المتبعة •

واذا كان الامر كذلك ، فانه من المستحيل أن تكون دراستنا الحالية عن استشراف مستقبل تمويل التعليم الأساسى حتى عام ٢٠١٥ ، ولاتتوافر لدينا أفكار أو توجهات عن مستقبل هذا التعليم وعن المدارس ذاتها • فالفهم الصحيح للمستقبل أحد المحاور الرئيسية للتخطيط الصحيح والدقيق له • فمع تصاعد شتى التحديات والمخاطر التى تواجه التعليم عامة ، والأساسى خاصة، تصبح الحاجة ماسة الى رؤية محددة تعيد تحديد أولوياتنا وأهدافنا ، وتعبئ مواردنا ، وتجدد الثقة فى المستقبل برسم آليات ملائمة لتحقيق هذا المستقبل أو المستقبلات وتكلفة تحقيقه •

وفى هذه الحدود ، تتطلب الدراسة تحديد رؤية استشرافية للتعليم الاساسى فى مصر اعتبارا من حركة اصلاحه فى أواخر الثمانينات وحتى عام ٢٠١٥ وهذا يقتضى تحديد موقع هذا التعليم فى علاقاته المتداخلة مع النظم التعليمية والمجتمعية المؤثرة وفى تأثره بالمستجدات العالمية ، فى نفس الوقت الذى نعنى فيه بتحليل الحركة الداخلية للحلقات والمكونات الداخلية لهذا النظام بعضها مع بعض ومع النظم الأكبر • لذا ، فسوف نستعين بمنهجية التحليل المستقبلى

Prospective Analysis ، وهى منهجية مركبة تتخيل المستقبل وتستحضر مستقبلاتـــه البديلة ، اعتمادا على تحليل نسقى أو نظمى System Approach يبدأ بتحليـــل النظم الفرعيـــة Sub- Systems بطريقة تسمح بفهم التغيرات التدريجية فى هذه النظم وعلاقاتها ، وتسمح فى الوقت نفسه بامكان ادماج صورة هذه النظم الفرعية تدريجيا ضمن اطر كلية مترابطة. (١)

وتأسيسا على ماسبق ، فان خطة الدراسة فى هذا الفصل تتضمن فى جزئهـــا الأول استشراف القسمات الثقيلة لمجتمع القرن الحادى والعشرين ومستجداته وثوراته وتحدياته وانعكاســات ذلك كله على النظام التعليمى بوجه خاص • أما الجزء الثانى فيناقش واقع التعليم الأساسى فـــى صورته الاصلاحية الجديدة من حيث أهدافه وموضوعاته وبنيته ومكوناته البشرية ، ثم يلى ذلك التحليل لواقع تمويل هذا التعليم خلال عقد الثمانينات والاتجاهات الرئيسية لحركة هذا التمويل من حيـــث جوانب الضعف والقوة فيها • فى حين يتناول الجزء الثالث المرتكزات المجتمعية المؤثرة فى تمويـــل التعليم الأساسى ، اقتصادية وديمجرافية ، وسياسية ، واجتماعية ، ••• الخ • وفى ضـــوء التوجهات المستقبلية لهذه السياقات ينتهى الجزء الرابع والأخير من الدراسة بعرض عدد من التوجهـات المستقبلية التى ينبغى أن تؤخذ فى الاعتبار عند النظر فى مستقبل تمويل التعليم الأساسى •

٢- اتجاهات القرن الحادى والعشرين وتحدياتـه :

ان تأمل الأدبيات المعنية بمطالعة المستقبل يكشف لنا عن أن مجتمع القرن الحـــادى والعشرين ، والذى بدأت ارهاصاته تطل علينا ، سوف تحتاجه ثورات كبرى فى مقدمتها ، الثـــورة الصناعية الثالثة ، والتكتلات الدولية الكبرى ، والتحولات الى نظام السوق فى الدول التى تتبـــع نظم التخطيط المركزى ، والثورة الديمقراطية ، والصحوة الدينية والأخلاقية •• ثورة الفـــرد ، وتصاعد دور المرأة فى القيادة ، وثورة شاملة فى الفنون والآداب ••• الخ • (٢)

على أن أية محاولة لفهم الثورات السابقة لابد أن تكون مقرونة بفهم تام لطبيعة التحديـــات التى تواجه دول العالم غير المتقدم " النامى " نتيجة عجزها عن الاستجابة " المستنيرة " لهـذه الثـــورات •

ولعل فى مقدمة هذه التحديات ذات الأثر الضخم على التعليم عامة ، والتعليم الأساســـى خاصة ، " خطر الركود والتراجع الاقتصادى ، واتساع التفاوت الاقتصادى بين الدول وداخل كـــل

منها ، وتشرد الملايين من البشر ومعاناتهم من الحروب والاضطرابات الأهلية والجريمة ، واتساع التردى البيئوى ، والنمو السكانى المتسارع ". (٣)

وفيما يلى تحليل موجز لطبيعة الثورات التى تشكل ملامح القرن المقبل .

١/٢ الثورة العلمية - التكنولوجية المتقدمة :

وهى ثورة غير مسبوقة بشكلها الحالى فى التاريخ ، فهى ترتكز كلية على المعلوماتية وابداعات العقل الانسانى ، ويطلق عليها " الثورة التكنولوجية الثالثة " ، تمييزا لها عن الثورتين الصناعية الأولى (أوائل القرن التاسع عشر) والثانية (منتصف القرن العشرين) ، والتى اعتمدت على مصادر غير متجددة من الموارد والطاقة ، فى حين تستند الثورة الصناعية الثالثة على مصدر متجدد باستمرار ولاينفذ هو العقل البشرى ، الذى يبدع بشكل خاص فى مجالات المعلوماتية، والاتصالات عن بعد ،والهندسة الحيوية ، وقد استطاعت هذه الثورة أن تعيد توزيع الثروة فى العالم ، فلم تعد الثروة بشكلها التقليدى كالمال والموارد الطبيعية هى الأساس فى القوة بقدر ماهى المعرفة والمعلومات . لذا فان الصراع القادم بين دول العالم الأقوى سيكون حول صناعة توزيع المعرفة وامتلاكها ، بعدما كان الصراع بينها طوال الثلاثمائة سنة الماضية حول توزيع الثروة بشكلها التقليدى .

وبديهى أن لهذه الثورة انعكاسات ضخمة على التعليم وعلى مصادر تمويله . فالثورة المعلوماتية المستمرة لن تمكن الناس من الاحتفاظ بالمعلومات التىاكتسبوها ، والمهارات التى اتقنوها خلال فترة الدراسة فقط ، بل ستفرض عليهم توظيفها واكتساب المزيد منها . لذا سيصبح التعليم عملية مستمرة - للتعليم ومحو التعلم ، واعادة التعلم .. وسوف يتم التركيز على المهارات الأساسية ، وتنتشر النظم الالكترونية للتعليم الفردى داخل المدرسة وخارجها ، وسوف يكون التعليم متمركزا حول الفرد ، كما أنه سيتجه بسرعة نحو المتعلم الذى يختار برنامجه بنفسه. كما سيتحول الى المنزل Home Learning . وستساعد التكنولوجية المعلوماتية الجديدة، فى تحويل المدارس الى مراكز تعلم للمجتمعات المحلية ، بما تمتلكه من معلمين (سيتحولون الى موجهين) ، وخدمات تكنولوجية ، ومواد ومعدات متطورة . (٤)

كما تتطلب التغيرات التكنولوجية والعمليات الانتاجية الجديدة تحولات موازية فى طبيعة

المهارات والقدرات العقلية واليدوية التى ينبغى على التعليم أن ينميها ويعدها ويدربها ، وعليه فان المعدل العالى للتغير التكنولوجى للثورة الصناعية الثالثة يفرض على التعليم — النظامى خاصة، مسئوليات منها : (١) أن يعمل باستمرار على تطوير وملاءمة وتغيير برامجه التعليمية ليعكس تأثيرات العلم والتكنولوجيا ، (٢) أن يجرى دوما وبطرق أكثر كفاءة ، أساليب اعداد الطلاب لحياة التعلم ، (٣) أن يتيح الشروط والظروف التى تشجع وتعضد المدرسين والأساتذة لكى يكونوا مفكرين مبدعين ، ومخترعين ، وعلماء ، وباحثين متميزين . (٥)

ومن ناحية أخرى ، ينتظر أن يؤدى ادماج منجزات المعلوماتية وكافة نتائج الثورة الصناعية الثالثة فى النظام التعليمى الى تخفيض تكلفة التعليم الى أقصى حد ممكن ، فسوف تساعد على اعادة النظر فى جدوى البنى التعليمية الحالية وتسهم فى البحث عن بنى أقل تكلفة وأكثر فاعلية، كما ستمد طرائق التعليم والتدريس بامكانات جديدة وواسعة بتكلفة أقل ، كما ستسهم تقنياتها فى اعادة تخصيص الموارد التعليمية المتاحة (الوقت — الأبنية — المعلمين — المال — المناهج — الادارة .. الخ) بشكل أكثر فاعلية مما يسهم فى استخدامها استخداما أمثل وبشكل يقلل من الهدر فيها ، فيعمل من الجهة الأخرى على تخفيض التكلفة ، وبالتالى فان التوسع المخطط فى الاستفادة من منجزات الثورة المعلوماتية فى مجالات التعليم النظامى وغير النظامى فى اتجاه التعلم المستمر والمفتوح ، سوف تكون له نتائج ايجابية مباشرة وغير مباشرة ، على مسألة تمويل التعليم عامة والتعليم الاساسى خاصة .

وقبل أن نترك هذه النقطة ينبغى الاشارة الى أن هناك واحد من المترتبات الهامة للثورة المعلوماتية هو تبلور اقتصاد عالمى جديد يعرف باقتصاد المعلومات هذا الاقتصاد العالمى يدمج كل النظم الاقتصادية والتجارية فى اقتصاد واحد وسوق واحدة ، وابتداء من عام ١٩٩٢ سوف يتحقق هذا الانجاز ، بسقوط كل الحواجز الجمركية التجارية بين اثنى عشر دولة كبرى فى مجتمع الاقتصاد الأوربى ، كما سقطت فى عام ١٩٨٨ هذه الحواجز بين استراليا وتيوزيلندا ، كما تعمل البرازيل والارجنتين نفس الشئ بينها وبين باقى دول امريكا اللاتينية . وتسعى الولايات المتحدة مع اليابان وكندا كل على انفراد لتوحيد الاقتصاد ، وهذا مادعى (نايبست) للقول أننا نتجه فى القرن القادم لكى نربط بين أمريكا الشمالية واليابان وأوربا لتشكيل المثلث الذهبى للتجارة الحرة . (٦)

على أن أهم ملامح هذا الاقتصاد الجديد ، الى جانب كونه قائما على المعلوماتية ، هو اعتماده على الملكية الخاصة والقطاع الخاص الذى تحكمه توجهات السوق وعوامل العرض والطلب، حيث أوضحت تجارب الكتلة الاشتراكية ودول العالم الثالث عقم المؤسسات المجتمعية القائمة على المركزية، وفشلها فى اطلاق طاقات الفرد وابداعاته على نحو يحقق مزيد من التقدم والتنمية ، لذا ، فان " تحويل الملكية العامة الى الخاصة من وجهة نظر انصارها ، وسيلة لتوسيع قاعدة الملكية والمشاركة فى المجتمع ، وتشجيع اعداد اكبر من الناس على الشعور بأن لهم نصيبا فى النظام " . (٧)

ويتوقع فى ضوء هذا المجتمع الجديد للنظم الاقتصادية أن تتعدد مصادر تمويل التعليم، الخاصة والأهلية ، ويحدث انحسار تدريجى للدور التمويلى للحكومة فى التعليم .

٢ / ٣ ثورة التكتلات الاقتصادية الكبرى :

نتيجة لتغير محددات القوة التقليدية فى العالم من المال والقوة الى المعرفة والمعلومات ، بدأت ابتداء من منتصف الثمانينات تظهر فى أطراف متعددة من العالم تكتلات اقتصادية — استراتيجية كبرى تعتمد أساسا على القوة الجديدة للمعرفة ، والتى تتخذ من التعليم وسيلة أساسية لها .

ففى اطار التبدلات العميقة التى اجتاحت شكل وخريطة القوى فى العالم ، برزت تكتلات استراتيجية فى أوروبا الغربية حيث تتجمع اكثر من اثنتى عشرة دولة فى تكتل واحد ينتظر قيامه عام ١٩٩٢ . كما ينتظر قيام تجمع آخر فى عام ١٩٩٧ بين الولايات المتحدة وكندا ، وينتظر أن تنضم اليه المكسيك وبعض الاقطار فى امريكا اللاتينية كالبرازيل والارجنتين .

أما التكتل الثالث والأكثر أهمية بالنسبة لنا ولباقى دول العالم النامى ، فهو تكتل الاسيين ASEAN والذى يضم عدد من الدول النامية فى جنوب شرق اسيا بقيادة اليابان الذى استطاع خلال عدد قليل من السنوات أن يقلب كل القوانين المعروفة فى التنمية ويحقق معدلات غير مسبوقة فى التفوق ، وكان الأساس لكل هذا هو التعليم . فالتعليم هو حد التنافس فى الحزام الباسفيكى كما يقول " تايبست " ، ففى النظام الاقتصادى العالمى الجديد ، نجد أن الدول التى تنفق اكثر على التعليم هى التى ستكون اكثر تنافسا " .. ففى مجتمع المعلومات نجد أن الشهادة الجامعية مهمة جدا فى سوق العمل . (٨) واذا أخذنا " كوريا الجنوبية " كنموذج واحد من بين هذه الدول ، نجد أنها قد أظهرت اهتماما بالغا بالتعليم العالى ، حيث يذهب

حوالـــــــى ثلث الطلاب الى الجامعات و ٨٥٪ من الطلاب (١٧، ١٨ عام) يستمروا فـــى التعليم الثانوى . وهذه النسبة أعلى من بريطانيا (٦٤٪) وفرنسا (٧٥٪) فقط . وقد انتظـم منذ عام ١٩٨٥ عدد اكبر من الكوريين فى المدارس الثانوية عن نظرائهم فى بريطانيا . وفـــــــى " سيول " اكبر رقم من الحاصلين على الدكتوراة فى العالم . كما يتخرج حوالى ٣٢ ألف خريـج فى العلوم التطبيقية (مثل الهندسة) وهذا اكبر بكثير من عدد الخريجين فى اليابان .. وعندما عجزت الحكومة عن سد احتياجات التعليم تدخل القطاع الخاص لانقاذ الموقف ، واليوم ٢٠٦ مـن الـ ٢٥٦ جامعة فى كوريا ملك لشركات مثل هايوندى وداود والطيران الكورى . (٩)

وبديهى أن تجربة هذه التكتلات تفيدنا على المستويين القومى والمحلى . فمصر مثلا تكـــاد تقترب من ١٠٠ مليون نسمة فى بواكير الالفية الجديدة وهو مايعنى بلغة المستقبلين بلوغهـــــا الحد الأدنى المطلوب لدخول مجتمع الموجة الثالثة بتكنولوجيته المتقدمة وابداعاته الاجتماعيـــــــة المتميزة والمؤسسة على المهارات والقدرات التى ينميها التعليم . وتصبح مسألة تمويل التعليم فـــى هذا السياق بالغة الأهمية لأنها مسألة وجود أو عدم وجود فى عالم القرن الحادى والعشريــــــن ونظامه العالمـى الجديد .

٣/٢ ثورة الديمقراطيـــــــة :

ان هذه الثورة فى التحليل النهائى ، نتاج للثورة الصناعية الثالثة . فالأخيرة هى المسئولة عن جعل العالم يبدو " كقرية الكترونية " تتبادل أخبارها بأسرع مايكون عن طريق وسائل اتصال واعلام جماهيرية تتبادل فيما بينها أخبار الصحوة الديمقراطية التى بدأت فى أوروبا الشرقية ثـــــم استشرت فى معظم مجتمعات العالم النامى فى امريكا اللاتينية وآسيا وافريقيا تلك الصحوة التـــــى قامت فى مواجهة الدكتاتورية والتسلطية وحكم الفرد . واذا كانت هذه الثورة وليدة الثورة الصناعيـــة الثالثة ، فهى فى نفس الوقت تسعى لتكريسها ، فالثورة التكنولوجية كما أشرنا تعتمد أساسا علـــى " عقول البشر ، ولن تعمل هذه العقول بقوتها الكاملة الا فى ظل هامش واسع من الحريـــــة ، فبينما كان يمكن تجنيد البشر أو ايديهم وعضلاتهم فيما تستلزمه الثورة الصناعية الاولى حتى مــــع غياب الحرية ، فانه يكاد يكون من المستحيل استنفار عقولهم وملكاتهم الخلاقة والمبدعة بدون الحرية الشخصية والحريات العامة . هذا فضلا عن أن المشكلات المتجددة وخاصة تلك الناتجة عن الثورة

التكنولوجية الثالثة هى من التعقيد والتشعب بحيث تتجاوز قدرة أى أجهزة حكومية مركزية لأى دولة لذلك لابد لمواجهة هذه المشكلات من مشاركة الأفراد والجماعات المحلية والروابط المهنية والاتحادات النقابية والمنظمات غير الحكومية ، ولاتتأتى هذه المشاركة فعليا وباقتدار الا فى ظل هامش واسع من الحريات العامة . (١٠)

وبديهى أن مثل هذه الثورة سيكون لها آثار واسعة على التعليم والتوجه نحو اللامركزية وتحقيق مشاركة أوسع فى ادارة التعليم وتمويله من جانب الفاعلين فيه ومن جانب المنتفعين به من أولياء أمور ومؤسسات أهلية وشعبية وباقى المواقع الخدمية والانتاجية .

وبالنسبة للتعليم الاساسى على وجه الخصوص ، فانه يواجه فى الكثير من دول العالم بالعديد من التحديات العالمية الكبرى التى تعوق الحكومات والهيئات غير الحكومية والمجتمعات المحلية والعائلات والافراد للقيام بنفقات الاستثمارات الجديدة فيه . وقد لخص مؤتمر بانكوك هذه التحديات فيما يلى : (١١)

أ — الركود والتراجع الاقتصادى ، والذى كان من أهم نتائجه انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلى الكلى ، وانتشار مناطق الفقر المطلق ، وازدياد معدلات البطالة فى كافة دول العالم .

ب — التفاوت الاقتصادى ، تسبب ارتفاع مقدار الديون ، وانخفاض اسعار السلع ، ووجود سياسات تقيد حرية الحركة التجارية فى خروج الموارد منها رؤوس الاموال من البلدان النامية الى البلدان الاكثر ثراء ، مما أدى الى اتساع التفاوت الاقتصادى بين الدول خاصة فى الثمانينات ، فالاثرياء يزدادون علما ، وغير المتعلمين يزدادون فقرا .

حـ — التردى البيئوى ، أدى استثمار البيئة الطبيعية والضغوط على الأرض الناشئة عن التزايد السكانى وترحيل المجموعات السكانية من مكان الى اخر الى تسارع مريع فى معدل التردى البيئوى . فسوء التصرف بالنفايات والاستخدام غير المنظم للمواد الكيميائية الضارة ، ووقوع الحوادث الصناعية ، كلها عوامل تهدد سلامة الأرض والهواء ، والماء من الوجهة البيولوجية . وهناك مظاهر أخرى للتردى البيئوى تميل للانتشار جغرافيا وزمنيا . وكلفة اصلاح البيئة تفوق بكثير كلفة اتخاذ الاجراءات الوقائية .

د— النمو السكانى المتسارع :

يظل هذا التحدى مؤثرا باستمرار على استفحال المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئوية، وعلى الاخص فى أشد انحاء العالم فقرا (افريقيا وامريكا اللاتينية واسيا خاصة) . ان الفقر ومايترتب عليه حتما من ارتفاع معدل وفيات الرضع وسبل عيش غير مستقرة بالنسبة للمرضى والمسنين، وهى التى تسهم فى ارتفاع معدلات التكاثر التى تؤدى بدورها الى المزيد من ترسيخ حياة الفقر لاعداد الفقراء المتزايدة ، وبالتالى يتزايد الطلب الاجتماعى على التعليم وتشتد معه الضائقة العالمية لــه .

يقودنا التحليل السابق للثورات والتحديات التى ستواجه مجتمعات العالم بشتى مستوياتها التنموية الى التأكيد على أن هذه الثورات وتلك التحديات سوف تحدث تغيرات موازية فى نظم التعليم وفى مصادر تمويله نتيجة لحدوث :

- تغييرات فى بنية المدرسة ووظائفها .
- تحولات فى منهج المدرسة والياته .
- تطورات فى التكنولوجيا التعليمية المتاحة فى المدارس .
- استبدال التقنيات الادارية المعلوماتية بالتقنيات الادارية التقليدية فى التعليم .
- بزوغ عصر من المشاركة الشعبية والجهود الأهلية فى تمويل التعليم .
- التحول عن الانماط المركزية فى الادارة الى الانماط اللامركزية مما يخدم قضية تمويل التعليم وترشيده .

٣— واقع التعليم الاساسى واتجاهات تمويله :

نظرا لما يمثله هذا العنصر من أهمية فى الدراسة فان معالجة واسعة لواقع تمويل التعليم الاساسى واتجاهاته المستقبلية ،فسوف يتناولها الفصل الرابع هذا الجانب باستفاضة من جوانبه التمويلية الحالية والمستقبلية .

هذا وقد ناقش الباحث واقع التعليم الاساسى فى صورته الاصلاحية الجديدة من حيث اهدافه وموضوعاته وبنيته ومكوناته البشرية .*

---

* لمزيد من التفاصيل انظر ملحق رقم (٢)

٤- السياقات المجتمعية للتعليم الاساسى وتمويله :

تستحيل رؤية مستقبل التعليم أو مستقبل تمويله دون استشراف متعمق لمستقبل سياقاته المجتمعية باعتبار العلاقة الجدلية بينهما . لذا فسوف نرصد فى الجزء التالى أهم الخصائص الحالية لهذه السياقات ثم نستشرف بعض ملامح مستقبلها تمهيدا لاستشراف مستقبل تمويل التعليم الاساسى .

٤/١ السياق الديموجرافى :

يشكل العامل السكانى أهمية قصوى بالنسبة للمخطط التربوي لما يشكله من تاثير كبير على النظام التعليمى (مدخلات وعمليات ومخرجات) وفى حالة مصر، تتضاعف هذه الأهمية نتيجة للآثار والمضاعفات الحادة الكمية والكيفية له ، فقد أدى النمو السكانى السريع والذي بلغ حدا عاليا يفوق مثيله فى معظم بلدان العالم اذ استقر عند متوسط ٢ر٤ فى المائة تقريبا خلال العقود الثلاثة الماضية وذلك وفقا للتعدادات (١٩٦٦ ، ١٩٧٦ ، ١٩٨٦) الى مضاعفة الطلب الاجتماعى على التعليم ، وزيادة الرغبة فى تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية ،فارتفع عدد المقبولين من كل فئة من فئات السن وفى مختلف مراحل التعليم بشكل حاد . خاصة خلال العقدين الماضيين ، فعلى سبيل المثال ارتفعت أعداد المسجلين بالتعليم الابتدائى الرسمى (الحلقة الأولى من التعليم الاساسى) خلال عقد السبعينات ارتفاعا ملحوظا من ٠٠٠ر٦٧٦ر٣ طفل عام ٧٠/١٩٧١ الى ٠٥٨ر٥٤٨ر٤ طفل فى عام ٧٩/١٩٨٠ بمعدل زيادة اجمالية قدرها ٢٣٪ أي بمعدل ٣ر٢٪ سنويا ، ثم واصلت هذه الاعداد زيادتها اللوغارتيمية حيث وصلت عام ٨٩/١٩٩٠ الى ٨٤٧ر٧٩٠ر٥ طفل بمعدل زيادة اجمالية قدرها ٥ر٥٣٪ عن سنة الاساس (٧٠/١٩٧١) . وعلى الرغم من ارتفاع هذه الاعداد والنسب الا آن نسبة الاستيعاب الكامل (١٠٠٪) لم تتحقق حتى الآن على الرغم من كافة الوثائق الرسمية التى تحاول الادعاء بذلك ، فأعداد المسجلين فى المرحلة الابتدائية عام ٨٨/١٩٨٩ والذين بلغ عددهم حوالى سبعة ملايين لا تزيد نسبتهم عمن هم

فى نفس الفئة العمرية (٦ – ١١) عن ٩١٪ حسب التقارير الرسمية والتى تأخذ فى اعتبارها النسب الحقيقية للاستيعاب والتى تنخفض عن ذلك بكثير ، بتأثير عوامل الهدر ، كالتسرب والرسوب ، كما أن نسبة الاستيعاب فى جملة" التعليم الأساسى (الابتدائى والاعدادي) وصلت الى ٢٨ر٨٤٪ فقط من جملة الموجودين فى الفئة العمرية المقابلة (٦ – ١٤) .

ومن المهم كذلك الاشارة الى أن هذه الأعداد والنسب لا تكشف عن حجم التحيز النوعية (ذكر / انثى) ، حيث أن أعداد المسجلين بالتعليم الأساسى من الذكور ٥٫٢٣٣٫٨٥٦ تلميذ ، بمعدل ٩١ر٧٧٪ من الذكور فى الفئة العمرية المقابلة . فى حين يبلغ عدد المسجلين من الأناث ٤٫١٠٤٫٩٣٥ طفلة بمعدل ٧٦ر٣٤٪ من الاناث فى الفئة العمرية المقابلة . وهذا يوضح عجز النظام التعليمى عن تحقيق الفرص التعليمية المتكافئة بين الجنسين . والجدول رقم (٢) يوضح ذلك :

جدول رقم (٢)

النسب الاجمالية للتسجيل فى التعليم الاساسى*

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
السكان فى سن ٦ – ١٤ :			
ذكور	٥٥١٣٣٤٣	٥٦٠٥٠٩٤	٥٧٠٣١٧٩
اناث	٥١١٩٥١١	٥٢٤٧٨٣٥	٥٣٧٦٩٨٤
جملة	١٠٦٣٢٨٥٤	١٠٨٥٢٩٢٩	١١٠٨٠١٦٣
التسجيل الكلى فى التعليم الاساسى :			
ذكور	٤٨٧٢٦٥٩	٥١٢٧١٠٤	٥٢٣٣٨٥٦
اناث	٣٧٠١٣٤٦	٣٩٥١٢٢٦	٤١٠٤٩٣٥
جملة	٨٥٧٤٠٠٥	٩٠٧٨٣٣٠	٩٣٣٨٧٩١
النسب الاجمالية للتسجيل (للتعليم الاساسى) :			
ذكور	ر٨٨٣٨	ر٩١٤٧	ر٩١٧٧
اناث	ر٧٢٣٠	ر٧٥٢٩	ر٧٦٣٤
جملة	ر٨٠٦٤	ر٨[illegible]	ر٨٤٢٨

* المصدر :

Minstry of Education, Reform of the Educational System of Egypt A Sector Assessment (Draft), (Cairo; Educational Planning Unit, 1990), p. 56 .

وتكشف قراءة الجدول السابق عن آن أعدادا متزايدة ، أغلبها من الاناث ، تنضم سنويا الى جحافل الأمية فى المجتمع (وهؤلاء هم الذين لم يلتحقوا بالتعليم مطلقا) أو ترتد الى منابع الأمية (الذين تسربوا أو لم يستكملوا تعليمهم حتى نهاية التعليم الاساسى) .

ويضاف الى جملة الآثار السلبية للانفجار السكانى عجز المؤسسات التعليمية عن تدبير المبانى والمدارس اللازمة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب الجدد ، وعجز الحكومة عن تدبير موارد مالية كافية لصيانة المبانى والمدارس القائمة ، وذلك نتيجة ضعف النظام الاقتصادي السائد . وتوضح البيانات أن هناك ما يقرب من ١٨٪ من المدارس لم تصمم أساسا لتعمل كمدارس !! . لذا لجأت وزارة التربية والتعليم الى زيادة كثافة الفصول الدراسية ، حتى وصلت الى أكثر من ٤٥ طفل فى الفصل الواحد فى المتوسط أو أكثر من ذلك . كما أنها لجأت الى استخدام مبانى المدارس مرتين وثلاث مرات . بل أن البيانات تشير الى آن هناك حوالى ٤٥٪ من المدارس الابتدائية ، ٣٢٪ من المدارس الاعدادية تستخدم أكثر من مرة واحدة [١] . ويوضح الجدول رقم (٣) توزيع المدارس حسب استخدامها فى فترة واحدة أو أكثر .

جدول (٤)

توزيع المدارس حسب الفترات الدراسية بها خلال العام الدراسى ١٩٨٩/ ١٩٩٠*

الفترة	مدارس واقسام	فصول	طلاب	معدل الطلاب
١- نظام اليوم الكامل	٤٤٦٠	٣٦٢٧٥	١٤٥٥٩٣٥	٣٢ر٩٧
٢- صباحية ولا تشغل فصولها مدرسة آخرى .	١٤٥٥	١٢٤٩٧	٥٣٣٠٢٣	١٠ر٧٦
٣- صباحية وتشغل فصولها مدرسة آخرى .	٣١١٨	٣٣٧٧٧	١٥٤٢٨٣٤	٢٣ر٠٥
٤- مسائية فترة ثانية	٣١٩٧	٣٣٩٨٨	١٥٥٠٥٦٥	٢٣ر٦٣
٥- مسائية فترة ثالثة	٦٧	١٣١٢	٧٥٩٣٩	ر٥٠٠
٦- مدرسة واحدة تعمل على فترتين	١٢٣٠	١١٩٧٢	٤٩٧٧٩٨	٩ر٠٩
الاجمالى	١٣٥٢٧	١٢٩٨٢١	٥٦٥٦٠٩٤	١٠٠٪

المصدر : مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء .

ومما هو جدير بالذكر أن المستوى التعليمي للمرأة له دور أساسي في زيادة معدل النمو السكاني ، حيث ترتفع معدلات الخصوبة والتوالد بدرجة خطيرة تنذر بمضاعفة اعداد السكان في المستقبل القريب ، وبالتالي يشكل عبئا مضاعفا على التعليم يؤثر على كفاءته الداخلية والخارجية ، كما يحد من الفرص التعليمية المتاحة للأطفال . (١٣)

وبديهي أن التأثيرات السلبية للتسارع السكاني وعوامله ودينامياته لاتقتصر على النظام التعليمي ، بل تمتد لتشمل كل قطاعات الانتاج والخدمات في المجتمع ، وينتظر لها أن تستمر خلال العقود القليلة القادمة وتترك بصمات عميقة في مسيرة الانفاق على التعليم الأساسي .

٤ـ٢ السياق الاقتصادي :

من المتعذر علينا أن نتبين الدلالة الحقيقية لطبيعة العوامل الاقتصادية للمجتمع المصري ، الحالي والمستقبلي ، مالم نتبين مغازي الخلفية التاريخية لهذه العوامل . فالواقع ان النظام الاقتصادي في مصر الحديثة قد مر بعدة مراحل أو قفزات أساسية يمكن حصر أولاها في التجربة الرائدة للتحدث على يد " محمد على " ، في الفترة من ١٨٢٠ الى ١٨٤٠ والتي كانت مصدرا لحقد العديد من دول أوروبا الاستعمارية والتي تحالفت عام ١٨٤٠ ، وقضت على هذه التجربة بعد ماقويت شوكة مصر اقتصاديا وعلميا وتكنولوجيا وثقافيا . على أن المحاولة الثانية كانت على يد " اسماعيل " ابن محمد على ، الذي عمل على اعادة انتاج تجربة والده في الفترة من ١٨٦٢ ـ ١٨٨٠ مركزا على تحديث مصر معتمدا على مصادر أساسية هي قناة السويس والقطن والسكر . ثم جاءت المحاولة الثالثة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وقادها الانجليز الذين احتلوا مصر وأرادوا استغلال قطنها وتطوير مجالات الزراعة ، بحيث اصبحت الزراعة هي محور الاقتصاد المصري حيث كان يعمل بها اكثر من ثلثي السكان وتنتج اكثر من نصف الناتج المحلي الاجمالي (GDP) .

على أن المصريين على يد " طلعت حرب " ركزوا على التصنيع لمادة رئيسية للتحديث من خلال انشاء مجموعة الشركات الصناعية التي أسسها بنك مصر في العشرينات ثم الاصلاحات الجمركية التي قامت في عام ١٩٣٠ . وعلى الرغم من هذه التجربة الا أن الزراعة ظلت هي المحور الرئيسي للاقتصاد المصري والمصدر الرئيسي لناتجه المحلي الاجمالي . وبقيام " ثورة يوليو " ١٩٥٢ استكمل جمال عبد الناصر جهود التصنيع في الثلاثينات واستطاع أن يطورها ويحقق

انجازات ضخمة ، لاسيما فى النصف الأول من الستينات ، فيما أطلق عليه الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٠/٥٩ - ١٩٦٥/٦٤) ، على أن الصراع الدولى ، ونفقات الدفاع ، وصعوبات النقد الأجنبى أديا الى وضع نهاية لهذه العملية حوالى عام ١٩٦٥ ، ثم الى ركود شبه كامل حتى بداية السبعينات .

وبدءا من عام ١٩٧٤ ظهرت على يد " أنور السادات " تمت تنمية لاترتبط بجهود التصنيع أو التنمية السابقة ، وهذه التنمية تقوم على احياء التقدم الصناعى الذى حقق فى بداياته معدلات نمو عالية فى ضوء مبادىء جديدة للسياسة الاقتصادية تقوم على " الانفتاح " ، وعوامل نمو جديدة كصادرات البترول ، والهجرة ، والسياحة ، وقناة السويس . (١٤)

ومع بداية الثمانينات بدأ الاقتصاد المصرى يواجه العديد من المشكلات والأزمات الحادة التى كانت نتيجة الاعتماد على السياسة الاقتصادية الجديدة ، الى جانب عوامل أخرى متراكمة منذ الستينات . وقد أصبحت فى مصر ، وفقا لتصنيف البنك الدولى فى عام ١٩٨٨ ، واحدة من الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض حيث بلغ الدخل القومى ٦٦٠ دولارا . (١٥)

وقد قادت كل هذه التطورات الى بلورة شكل الاقتصاد المصرى بهياكله الحالية ، والذى تحتل الزراعة فيه مكانة أساسية ، فهى تضم ٣٦٫٣٪ من جملة العمالة ، وتسهم فى الناتج القومى الاجمالى بـ ٢٠٫٢٪ منه . فى حين تمثل الصناعات والتعدين والبترول والتشييد ٢٣٫٩٪ من الناتج القومى الاجمالى ، وتمثل ٢١٫٤٪ من حجم العمالة . أما الخدمات ، الاسكان والمرافق العامة ، والخدمات الاجتماعية) وقطاع التوزيع (النقل والمواصلات متضمنا قناة السويس، التجارة والمال ..) فتنتج أغلبتها فى القطاع العام ، وتمثل حجم العمالة ٤٢٫٣٪ من حجم العمالة فى حين تسهم بـ ٥١٫٦٪ فى الناتج القومى الاجمالى .

ومن الجدير بالذكر أنه لكى يضمن النظام الاقتصادى توفير القوى العاملة اللازمة له، تم فى عام ١٩٦٤ قانون التزمت بمقتضاه الدولة بتوفير التوظيف المضمون لخريجى المؤسسات التعليمية ، وهذا العامل زاد من الطلب الاجتماعى على التعليم بدرجة كبيرة ، ولكنه تسبب فيما بعد فى شيوع مشكلات خطيرة فى مقدمتها نشر البطالة المقنعة وأثر فى حركة تخطيط سوق العمالة .

وبالنسبة للصورة المستقبلية للاقتصاد المصرى يتوقع أحد كبار المستقبليين أنه كنتيجة للتحولات والثورات الكبرى التى سبق ذكرها وكنتيجة لأزمة الخليج يتوقع أن يحدث تطور ملحوظ فى بنية الاقتصاد المصرى ، كنتيجة لتدفق رؤوس الأموال العربية الى مصر ، اسهاما فى مشروعات تنمية زراعية وصناعية وتجارية وبحثا عن الأمان ، كما ستشارك أموال المصريين فى الخارج فى التمويل الاستثمارى الوطنى ، هذا الى جانب استثمار أمثل للايداعات الدولارية فى المصارف المصرية لدعم وتمويل الشق الأجنبى من الاستثمار كما يتوقع تجذر النظرة السياسية العامة الى موضوع القطاع العام ، بما يضمن تنشيط النشاط الخاص الانتاجى ، بحفز " القطاع الخاص " على زيادة نشاطه فى كثير من القطاعات ، وبيع مشروعات القطاع العام ، وتنشيط كل آليات السوق الحرة ، وذلك انسجاما مع التطورات والتحولات العالمية والتى تجتاح العالم اليوم .(١٦)

وبديهى أن مثل هذه التحولات وغيرها سوف تؤثر بالدرجة الأولى على التعليم وعلى تمويله . حيث أن دور الحكومة سوف ينكمش فى ضوء التوجهات العالمية وكنتيجة لارتفاع المديونية، وعجز مواقع الانتاج عن تنفيذ الأهداف المرصودة لها .

لذا ، فاذا كان التعليم مازال يحظى باهتمام من جانب الحكومة ، حيث مثلت نسبة الانفاق الحكومى على التعليم حوالى ١١٪ من الانفاق الجارى عام ١٩٨٨/٨٧ ، وهو مايمثل ٦ر٥٪ من الانفاق الرأسمالى ، وهى نسبة تفوق أى قطاع مجتمعى آخر ، باستثناء قطاع الدفاع (٥ر٢٢٪) (١٧) ، الا أن المتوقع تبلور دور جديد وفاعل للقطاع الخاص فى توجيه وادارة التعليم بما لايؤثر على عدالة وديمقراطية التعليم ، اذ أن موارد الحكومة لن تصمد أمام الارتفاع المتزايد لنفقات التعليم ، ففى دراسة للتنبؤ باعباء التمويلية العامة لتطبيق سياسة التعليم الاساسى حتى عام ٢٠٠٠ (١٨) وجد أن هذه الاعباء والتى من المفروض أن تتحملها الدولة ، ستصل الى حدود سبعة مليارات جنيها فى عام ٢٠٠٠/١٩٩٩ للتعليم الاساسى وحده!! وهو أمر لايمكن تصديق قدرة الحكومة على توفيره .

ومن جهة أخرى ، لايمكن توقع استمرار محدودية الانفاق على التعليم عامة والتعليم الاساسى خاصة ، فقد بلغت جملة الاعتمادات الجارية المخصصة لهذا التعليم ، فى البابين الأول والثانى ، ٦ر١٠١٣ مليون جنيه عام ١٩٨٩/٨٨ . فى حين بلغ حجم الانفاق على الاستثمارات ٤٥٦ر٧٦ مليون جنيه .(١٩)

وتكشف هذه الارقام بجلاء ضآلة حجم الاستثمارات المخصصة للتعليم الأساسى الذى يزيد من ضآلته غياب الرشد فى توزيع الانفاقات الكلية على هذا التعليم ، وغيره ، حيث تصل نسبة الانفاقات فى الباب الأول والثانى الى الباب الثالث حوالى ١٣٫٣ مرة .

وعلى الرغم من الزيادات فى هذه الاعتمادات ، الا أنها عاجزة عن تخفيض الكثافة المرتفعة فى الصفوف ، أو الغاء ظاهرة الفترات السابق الحديث عنها ، كما أنها عاجزة عن المساهمة الحقيقية فى انشاء فصول ومدارس جديدة بالمعدلات المطلوبة والتوسع فى المدارس القائمة . ومن هنا جاء القرار الذى استهدف تخفيض عدد سنوات الدراسة فى التعليم الاساسى الى ٨ سنوات بدلا من ٩ سنوات .

ويتضح أهمية توجيه الزيادات المستقبلية فى الاستثمارات الى مرحلة التعليم الاساسى بهدف تحقيق ارتقاء فى نوعية هذا التعليم ، وتخفيض كثافة الفصل داخله ، والتخلص من نظام الفترات الدراسية ، وتحقيق الاستيعاب الكامل لكل الأطفال فى سن السادسة .(٢٠)

٤/٣ البطالة والتعليم :

على الرغم من أن الزيادة السكانية الكبيرة ، وارتفاع نسبة مشاركة المرأة فى سوق العمل قد أدى الى ارتفاع الاعداد المطلقة لمشاركة السكان فى قوة العمل ، حيث ارتفع العدد من ١٠٫٥ مليون شخص سنة ١٩٧٦ الى ١٣٫٦ مليون شخص فى عام ١٩٨٦ ، يمتص القطاع العام اكثر من أربعة ملايين شخص منهم ويتوزعون بين الاناث والذكور بنسبة ١ : ٥٫٢ ، الا أن نسبة المشاركة قد انخفضت فى نفس هذه الفترة (٧٦-١٩٨٦) من ٣٠٫١٪ الى ٢٨٫٢٪ فالحكومة أصبحت عاجزة عن الاستمرار فى التزامها بتوظيف خريجى الجامعات وخريجى التعليم الثانوى الفنى وماقبل ذلك وقد ساعد هذا ، وعوامل أخرى ، على حدوث بطالة ظاهرة ومقنعة حيث ارتفعت نسبة البطالة بشكل حاد . ويوضح تعداد ١٩٦٠ أن نسبة البطالة كانت ٢٫٢٪ أى حوالى ١٧٥٠٠٠ متعطل ، وارتفعت فى عام ١٩٧٦ الى ٧٫٧٪ وزادت البطالة الى ٨٨٫٦٪ من عام ١٩٧٦ الى عام ١٩٨٦ والسبب فى حدوث هذا الارتفاع سنوات الركود النسبى فى النشاط الاقتصادى بعد هزيمة يونية ١٩٦٧ ، وتباطؤ جهود التنمية . ولكن هذا الارتفاع فى حجم البطالة تزايد الى حوالى مليون متعطل عام ١٩٨٢ ووصل فى عام ١٩٨٦ الى مايقرب من ٢ مليون عاطل ، أى بنسبة ١٤٫٧٪ والأدهى أن البعض يتوقع أن يصل هذا العام الى اكثر من ٩ ملايين فى عام ٢٠٠٠ ،(٢١) حيث ان سوق العمل لن تكفى إلا لامتصاص أعداد محددة من العرض تاركة البطالة

معدلهـا الحالى وسوف يزيد هذا كلـه من حرج الموقف • ويوضح الجدول رقـم (٤) نسبـة البطالة موزعة وفقـا لمتغيري الحضر والريف ونوع الجنس •

ومن الجدير بالذكر أن الاقتصاد المصري ابتداء من السبعينات قـد بدأ ينتقل من اقتصاد يتسم بفائض العمالة الى أقتصاد تسوده الاختناقـات الشديدة فى بعض الانشطـة الاقتصادية وتؤثر فى سياسات تنظيمه ظاهـرة الهجـرة ، كما قد تتعايش فيه ظاهرة الفائض والعجز ، وبالنسبة للظاهـرة الاخيرة نجد قطاع الزراعة الذي اتسم بقدرته على استيعاب القوى العاملـة منخفضـة المستوى التعليمى ، قد انخفض فيه حجم العمالة من ٤ر٨٨ مليـون عامل زراعى عام ١٩٧٦ الى ٤ر٥٣ مليون عامل زراعى ، ويتوقع مع ازديـاد ميكنة الزراعـة ومحدودية التوسع الأفقى فى الأراضى الى انخفاض الفائض فـى هذا القطـاع ، مما يسمح بدخول هذه العمالة فى قطاعـات الاقتصـاد الأخـرى •

أما القطاع العام فيتسم ببطالـة جزئيـة Underemployment مزمنـة • كما يتزايـد حجم العاملين فى القطـاع الغيـر رسمـى Informal Sector بشكل يصعب معه معرفة أسباب هذه الزيادة ، فقـد بلـغ حجم العمالـة فيه فى عام ١٩٨٦ (٢ر٧٤) مليون عامل أي ما يمثـل ٢٠٪ من الحجم الكلى للعمالـة •

وكان من نتائج التوظيف المضمون لخريجى المؤسسات التعليمية من جانب الحكومة " اضعاف قدرة المخطط على التنبوء بالاحتياجات من القوى العاملـة وأصبحت أجهزة القوى العاملـة أجهزة مستقبلة فقـط ولم يمكنها توجية حركة التعليم وغمرت الاسواق بالخريجين وشاعت البطالـة المقنعة والعامة وضعف خـط

جدول (٥)

نسبة العاطلين الى جملة قوة العمل موزعة بين الحضر والريف وفق نوع الجنس (وفق تعداد ١٩٨٦)

بيان	العاطلون فى كل مصر		العاطلون فى كل الحضر		العاطلون فى كل الريف	
	بالارقام المطلقة (بالمليون)	النسبة المئوية	بالارقام المطلقة (بالمليون)	النسبة المئوية	بالارقام المطلقة (بالمليون)	النسبة المئوية
المجموع	٢ر٠	١٥٪ من جملة قوة العمل ذكور وأناث وعددهم ١٣ر٦ مليونا	١ر٠	١٦٪ من جملة قوة العمل فى الحضر ذكور وأناث وعددهم ٤ر٦ مليونا .	٩٨٤ر٠	١٤٪ من جملة قوة العمل فى الريف ذكور واناث وعددهم ٢ر٧ مليونا .
ذكور	١ر٠	١٠٪ من جملة قوة العمل وعددهم ١١ر٠ مليون ذكر .	٥٦٢ر	١١٪ من جملة قوة العمل فى الحضر ذكور وعددهم ٥ر١ مليون ذكر .	٥٩٦ر	٩٪ من قوة العمل فى الريف ذكور وعددهم ٦ر٤ مليون ذكر .
اناث	٨٥٠ر	٤٠٪ من جملة قوة العمل الاناث وعددهن ٢ر١ مليون انثى .	٤٦٤ر	٣٥٪ من جملة قوة العمل فى الحضر بنات وعددهن ١ر٣ مليون انثى .	٣٨٨ر	٥٠٪ من قوة العمل فى الريف اناث وعددهن ٧٧٠ر مليون انثى .

المصدر : شنودة سمعان شنودة : البطالة فى مصر : دراسة تحليلية (القاهرة : معهد التخطيط القومى ، ١٩٩٠) ص ٩ .

التغذية الراجعة Feed Back بين المستهلك للقوى العاملة والمنتج لها .[٢٢] لذا، فمع بداية الثمانينات أصبح من الصعب تدبير جميع فرص العمل للخريجين فى القطاع العام ، لدرجة أن خريجوا المدارس الثانوية الفنية وخريجو الجامعات ، فيما عدا الأطباء البشريين وأطباء الاسنان والصيادلة والممرضات والمعلمين ، الذين يوجد عليهم طلب شديد ، وكذلك الذين تخرجوا فى عام ١٩٨٤/٨٣ لم يتم توظيفهم حتى الآن (١٩٩١) ، كما أن عددا من هؤلاء قد وجدوا عملا فى بعض المهن فى سوق العمل المحلية أو فى الخارج .

ومن الملفت أن اكثر من ٩٠٪ من المتعطلين هم من هؤلاء الداخلين الجدد الى سوق العمل ، هذا معناه أن عدم حصول أفراد القوة العاملة على عمل فعلى يرجع الى عدم كفاية فرص العمل الجديدة لامتصاص هذه الزيادة فى قوة العمل ، بينما أن تعطل بعض من سبق لهم الاشتغال قد يعود الى ركود النشاط الاقتصادى ، وفى الوقت الذى ترتفع فيه نسبة الشباب بين المتعطلين ، نلاحظ أيضا ارتفاع نسبة الاناث فى المتعطلين ، حيث نجد أن هناك ٤٢٪ من اجمالى المتعطلين هم من النساء ، أى حوالى ٨٥٣ ألف امرأة فى مقابل ١١٥٩ ألف رجل وتعنى هذه الارقام ان معدل البطالة فى النساء - يزيد على ٤٠٪ ، بينما يبلغ ١٠٪ فى حالة الذكور ، بعبارة أخرى هناك تقريبا امرأة متعطلة من بين كل امرأتين ، ورجل متعطل من بين كل عشرة رجال .[٢٣]

وبديهى أن هناك عوامل قيمية واجتماعية تسببت فى انخفاض مشاركة المرأة فى سوق العمل .

غنى عن القول بأن التعليم هو أحد المتغيرات الأساسية فى سوق العمل وبأن أهميته تتزايد مع مرور الوقت ومع تطور المستوى التكنولوجى . وتكشف مخرجات سياسات التعليم المصرى عن غياب فى التوازن النسبى بين نوعياته المختلفة ، وبالتالى عدم مواءمة خريجيه كما وكيفا لاحتياجات ومتطلبات سوق العمل . مما أدى الى تفش ظاهرة البطالة الكاملة بين أعداد كبيرة من خريجى نظام التعليم وذلك حسب تقديرات الجهاز المركزى للتنظيم والادارة[٢٤] الى أن حجم المتعطلين من خريجى النظام التعليمى يقدر بحوالى ١٫١٨٨ مليون متعطل ، منهم مايقرب من ١٩٦ ألفا من الحاصلين على مؤهلات عليا ، ومايناهز ٩٩١ ألفا من الحاصلين على مؤهلات متوسطة .

ولاشك أن ارتفاع معدلات فائض الخريجين تمثل اهدارا فى الموارد المالية التى انفقت على تعليم هؤلاء الخريجين ، اذ يقدر متوسط تكلفة تعليم الخريج فى العام الدراسى الواحد فى مرحلة التعليم الجامعى مايقرب من ٢٧٦٤ جنيها ، وفى مرحلة التعليم العام بمبلغ ١١٠ جنيها تقريبا. كما توجد بطالة مقنعة Disguised Unempt وعمالة قاصرة أو جزئية Underemp-loyment - فى الكثير من القطاعات الاقتصادية فى الدولة ، ففى القطاع الحكومى مثلا ، فان الدراسات الميدانية تشير الى أن هناك فائض اجمالى يقدر بحوالى ٢٥٠٠٠٠ من العاملين فى بعض المجموعات النوعية والوظائف والدرجات ، وتحظى الوظائف المكتبية باكبر نسبة من الفائض حيث يقدر بـ ٥٠٪ من اجمالى العاملين بهذه الوظائف ، بينما يقدر هذا الفائض فى وظائف الخدمات المعاونة بنسبة ١٥٪ من اجمالى العاملين بهذه الوظائف .

والواقع أن هذا كله يشير الى غياب التوجيه التعليمى والمهنى للطلاب أو وجوده دون أسس علمية حيث ترك اختيار الطلب لتخصص مادون اعتبار للسياقات السيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية، كما عجزت السياسات التعليمية عن المواءمة كما وكيفا مع متطلبات سوق العمل مما أدى الى اختلال التوازن النسبى بين نوعيات التعليم المختلفة .(٢٥)

ومن الجدير بالذكر أن هناك محاولات عدة قد بذلت للتنسيق بين التعليم وخطط التنمية للعمل على خفض نسب البطالة ، وقد كانت أولى هذه المحاولات فى عام ١٩٦٣ حيث انشئت لجنة دائمة لدراسة وضع العمالة ، على أنه ومع تزايد الاحساس بضخامة حجم مشكلة البطالة تم انشاء المجلس القومى للقوى العاملة والتدريب فى عام ١٩٧٦ . بهدف تحقيق أفضل طريقة للاستفادة من الطاقات البشرية وتنسيق العلاقة بين التعليم والأهداف الاقتصادية والاجتماعية القصيرة المدى والطويلة المدى ، والعمل على خفض نسب البطالة ، وتطوير برامج للتدريب والتدريب التحويلى .

ونخلص مما سبق الى أن هذا التحدى المجتمعى المستقبلى المتمثل فى حدوث بطالة متزايدة ، بكافة صورها ، فى سوق العمل سوف يؤثر بالضرورة على طبيعة التعليم الاساسى ومخرجاته ، وبشكل خاص على الموارد المالية المخصصة له ، حيث سيؤدى الى حدوث ضغوط وقيود مالية على تمويله .

٤/٤ العوامل السياسية والتعليم :

ثمة علاقة جدلية قوية بين التعليم والعوامل السياسية السائدة فى المجتمع المصرى وهذه العلاقة تمتد لفترات طويلة ماضية ، يمكن التأريخ لها منذ تجربة النهضة الأولى لمصر على يد محمد على . فهذه التجربة التحديثية الأولى استلزمت تدبير كوادر بشرية متعلمة وقادرة على حمل راية هذه النهضة ، ولم يكن أمام محمد على سوى اقامة نظام تعليمى حديث على هامش النظام التعليمى الاسلامى التقليدى ليعمل كأداة رئيسية يستند اليها فى تحقيق أهداف هذه النهضة . وكما كان الامر فى التجربة التحديثية الأولى صار كذلك فى تجربة عبد الناصر بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، والتى استندت الى التعليم فى تحقيق أهدافها الست . فالسعى نحو تحقيق الديمقراطية السليمة وتجريب أشكال متعددة لتحقيق المشاركة الواسعة للشعب بدءا من هيئة التحرير الى الاتحاد القومى فالاتحاد الاشتراكى ، أظهر أهمية الارتفاع بالمستوى التعليمى للشعب كأحد الضمانات الضرورية للديمقراطية ، ولتحقيق الرقابة الشعبية الفعالة . ومن هنا جاء توسيع نطاق التعليم واقرار المجانية ، كأحد الأدوات التى اعتمد عليها نظام الثورة لاكتساب شعبيته ، وبالتالى شرعيته ، " وتحولت مجانية التعليم الى التزام سياسى أعلى ، وذلك بالنص عليه فى الدساتير المصرية المتعاقبة منذ عام ١٩٥٦ . وكان الوجه الآخر للعملة هو النص على التزام الدولة — سياسيا ودستوريا — بتشغيل الخريجين وضمان توظيفهم . "(٢٦)

وتشير دراسة التحولات السياسية فى مصر بعد ثورة يوليو الى اتصافها بمزيد من الاضطراب خاصة بالنسبة لمفهوم " الدولة " فقد صاحبت المرحلة الأولى من الثورة ، وهى مرحلة التحرر الوطنى رغبة عارمة فى التخلص من التبعية والاستعمار ، مع منح الوصاية على الطبقات الاجتماعية بشكل متوازن ، مما قاد الى قيام مايسمى بـ " الدولة الاصلاحية " التى تستهدف تحقيق مطالب العمال والفلاحين ، والموظفين والمثقفين ، والتجار والرأسمالية الوطنية . وقد انعكس هذا الفهم لدور الدولة على التعليم ، فبدأت فى جعل التعليم مجانيا فى محاولة لتيسيره أمام الجماهير ، وكذا اتجهت الدولة لتطوير أهداف ومحتوى التعليم وربطه بالأهداف القومية .

ثم ظهر مفهوم " الدولة الاقتصادية " ابتداءا من عام ١٩٥٧ حيث انصب الاهتمام حول تنظيم الاقتصاد الوطنى والانتقال به من رأس المال الخاص الى نطاق الملكية العامة لتحقيق

الاستقلال الاقتصادى ، مما مهد لقيام علاقات الانتاج الاشتراكية • وقد انعكس ذلك على قطاع التعليم ، نتيجة زيادة الاهتمام بتنمية الموارد البشرية عن طريق التعليم والتدريب ، وظهرت أنماط حديثة من التعليم ، كالتعليم الفنى والتكنولوجى • وابتداء من عام ١٩٦٢ ظهر مفهوم " الدولة الاشتراكية القائدة " التى تسعى لتحقيق التحول الاشتراكى للمجتمع وتحقيق نقل السلطة لقوى الشعب العاملة (أى التحيز لطبقة مافى المجتمع على حساب الطبقات الأخرى) والسعى للوحدة العربية وتحقيقها ، ولكن مع تعثر تحقيق هذه الأهداف لاسباب عدة ، خارجية وداخلية، أهمها دكتاتورية السلطة مما أدى لسلبية الشعب ، الا أن التعليم قد تأثر بهذه المرحلة فتوجه توجها عصريا وتعمقت الرغبة فى تحقيق الديمقراطية السليمة ، وتعزز دور العلم فى المجتمع •

وسرعان ماظهر فى السبعينات مفهوم دولة المؤسسات الذى أسهم فى اعلاء مكانة التعليم ودوره فى التنمية المجتمعية ، على الرغم من دولة المؤسسات لم تقم حقيقة نتيجة لعوامل اجتماعية وسياسية ليس مكان مناقشتها هنا • (٢٧)

ويمكن أن ندعى فى الثمانينات ظهور " الدولة الديمقراطية " ، حيث اتسع هامش المشاركة الشعبية فى اتخاذ القرارات المتصلة به ، وتنوعت الاتجاهات والآراء نتيجة ظهور الأحزاب السياسية المتنوعة ، كما بدأ التخطيط لمستقبل المجتمع المصرى • وقد انعكس ذلك على محاولات وزارة التربية والتعليم لتحديث التعليم ، حيث ظهرت ثلاثة محاولات خلال أقل من عشر سنوات• تعكس فى أغلبها رغبة قوية فى تحديث التعليم وتطوير مساراته وتوجيهه لخدمة الأهداف المستقبلية للمجتمع المصرى •

ومما سبق يتبين بجلاء مدى تأثر التعليم المصرى بسياسات النظم السياسية المصرية وعواملها ، فالنظام السياسى المصرى اتسم منذ ثورة يوليو بالانتقالية أو التجريبية ، وغياب الاستقرار ، والسلطوية ، لذا فان السياسة التعليمية ذاتها قد اتسمت بنفس هذه الخصائص • فقد بدت السمة الأولى - وهى الانتقالية أو التجريبية - فى بحث النظام الدائم عن سياسات مستقرة، وأفرز ذلك أشكالا ومضامين من السياسات التى قد تختلف فى توجهاتها • ولهذا تعددت محاولات تطوير التعليم وتعددت وثائقها وتعددت أيضا تجاربها ، وكأن النظام فى حالة انتقالية لم تستقر بعد • ويرتبط بما سبق افتقاد النظام المصرى ككل ، الى الاستقرار ، والذى اتضح فى التغييرات الدستورية (ثمانية دساتير واعلانات دستوية) والوزارية المتعاقبة (٤١ تغييرا وزاريا منذ عام

١٩٥٢) • وأصاب السياسة التعليمية ما لحق بالسياسات الأخرى من الآثار السلبية الناتجة من تغير وتعدد صانعى القرار • وأخيرا ، فان السمة السلطوية التى ارتبطت بالنظام المصرى قد انعكست هى الأخرى على منهج ومضمون السياسة التعليمية ، كما انعكست على كيفية صنع هذه السياسة (افتقاد المشاركة وتعاظم دور البيروقراطية المصرية) .(٢٨)

٢/٤ العوامل الاجتماعية والثقافية :

ترتبط العوامل الاجتماعية والثقافية ارتباطا وثيقا بطبيعة السياقات السياسية والاقتصادية للمجتمع المصرى •

وتتجلى هذه العلاقة بوضوح فى عقدى الستينات والسبعينات ، حيث نجد أنه مع تصاعد التحولات الاشتراكية فى الستينات والتى اعتمدت فيها مصر على تحالف قوى مع الاتحاد السوفيتى، وجسدت حركة تنظيمها الشعبى فى تنظيم سياسى واحد هو الاتحاد الاشتراكى ، واعتمدت على دور قوى للقطاع العام فى بناء التنمية الاقتصادية فى المجتمع ، حدثت تحولات فى الخريطة الاجتماعية ، حيث اختفت حدة الفوارق بين الطبقات الاجتماعية (لصالح الطبقة العاملة غالبا) ، وتم التأكيد على مكانة العمل • وقد انعكس كل هذا على التعليم فزاد دوره فى تحقيق الطموحات الاجتماعية للطبقات الفقيرة مما أدى الى زيادة الطلب الاجتماعى عليه • وفى ظروف الوفرة والانتعاش الاقتصادى التى أفرزتها هذه الفترة تم التوسع فى مجانية التعليم وتشغيل الخريجين ، والتوجه نحو التعليم الفنى ، والتوسع فى اتاحة الفرص التعليمية أمام كل المواطنين • على أن هذا كله اقترن بنظام قائم على سلطة الزعيم (الأب) كمتسلط على المجتمع ، وأدى الى ظهور عدد من الامراض الاجتماعية والثقافية ، كالنفاق وغياب الرأى الآخر ، وعدم الامان •• الخ •

ومع حدوث تحولات سياسية واقتصادية حادة ، التى انتقل بمقتضاها النظام للتحالف مع الولايات المتحدة الامريكية ، وتغيرت أسس الحكم من الحزب الواحد الى تعدد الأحزاب، وبرزت سياسة الانفتاح الاقتصادى ، وتحجيم القطاع العام ، وتحويل الاهتمام بالصناعة الى قطاع الخدمات ومجالات التشييد والتجارة ، برزت فئات رأسمالية طفيلية اتجهت الى محاكاة انماط الإستهلاك الغربى القائم على الترف والبذخ ، والمبالغات العاطفية والحركية واللفظية ، بتأثير الانفتاح الاقتصادى وبتأثير وسائل الاعلام التى اتجهت لتبخير طاقات العمل والانتاج للشعب فى منافذ سطحية وهمية وتافهة بوهم أن هذا وحده يحقق العصرية والتقدم •وقد أدى هذا الانسياق الأعمى وراء تلك القيم الاستهلاكية الى البعد عن العمل المنتج وتشوية قيمة العمل الاجتماعى،

والاسترخاء ، مما كان له أثر كبير ، مع عوامل خارجية أخرى ، على زيادة افقار موارد الدولة وتصعيد حدة مشكلاتها الاقتصادية . (٢٩) وقد انعكس هذا كله على التعليم وسياساته فهبطت قيمة العمل اليدوي والتعليم الفنى فقل الأقبال عليه ، وارتفعت مكانة التعليم النظري والاكاديمى وزاد الاقبال على الجامعات ، وتم تسعير الشهادات ، واعتمد الخريجون من المؤسسات التعليمية على التزام توظيف الحكومة لهم ، كما عادت الثنائيات التعليمية تبرز من جديد ، كالثنائية بين التعليم النظري والتعليم العملى ، التعليم المدنى والتعليم الدينى ، والتعليم الحكومى الرسمى والتعليم الأهلى الخاص .. الخ . وقد أدى هذا كله الى تبلور صراعات فكرية بين أنصار كل فريق وأنصار الفريق الآخر وما زالت هذه الصراعات تحتمل فى الفكر التربوي المصري ،وينتظر لها أن تؤثر باستمرار فى اتخاذ أي قرار يتعلق بتمويل التعليم الاساسى أو غيره .

-.-

٥- مرتكزات مستقبلية لتمويل التعليم الأساسى :

تبين لنا من خلال العرض النقدي السابق للمستجدات العالمية والتحولات المجتمعية التى يمر بها المجتمع المصري ومن خلال تحليل واقع تمويل التعليم الاساسى أن هذا التعليم يواجه ، وسوف يواجه ، أكثر فى المستقبل ، ضائقة مالية شديدة . وأنه ما لم يتحول فورا الى البحث عن صيغ جديدة وغير تقليدية لمصادر تمويله فانه سوف يمر بكارثة محققة .

واذا قبلنا أن المستجدات والتحديات العالمية والاقليمية والمحلية سوف تغير من التعليم الاساسى ، وظيفة ومنهجا وبنية ، فاننا يجب ان نقبل حدوث تغيير مقابل فى تمويل هذا التعليم ومصادر هذا التمويل . وليس من مهمة هذا الجزء التصدي لتقديم تفاصيل للقيم المالية المتوقعة لتمويل التعليم الاساسى ، فهذه مهمة الجزء التالى من الدراسة ، بل على الأقل رسم التوجهات والمسارات التى سوف تتحرك فيها عملية التمويل وعواملها .

وقبل ذلك تنبغى الاشارة الى نقطتين اساسيتين ينبغى الالتفات اليهما عند اختيار أي أسلوب فى تمويل التعليم :

الأولى : تتصل بطبيعته بالانفاق على التعليم كنظام بيئى حساس غير مستقر بحكم تأثير كل عنصر من عناصره على العنصر الآخر ، ولكونه نظاما مفتوحا يتأثر بشدة بأي تغيير فى طبيعة التعليم أو وظيفته .

فاذا أخذنا مثال واحد على ذلك مثل ادخال الحاسبات الآلية فى مدرسة ما ، فاننا نتوقع ارتفاع فى تكلفة الفنيين ، وارتفاع فى تكاليف صيانة الأجهزة ، والمحافظة عليها وذلك بالمقارنة للأساليب التقليدية كالسبورة والأوراق العادية • على أن مثل هذا الاجراء قد يتيح اجراءات مرنة للمدرسة فيما يتصل بالاستخدامات وجوانب الحضور ، حيث يمكن للمدرسة فى ضوء اجراءاتها المرنة أن تسمح للمتعلمين من الكبار أو الطلاب بعض الوقت Port-Time بالحضور والتعلم والاستفادة من امكاناتها ، فيؤثر هذا فى صورتها واتجاهات المجتمع نحوها • كما أن المنهج الدراسى سوف يستجيب بالضرورة لمثل هذه الاحتياجات التى تفرضها الثورة المعلوماتية وهذا كله يقود الى سلسلة مشابهة من ردود الأفعال تمتد الى أساليب التعلم ، وتنظيم المدرسة، ومرتبات المعلمين • فأى تغيير فى النظام التعليمى سوف يشق طريقة مباشرة الى نظام التمويل • والرسم التوضيحى التالى يوضح ذلك • (٣٠)

أما الثانية ، فتتصل بمعايير الفعالية لأى أسلوب تمويلى مقترح فهناك ثلاثة معايير يمكن الرجوع اليها عند مناقشة جدوى أى أسلوب تمويلى وهى :

أ - معايير التوافق مع البيئة ، بمعنى أن فعالية أسلوب التمويل تتوقف على مدى توائم أسسه، وأدواته ، وغاياته مع طبيعة البيئة التى يطبق عليها بما فيها من قيم وانماط ، وماتحتويه من تراكيب اقتصادية ،ونفسية ، واجتماعية •

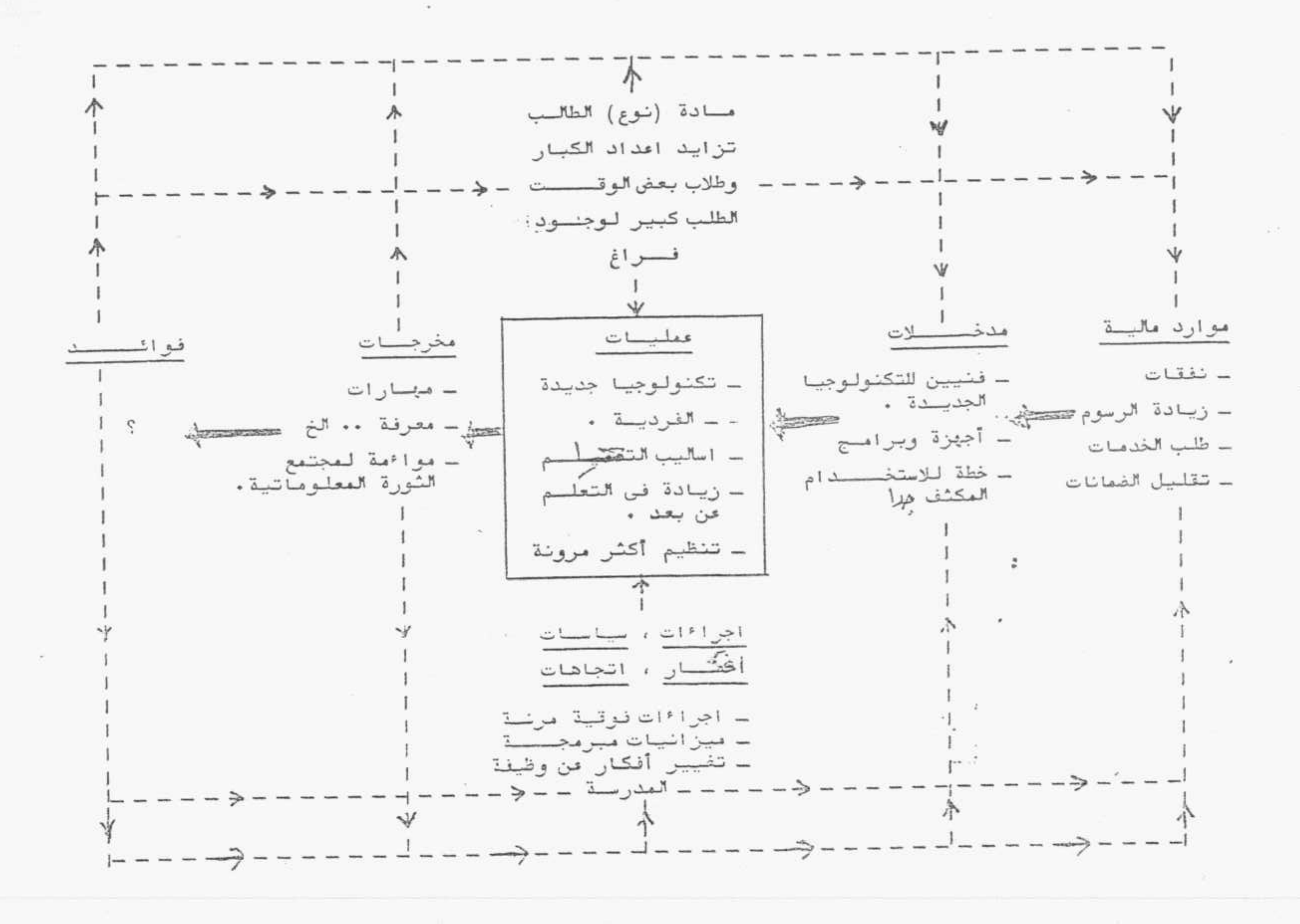
ب - معيار المقدرة على تعبئة الموارد : ويستدعى هذا المعيار اثبات أسلوب التمويل على كل الفوائض الاقتصادية المتاحة مهما تسترت •

حـ - معيار المقدرة على توظيف الموارد : وهو معيار يعقب تعبئة الموارد ، حيث توظف هذه الموارد فى اقامة الاستثمارات المتنوعة وشتى وجوه الانفاق ، بشكل يقدر من الهدر فيها أو فى استخدامها • (٣١)

ان الوعى بحدود النقطتين السالفتين يفيدنا فى التقدم لدعوة " المجتمع المدنى " لمشاركة الحكومة فى تدبير مصادر لتمويل التعليم الاساسى ، لاسيما وقد تضخمت هذه الانفاقات واستحالة

شكل (٦)

يوضح التغيرات الممكنة فى نظام التكلفة التعليمية كنتيجة للثورة المعلوماتية



اقتصار الحكومة على تدبيرها بمفردهـا . لذا فان الدعوة ستتعاظم لكافة المؤسسات المجتمعيـة للاستثمار فى التعليم ، وتوفير مصادر اضافية لتمويله وبهذا الصدد نقترح مايلى :

- اعادة صياغة الأولويات القومية بشكل يؤدى الى أخذ التعليم عامة والتعليم الاساسى خاصة ،حقة من الانفاق العام ، حيث أن هناك تدنى مستمر فى مخصصات التعليم بالمقارنة بالقطاعـات الأخرى فى المجتمع ، بالاضافة الى الانحياز الى أنواع التعليم الأعلى (العالى والثانوى) على حساب التعليم الاساسى على الرغم من أهميته القصوى مقارنة بباقى أنواع التعليم .

  وهذا الاسلوب يقتضى اجرائيا : (أ) " اقتطاع جزء من ميزانية الحكومة التى بلغـت ٣٦ر٢٪ من الانفاق الجارى فى عام ١٩٨٨/٨٧ الى حدود ٣٠٪ ، وهذا يعنى زيـادة التمويل الجارى على التعليم الى ١٦٪ مما يترتب عليه رفع العوائد الاجتماعية وزيادة الكفايـة الخارجية للتعليم "[(٣٢)] . (ب) تمويل جزء من موارد التعليم العالى لصالح التعليـم الاساسى .

- الاستخدام المكثف والمخطط للموارد المتاحة بشكل يسهم فى رفع كفاءة ادارة الموارد الماليـة المخصصة للانفاق وتتبع صور الهدر فيها وتقليلها ، بما يعود فى النهاية الى تحسين الكفايـة الداخلية للنظـام .

- فرض ضرائب اضافية لصالح التعليم ، كتلك التى تم فرضها فى كثير من دول العالم ، حيـث أن نصيب ضرائب الدخل الفردى المصرى منخفضة للغاية من اجمالى الدخل الكلى للضرائـب (فى حدود ٣-٤٪ فى عام ١٩٨٦) ، ولما كان اصلاح نظام الضرائب بعيد الاحتمـال ، فانه يمكن فرض ضريبة تعليمية اضافية أو " ضريبة مدرسية " على المستوى المحلى لتوفيـر التمويل عن طريق المحافظات للموازنة بين التمويل الحكومى والمحى . كما يمكن فرض ضريبـة تعليمية على الاستهلاك لسلع استهلاكية مختارة ، كما حدث فى عديد من دول العالم .

- تحريك حماسة الجهود والمبادرات الشعبية للمشاركة فى تمويل التعليم ، عن طريق الهيئـات والمنح والتبرعات . كما يمكن استخدام النظام الضريبى فى توفير حوافز لمن يتبرع للتعليـم . فى نفس الوقت الذى تفرض فيه ضرائب تعليمية اضافية على الأنشطة الترفيهية .

- فتح الباب امام المؤسسات الانتاجية والخدمية ، خاصة الصناعية والزراعية والتجارية والماليـة والنقابات ، بشكل يضمن موارد ثابتة لتمويل التعليم ،ويضمن ربط التعليم بمواقع الانتـاج

والتنميـة ٠

— التوسع فى انشاء صناديق حكومية (محلية واقليمية) مهمتها الارتفاع فوق مستوى مجانيـة التعليم بتقديم خدمات ومنح لغير القادرين اجتماعيا ، وكذلك تقديم مختلف أنواع الحوافـز لتشجيع المتفوقين والمبرزين ، الى جانب تقديم مساعدات مالية للمنتظمين فى الدراسة مـن أفراد الاسر المحتاجـة ٠ (٣٣)

— الاستفادة من الامكانات التى تقدمها دور العبادة فى حل مشكلة الأبنية المدرسية نتيجـة ضآلـة الاستثمارات فيها ، ويمكن فى نفس الاتجاه الاستفادة من أموال " الزكاة " فى تمويـل التعليم الاساسى مما يسهم فى تحقيق تكافل اجتماعى ٠

— ازالة العوائق امام اسهامات " رجال الأعمال " فى مجال انشاء مدارس للتعليم الأساسـى تمتلك قدرات ومهارات متميزة بحيث لاتمس قضية ديمقراطية التعليم ، وتتوجه فى نفـس الوقت لتلبية الأغراض الاساسية لخطط ومتطلبات التنميـة ٠

— التفكير فى صيغ وأساليب فاعلة جديدة تحقق مزيدا من تجسير الفجوة بين التعليم الاساسـى والبيئة المحلية ، بحيث يمكن الاستفادة القصوى من الموارد ، البشرية والمادية والماليـة، المتاحة داخل هذه البيئة ، وبما يخدمها فى التحليل النهائى ٠

××××××××××××××

××××××

هوامش الفصل الثالث :

(١) حول هذه المنهجية وأساليبها واشكاليتها ، انظر :

ـ ضياء الدين زاهر: كيف تفكر النخبة العربية فى تعليم المستقبل ، (عمان : منتدى الفكر العربى ، ١٩٩٠) ،ص ٥٣ـ٦١ .

ـ ابراهيم سعد الدين وآخرون : صور المستقبل العربى (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ـ جامعة الامم المتحدة ، ١٩٨٢) ، ، ٢٢ـ٢٤

ـ خير الدين حسيب واخرون : مستقبل الأمة العربية : التحديات ، والخيارات (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٨) ص ٢١ـ٢٣،ص ٧٤ـ٨١ .

(٢) لمراجعات تفصيلية بهذا الشأن ، انظر فى :

- John Naisbitt and patricia Aburdene ; Megatrands 2000, (London; Pan Books Ltd.,1990), J. Naisbitt,Megatrands: Ten New Directions Transforming our Lives,(New York; Warner Books,1982), A. Toffler; Power Shift; Knowledge,Weath, and Violence At the edge of the 21 st century,(New York; Bantam Books , 1990).

(٣) المؤتمر العالمى حول " التربية للجميع ": تأمين حاجات التعليم الاساسية : رؤية جديدة للتسعينات (نيويورك: المؤتمر العالمى حول التربية للجميع ،١٩٨٩) ، ص(١) .

(٤) انظر: ضياء الدين زاهر وفايز مراد مينا : تكنولوجيا التعليم والاتصال ومستقبل التعليم فى الوطن العربى ، دراسة مقدمة الى منتدى الفكر العربى ،١٩٩٠ ، تحت الطبع، ص ١٠ـ١١ .

ولمراجعة متعمقة، انظر: توم فوريستر: مجتمع التقنية العالية ، ترجمة محمد كامل عبد العزيز (عمان: مركز الكتب الاردنى ،١٩٨٩)

ـ عبد الله عبد الدائم: الثورة التكنولوجية فى التربية (بيروت : دار العلم للملايين ، ط٣ ، ١٩٨١) .

ـ انطوان زحلان: احتياجات الوطن العربى المستقبلية من القوى البشرية (عمان، منتدى الفكر العربى ، ١٩٩٠) .

(٥) انطوان زحلان ، مرجــع سابــق .

(6) John Naisbitt and P. Aburdene, op. cit., P. 13.

(٧) ستيف .هـ. هانكى (محرر): تحويل الملكية العامة الى القطاع الخاص .. والتنميــــة الاقتصادية ، ترجمة محمد مصطفى غنيم ، (القاهرة : دار الشروق ، ١٩٩٠)،ص١٣.
ولمزيد من المراجعات المفيدة بشأن هذا الاتجاه الجديد ، أنظر فى :
أمانى قنديل (محرره) ، القطاع الخاص والسياسات العامة فى مصر (القاهرة: مركــز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٨٩) .

(8) J. Naisbitt and P. Aburdene, Op. cit., p. 178.

(9) Ibid, pp. 179 - 180 .

(١٠) سعد الدين ابراهيم : تعلم الامة العربية فى القرن الحادى والعشرين : الكارثــــة أو الأمل ، (عمان : منتدى الفكر العربى ، ١٩٩١) ، ص ٣٣.

(١١) المؤتمر العالمى حول " التربية للجميع " ، مرجع سابق ، ص ٢-٤

(١٢) لمزيد من التفاصيل انظر فى : - Moe, op. cit, pp. 65-68.

(١٣) لمناقشة تفصيلية حول هذه النقطة انظر فى :
جوديث كوكران : التربية فى مصر ، ترجمة احمد شفيق الخطيب ، (القاهرة: بــدون دار نشر ، ١٩٨٩) .

(١٤) للمزيد حول هذه التطورات ، انظر فى :
- المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية : المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصــرى ١٩٥٢- ١٩٨٠ ، (القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ،١٩٨٥) ، ص ٤٢٣-٤٢٦ .
- بنت هانسن وسمير رضوان : العمل والعدل الاجتماعى : مصر فى الثمانينات (القاهرة: دار المستقبل العربى ، ١٩٨٣) ، ص ٥٧-٥٨

(١٥) البنك الدولى : تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٠ (الفقر) ، يونية ١٩٩٠،ص ٢١٠.

(١٦) للمزيد يمكن مراجعة : ابراهيم حلمى عبد الرحمن : التطورات الدولية الجارية بفــرص ومحاذير (القاهرة : الاهرام الاقتصادى ، كتاب رقم ٣٧، ١٩٩١)ص١٣٤ ومابعدها.

(١٧) راجع تفاصيل ذلك فى :

- Ministry of Education, op. cit., pp. 354.

(١٨) حمدى احمد العنانى: الاعباء التمويلية العامة لتطبيق سياسة التعليم الاساسى خلال الفترة ١٩٩٠/٢٠٠٠ : بعض جوانب الاقتصاد السياسى لسياسة التعليم فى مصر .

(١٩) محمد محروس اسماعيل ، مرجع سابق ، ص ١٠٠ وما بعدها .

(٢٠) انظر : المرجع السابق ، ص ص ١٠١ - ١٠٦

(٢١) من المنتظر طبقا لنتائج دراسة حديثة أن يصبح حجم سكان مصر عام ٢٠٠٠ حوالى ٧٠ مليون نسمة .

عثمان محمد عثمان : ازمة البطالة : الجذور .. والحلول (القاهرة : المكتب الاقتصادى لحزب التجمع ، ١٩٩٠) ص١٥.

(٢٢) عزت عبد الموجود : منهجية تقويم السياسة التعليمية ، بحث مقدم الى الندوة الأولى : منهجية تقويم السياسات الاجتماعية فى مصر للبرنامج فى الفترة من ١٣-١٥ ابريل ١٩٨٨ (القاهرة: المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٨٨) ، ص ص ٨٩-١١٩ .

(٢٣) عثمان محمد عثمان : ازمة البطالة : الجذور .. والحلول (القاهرة :المكتب الاقتصادى لحزب التجمع ، ١٩٩٠) ص ٢٥

مؤسسة الأهرام : التقرير الاستراتيجى العربى ، ١٩٨٨

(٢٤) الجهاز المركزى للتنظيم والادارة : سياسات والتدريب وسوق العمل فى جمهورية مصر العربية . ورقة عمل مقدمة للندوة الاقليمية عن التعليم والتدريب وسوق العمل فى الوطن العربى ، القاهرة ، ٢٣-٢٥ يناير ١٩٨٩ ، ص ص ١١-١٢

(٢٥) انظر : المرجع السابق ، ص ١٢

عزت عبد الموجود ، مرجع سابق .

(٢٦) امانى قنديل : سياسات التعليم فى وادى النيل والصومال وجيبوتى ، (عمان : منتدى الفكر العربى ، ١٩٨٩) ، ص ١٤

انظر كذلك : انور عبد الملك : نهضة مصر (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٣) .

(٢٧) لمزيد حول هذه التحولات : انظر : سعيد اسماعيل على، زينب حسن حسن ،دراسات فى اجتماعيات التربية (القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر ١٩٨٢)، ص ٩٨_١١٣

— المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية : المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى ١٩٥٢ — ١٩٨٠) (القاهرة: المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٥) ص ٢٥٨_ ٣١٥ .

(٢٨) امانى قنديل : سياسات التعليم فى وادى النيل والصومال وجيبوتى ، مرجع سبق ، ص ١٤_١٥

(٢٩) لمزيد من التفاصيل حول طبيعة هذه التحولات الاجتماعية الجديدة وانعكاساتها انظر :

— سعد الدين ابراهيم : النظام الاجتماعى العربى الجديد (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٢) .

— عادل حسين : الاقتصاد المصرى من الاستقلال الى التبعية ١٩٧٤_١٩٧٩ جزءان (القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٨٢) .

— ضياء الدين زاهر : القيم فى العملية التربوية (القاهرة : مؤسسة الخليج العربى، ط٢ ، ١٩٨٦) ص ٣٦_٥٠ .

(30) Brian A. A. Knight; Managing School Finance, (London; Heinemann Educational Books, 1983), P. 172.

(٣١) انظر فى : شوقى احمد دنيا : تمويل التنمية فى الاقتصاد الاسلامى :دراسة مقارنة (القاهرة : مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٤) ص ٥٩_٦٠ .

يرتبط هذا بالضرورة بالتحول فى نظر متخذى القرار للتعليم عامة والتعليم الاساسى خاصة ، ودوره فى الاسهام التنموى .

(٣٢) حول هذه النقطة يمكن مراجعة :

(٣٣) ضياء الدين زاهر : كيف تفكر النخبة العربية فى تعليم المستقبل ، مرجع سابق ، ص ٣٣٢ .

الفصل الرابع

التقديرات المستقبلية لاعداد تلاميذ مرحلة التعليم الاساسى ومتطلبات الانفاق عليها

ا٠د حمد احمد العنانى
د٠ فؤاد احمد حلمى

الفصـل الرابـــــع

" التقديرات المستقبلية لأعداد تلاميـذ مرحلـــــة التعليم الاساسى ومتطلبات الانفاق عليهـــــا "

ا.د حمدى احمد العنانى
د. فؤاد احمد حلمــــى

الفصل الرابع

التقديرات المستقبلية

لاعداد تلاميذ مرحلة التعليم الاساسي

ومتطلبات الانفاق عليها

١ـ مقدمة :

يعتبر نظام التعليم فى المجتمع نظام هدفى يسعى الى تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية و الاجتماعية ، و علية فالتغيرات الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية لابد ان يصاحبها تغييرات فى نظام التعليم ، و منذ اوائل السبعينات شهد المجتمع المصرى اهتماما واسعا بتأصيل الاتجاهات الديمقراطية و مواجهة الاحتياجات اليومية للمواطن المصرى خاصة فيما يتعلق بموضوعات مثل التوظف و البطالة و تدفق العمالة المصرية للخارج و كذلك زيادة الاهتمام بالميكنه الزراعية و استصلاح الاراضى ، و انشاء مجتمعات عمرانيه جديده ٠٠الخ

و قد فرضت هذه التغييرات ضرورة التجديد و التطوير فى هيكل و محتوى نظام التعليم الالزامى فى مصر ٠ و قد ظهرت ملامح هذا التجديد و التطوير فى عام ١٩٨٠ عند بدء ادخال نظام التعليم الاساسى كسياسة جديده تهدف الى زيادة سنوات التعليم الالزامى من ست سنوات الى تسع سنوات بغرض تنمية قدرات و استعداد الافراد و اشباع ميولهم ، و تزويدهم بالقدر الضرورى من القيم و السلوكيات و المعارف و المهارات العملية و المهنية التى تتفق و ظروف البيئات المختلفة (الزراعية ـ الصحراوية ـ الحضرية) بحيث يمكن لمن لم يتم مرحلة التعليم الاساسى ، ان يواصل تعليمه الى مرحلة اعلى او أن يواجه الحياه بعد تدريب مهنى مكثف من اجل اعداد الفرد لكى يكون مواطنا منتجا فى بيئته و مجتمعه (١) .

و تهدف هذه الدراسة كغيرها من دراسات تقدير الانفاق على التعليم الى التعرف على كل من الموارد الحقيقية و الموارد النقدية اللازمة لتحقيق أهداف تطوير النظام التعليمى و كذلك التعرف على امكانية تحقيق هذه الاهداف من المنظور المالى و الاقتصادى ٠

و لما كان تحقيق أهداف سياسة التعليم يعنى ضرورة تخصيص المزيد من الموارد المالية لقطاع التعليم الالزامى ، فان هذه الدراسة تحاول ان تقدر الاعباء على الموازنه العامه للدولة من جراء تطبيق سياسة التعليم الالزامى خلال الفترة ١٩٩٠ / ٢٠١٠ ٠

٢- المنهج المستخدم فى تقديرالانفاق و الموارد الحقيقية للتعليم الاساسى ٠

استخدمت الدراسة فى تقدير الانفاق على التعليم الاساسى خلال الفترة ١٩٩٠/ ٢٠١٠ منهجين متوازيين هما :ـ

أ ـ استخدام الانفاق فى الاعوام الماضية لتقدير الانفاق النقدى على التعليم الاساسى فى المستقبل و يفترض

هذا المنهج وجود علاقة مباشرة بين حجم الانفاق و أهداف العملية التعليمية ، و قد استخدمت النماذج الرياضية و الاحصائية لتقدير ذلك .

ب ـ تقدير الموارد الحقيقية و تطور اثمانها لتقدير الانفاق على التعليم الاساسى فى المستقبل ، و يتطلب هذا المنهج وضع فرضيات للمعاملات الاساسية للعملية التعليمية لتقدير احتياجات التعليم الأساسى من الموارد ، كذلك وضع فروض محددة لاتجاهات اثمان هذه الموارد . و قد استخدمت النماذج الرياضية المحددة لانها اكثر اعتدالا و اقل تطرفا من النماذج الرياضية الاحصائية ، بل من المحتمل ان تعكس النماذج المحددة الواقع الفعلى بشكل افضل و لا تؤدى الى توقعات مبالغ فيها (٢) .

و قد وجهت الدراسة اهتماما خاصا للموارد البشرية و نفقاتها عند تقدير الانفاق على التعليم ، لان عنصر المرتبات و الاجور يمثل حوالى ٩٣٪ من اجمالى الانفاق الكلى فى الموازنه العامه للتعليم عام ٨٨ ـ ١٩٨٩ .

تقتصر هذه الدراسة على تمويل التعليم الأساسى و تركز على تمويل المدارس الرسمية و الخاصة و المجانية فقط فى التعليم الاساسى و الذى تنفق عليه وزارة التربية و التعليم و تبلغ نسبة الطلاب المقيدون فى هذه المدارس اكثر من ٩٠٪ من جملة المقيدين على مستوى الجمهورية ، اما التعليم الخاص بمصروفات و مدارس اللغات فان الوزارة تشرف عليهم فقط حتى تلتزم هذه المدارس بمقررات الوزارة الدراسية و الخطة الدراسية و المناهج الدراسية و الكتب المقررة من قبل الوزارة اما تمويل هذه المدارس يعتمد اساسا على ما تحصل عليه هذه المدارس من المصروفات المدرسية من التلاميذ و التى تقررها الادارات التعليمية التابعه لها هذه المدارس .

٣ـ أهداف التنبوء باعداد المقيدين فى المدارس فى فترة زمنية مستقبلية :

أ ـ توضيح الخطوط العريضة لاستخدامات هذه الاسقاطات المستقبلية على المستوى القومى و انعكاساته على النظام التعليمى ككل .

ب ـ وضع نموذج رياضى يمثل التدفق الطلابى مستقبلا .

حـ ـ وضع الملامح الأساسية للتخطيط العلمى المستقبلى فى خطط خمسية مثلا ، بهدف مواجهه حالات القيد المتوقعة مستقبلا من حيث الاعداد للقوى البشرية اللازمه و المؤهلة لتعليم التلاميذ و اعداد المبانى المدرسية و التجهيزات اللازمة و الأجهزة و الخامات اللازمة للعملية التعليمية و للأنشطة المصاحبة لها و ما يتطلبة كل ذلك من أموال للانفاق عليه .

٤. أسلوب التقدير لاعداد المقيدين :

تمت عده خطوات قبل الحصول على تقديرات جملة التلاميذ المقيدين فى التعليم الابتدائى و التعليم الاعدادى بمرحلة التعليم الأساسى و تتلخص هذه الخطوات فى الآتى :-(٣)

أ - تقديرات اعداد السكان فى فئات العمر السنوية من فئة العمر (صفر - ٢٠) و هى فئه العمر التى تشمل الأطفال الذين فى مراحل و أنواع التعليم قبل الجامعى و الذى تشرف علية وزارة التربية و التعليم .

ب - تقديرات اعداد الملزمين و المقبولين منهم فى الصف الأول الابتدائى .

حـ - تتبع المقبولين بالصف الاول الابتدائى خلال صفوف التعليم الاساسى ، مع تثبيت معدلات النجاح و الاعاده و التسرب ، و ذلك عن طريق استخدام النسبة فاذا كانت :

ق (س) = المقيدون فى العام فى الصف ر

$$\text{فان النسبة } \frac{ق_{ر+١}^{(س+١)}}{ق_{ر}^{(س)}} = \frac{\text{جملة المقيدين فى الصف (ر ١٠) فى العام (س ١٠)}}{\text{جملة المقيدين فى الصف ر فى العام س}}$$

و هنا نلاحظ انه قد تختلف نسب التسرب و الاعاده و النجاح و لكن حصيلتها كلها بالنسبة الى الصف السابق فى العام السابق تظل ثابته تقريبا لان انخفاض نسب التسرب يتبعه عاده فى نسب الرسوب و ارتفاع فى نسب النجاح و بالعكس اذا زادت نسبة التسرب ينتج عنه عاده زياده فى نسب الرسوب و انخفاض فى نسب النجاح و لذلك فان الاسهل استخدام النسب لانها تجب المتغيرات المختلفة بدلا من حساب نسب التسرب و نسب النجاح و الاعاده و تتبع الافواج المختلفة و هى كثيرة عددها حوالى ٣٧ فوج فى الابتدائى و ٣٩ فوج لكل من الاعدادى و الثانوى العام كما أن هناك عدد ضخم من القيم التى يجب اخذها فى الاعتبار .

د - اعتبار أن الاستيعاب الكامل للاطفال الملزمين فى الصف الاول الابتدائى سيتحقق عام ٢٠١٠ بمعدل زيادة ٠٫٨٪ كل عام حتى ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ ثم زيادتها ٠٫٣٪ حتى عام ٢٠١٠ / ٢٠١١ .

هـ - تقديرات اعداد المقيدين بكل صف بالنسبة للرسمى (عام و لغات) و الخاص المجانى حيث تتم تثبيت نسبتهم فى كل صف الى جملة المقيدين بالجمهورية شاملة الرسمى و الخاص و المجانى و المصروفات و اللغات . بالنسبة الى متوسط العشر سنوات السابقة و اعتبار سنه ٩٠/٩١ سنه أساس .

والجدول التالى يوضح هذه النسبة وفقا لاحصاء ١٥ نوفمبر سنه ١٩٩٠

جدول رقـــــم (٣) *

نسب أعداد المقيدين فى التعليم الرسمى (عام ولغات) والخاص المجانى
الى جملة الجمهورية فى كل صف طبقا لاحصـاء ١٥ نوفمبر سنـــة ١٩٩٠

نوع ومرحله التعليم	الصف الدراسى	الجنس	المقيدون بالرسمى والمجانى	المقيدون بالجمهورية	النسبـة
التعليم الاساسى أ)الابتدائى	الصـــف الأول	بنـات	٥٥٥ر٠٣٧	٦٠٠ر٦٥٩	٠ر٩٢٤٠٤٦
		جملـة	١ر٢١٩ر٣٧٥	١ر٣١٣ر٧٥٢	ر٩٢٨١٦٢
	الصـف الثانى	بنـات	٥٥٤ر٩٦٩	٥٩٦ر٨٤٤	ر٩٢٩٨٣٩
		جملـة	١ر٢٣٧ر٠٧٢	١ر٣٢٤ر٠٣٢	ر٩٣٤٣٢١
	الصـف الثالث	بنـات	٥١٥ر٠٢٢	٥٥٣ر٨٨١	ر٩٢٩٨٤٢
		جملـة	١ر١٥٥ر٩٥٢	١ر٢٣٦٤٤٢	ر٩٣٤٩٠١
	الصف الرابع	بنـات	٥٢٣ر٦٦٥	٥٥٩ر١٠١	ر٩٣٦٦١٩
		جملـة	١ر١٨٤ر٣٩٥	١ر٢٥٧ر٤٩٢	ر٩٤١٨٧٠
	الصف الخامس	بنـات	٥٢٧ر٧٠٩	٥٥٩ر٧٧١	ر٩٤٢٧٢٣
		جملـة	١ر٢٠٤ر٣٧١	١ر٢٧٠ر٧٥٤	ر٩٤٧٧٦٠
ب)الاعدادى	الصـف السادس	بنـات	٥٨٩ر٤٠٤	٦٠٣ر٨٤١	ر٩٧٦٠٩١
		جملة	١ر٣٤٢ر٢٢٠	١ر٣٧١ر٢٠٦	ر٩٧٨٨٦٠
	الصـف السابع	بنـات	٦٣٠ر٦٧٦	٦٥١ر٢٦٩	ر٩٦٨٣٨٠
		جملـة	١ر٣٨٨ر٠٠٥	١ر٤٢٨ر٣٧١	ر٩٧١٧٣٩
	الصف الثامن	بنـات	٣١٦ر٣١٣	٣٢٥ر٣٢٩	ر٩٧٢٢٨٦
		جملـة	٧٣٥ر٥٣٧	٧٥٣ر٦٧٨	ر٩٧٥٩٣٠

* المصدر وزارة التربية والتعليم ، الادارة العامة للاحصاء والحاسب الالى ، الاحصـاء الاستقرارى ، ١٩٩٠ .

من بيانات الجدول السابق يتضح أن هناك زيادة فى نسب اعداد التلاميذ المقيدين بالتعليم الرسمى والخاص والمجانى الذى تموله الدوله وبالتالى تقل نسب المقيدين بالتعليم الخاص بمصروفات ومدارس اللغات حيث بلغت فى الصف الأول الابتدائى ٦ر٧٪ بالنسبة للبنات ، ٢ر٧٪ بالنسبة لجملة المقيدين بالصف الأول الابتدائى وبلغت فى الصف الخامس الابتدائى ٧ر٥٪ بالنسبة للبنات، ٢٤ر٥٪ بالنسبة لجملة المقيدين بالصف الخامس الابتدائى وتناقصت نسب اعداد المقيدين بالتعليم الاعدادى الخاص بمصروفات ومدارس اللغات فى مرحلة التعليم الاساسى حتى وصلت الى ٨ر٢٪ بالنسبة للبنات ، ٤ر٢٪ بالنسبة لجملة المقيدين بالصف الثامن وهذا المؤشر يوضح عزوف أولياء الأمور عن الحاق ابنائهم وبناتهم بالتعليم الخاص بمصروفات ومدارس اللغات لأنه مكلف اقتصاديا واقبال أغلبية أولياء الأمور على التحاق ابنائهم بالمدارس الحكومية الاعدادية المجانية نظر لارتفاع مصروفات هذه المدارس الخاصة .

٥ـ تقديرات اعداد التلاميذ حتى عام ٢٠١٠ : (٤)

يعتبر التعرف على اعداد التلاميذ المتوقع الحاقهم لمرحلة التعليم الاساسى ، هى نقطة البداية فى تقدير الاعباء المالية المطلوب توفيرها لمواجهة الاحتياجات التمويلية للتعليم الاساسى .

وفيما يلى نعرض لتقديرات اعداد التلاميذ حتى عام ٢٠١٠ فى مرحلة التعليم الاساسى بحلقتيه الأولى والثانية :

٥/١ تقديرات اعداد تلاميذ الحلقة الأولى (من الصف الأول حتى الصف الخامس)

ـ للوقوف على التقديرات المستقبلية لاعداد التلاميذ فى هذه الحلقة بين الجدول رقم (١) التقديرات المستقبلية فى اعداد المقيدين فى المرحلة الابتدائية وكذلك توقعات الفصول اللازمة للعملية التعليمية فى المرحلة الابتدائية وجملة المنفق من الباب الأول والثانى ومن بيانات هذا الجدول ، يمكن ملاحظة التغيرات المتوقعة فى اعداد تلاميذ مرحلة التعليم الابتدائى كل خمس سنوات حتى عام ٢٠١٠ / ٢٠١١ كما يتضح أن اعداد التلاميذ فى عام ١٩٩٥/١٩٩٦ ستبلغ ١ر٧ مليون طالب وعدد

الفصـــول اللازمة لهم ١٦٢ ألف فصل بمتوسط كثافــة ٤٤ تلميـــذ فى الفصل [٦] ويتطلـــــب الانفـــاق عليها من الباب الأول والثانى مبلغ ١٨٨٥ مليون جنيه ، [٧] اما فى عام ٢٠٠٠:٢٠٠١ سوف يرتفع عدد التلاميذ الى ٨٫٣ مليون تلميذ ، ويتطلب ذلك عددا من الفصول مع افتراض ثبـات كثافة الفصل ٤٤ تلميذاً يبلغ ١٨٩ ألف فصل وسيزداد المخصص للباب الأول والثانى بناء علـــى ذلك الى ٤٠٧٩ مليون جنيه . وفى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ سوف يصل عدد التلاميذ فى هـــذه المرحلة الى ٩٫٥ مليون تلميذ ، وهذا يتطلب عددا من الفصول يصل الى ٢١٧ ألف فصـــل باجمالـــى تكلفـــة من البابيـــن الأول والثانى ٨٧٠٦ مليون جنيه ، كما يبين الجدول أنـــه فى عام ٢٠١٠/٢٠١١ سوف يصل عدد تلاميذ المرحلة الابتدائية ١٠٫٨ مليون تلميذ ، مطلـوب لهم ٢٤٦ ألف فصل ، مطلوب وهذا يتطلب تخصيص مبلغ ١٨ مليار جنيه لمقابلة احتياجـــات تلك الاعداد من البابين الأول والثانى فقط .

اما فيما يخص المبانى المدرسية فى التعليم الرسمى والخاص المجانى ، والجدول التالـــى يوضح حالة المبانى طبقا لاحصاءات المبانى المدرسية الصادرة عن الادارة العامة للاحصاء والحاســب الالـــى بالوزارة عام ١٩٨٨ .

جـــدول رقم (٨)

حالة المبانى المدرسية فى كل من التعليم الابتدائى والتعليم الاعدادى الرسمى والخاص المجانى بمرحلة التعليم الاساسى طبقا للحال فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٨٨*

حالة المبنى المدرســـى	التعليم الابتدائى		التعليم الاعدادى		جملة التعليم الاساسى	
	عـــدد	نسبة٪	عدد	نسبة٪	عـــدد	نسبة٪
جملة عدد المبانى المدرسية	١٠٩٥	١٠٠	٣٠٢٨	١٠٠	١٣٣٢٣	١٠٠
صلاحية المبنى						
المبنى صالح تمامـا	٦٤٠٢	٦٢ر١	٢١٩٨	٧٢ر٦	٨٦٠٠	٦٤ر٥
المبنى يحتاج اصلاحات	٢٩٩٢	٢٩ر١	٧٦٠	٢٥ر١	٣٧٥٢	٢٨ر٢
،، غير صالح ويلزم احلال	٩٠١	٨ر٨	٧٠	٢ر٣	٩٧١	٧ر٣
التيار الكهربائى						
مزود بالتيار الكهربائـــى	٧٠٦٣	٦٨ر٦	٢٥٤٧	٨٤ر١	٩٦١٠	٧٢ر١
غير مزود بالتيار الكهربائى	٣٢٣٢	٣١ر٤	٤٨١	١٥ر٩	٣٧١٣	٢٧ر٩
مصادر مياه الشرب						
من مرفق الميـــاه	٧٧٨٩	٧٥ر٧	٢٦٦١	٨٧ر٨	١٠٤٥٠	٧٨ر٤
من مصادر صالحـــه	١٧٠٣	١٦ر٥	٢٥٣	٨ر٤	١٩٥٦	١٤ر٧
من مصادر غير صالحه	٨٠٣	٧ر٨	١١٤	٣ر٨	٩١٧	٦ر٩
المرافق الصحيـــة						
صالحـــه وكافيـــــه	٥٤٩٦	٥٣ر٤	١٩٠١	٦٢ر٨	٧٣٩٧	٥٥ر٥
صالحة وغير كافيـــة	٢٩٤٧	٢٨ر٦	٧٧٧	٢٥ر٧	٣٧٢٤	٢٨ر٠
غير صالحه للاستعمال	١٤٦٣	١٤ر٢	٢٦٢	٨ر٦	١٧٢٥	١٢ر٩
غير موجـــوده	٣٨٩	٣ر٨	٨٨	٢ر٩	٤٧٧	٣ر٦

* المصدر وزارة التربية والتعليم ، الادارة العامة للاحصاء والحاسب الالى ، احصاءات المبانـــــى المدرسيـــة ، ١٩٨٨.

من بيانات الجدول السابق يتضح أن جملة المبانى المدرسية فى المرحلة الابتدائية تبلـــغ ١٠٢٩٥ مبنى منها ٧٤٠٢ مبنى مدرسى صالح للاستعمال بنسبة ٧١ر٦٢٪ ، ٢٩٩٢ مبنى يحتـاج اصلاحات أساسية بنسبة ١ر٢٩٪ ، ٩٠١ مبنى غير صالح ويحتاج احلال بنسبة ٨ر٨٪ هذا طبقا لاحصـاءات المبانى المدرسية عن ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٨٨م • لذلك فان عدد المبانى الجديدة اللازم انشاؤهـــا خلال العام القادم يبلغ ٤٧٨٢ مبنى ابتدائى وهو اخر عام بالنسبة للخطة الخمسية ٨٧/ ٨٨ — ٩١/ ٩٢ • وهذه المدارس تشمل المدارس التى تحتاج احلال بفرض أن المبنى المدرسى فى الابتدائى يتكلف فى المتوسط حوالى ½ مليون جنيه متضمنا بما فيها ثمن الأرض فانه يلزم اضافـــة ٢٣٩١ مليون جنيه للباب الثالث خاصة لانشاء ٤٧٨٢ مبنى مدرسى خلال العام القادم أى بمتوســـط ١٣ مدرسة على الأقل فى اليوم والملاحظ أن هذه الأرقام فلكية تعكس مدى تدهور حال المـــدارس الابتدائية من حيث عددها الواجب توفره •

كما يتضح من بيانات الجدول السابق أن هناك بعض من المدارس يحتاج الى اصلاحـــات ويبين الجدول أن هناك ٣٢٢٤ مبنى مدرسى بنسبة ٤ر٣١٪ من جملة مبانى هذه المرحلة غير مزود بالتيار الكهربائى لذلك يلزم توفير التمويل اللازم لتزويد هذه المدارس بالكهرباء •

أما فيما يخص مصادر مياه الشرب فيوجد ٨٠٣ مبنى مدرسى ليس بها مصادر مياة صالحـــة كما تبين من الجدول السابق أن هناك ٢٩٤٧ مبنى مدرسى مرافقه الصحية غير كافية بنسبـــة ٦ر٢٨٪ فى حين أن هناك ١٨٥٢ مبنى مدرسى مرافقها الصحية غير صالحة أو غير موجودة مـــن الأساس مما يدعو الى ضرورة تدبير الاموال اللازمة لمواجهة التدهور فى الابنية فى تلك المرحلة •

٥/ ٢ : تقديرات اعداد تلاميذ الحلقة الثانية من التعليم الاساسى (الصفوف من ٦ — ٨)

وللوقوف على التقديرات المستقبلية لاعداد تلاميذ هذه الحلقـة توضح الجـــداول المرفقه والخاصه بالمرحلة الاعدادية اعداد المقيدين فى التعليم الاعدادى وكذلك توقعات اعـداد الفصول وتقديرات الانفاق المستقبلى على تلك المرحلة من الباب الأول والثانى اللازمـــة للعملية التعليمية فى المرحلة الاعدادية للمحافظة على مستواها الحالى من حيث كثافـــة الفصل البالغـة (٤٣ طالب) •

يوضح الجدول رقم (٦) التقديرات المتوقعة فى التعليم الاعدادى حتى عام ٢٠١١/٢٠١٠ بالنسبة لاعداد التلاميذ ، ومن بيانات هذا الجدول يتبين أن عدد التلاميذ فى التعليم الاعدادى عام ١٩٩٦/١٩٩٥ سيصل الى ٣ر٦ مليون تلميذ وعدد الفصول المطلوبة لهم بمتوسط كثافة ٤٣ تلميذ فى الفصل (٨٥) ألف فصل ،(٨) وهذا يتطلب جملة انفاق من الباب الأول والثانى قدره ٩٢٣ مليون .(٩) أما فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ سوف يكون عدد التلاميذ ٤ر٤ مليون تلميذ وعدد الفصول بنفس الكثافة ٤٣ تلميذ فى الفصل وجملة الفصول المطلوبة ١٠١ آلف فصل وجملة المطلوب انفاقه من الباب الأول والثانى يقدر بحوالى ١٨١٦ مليون جنيه وفى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ سيصل عدد التلاميذ الى ٥ مليون تلميذ وعدد الفصول ١١٧ آلف فصل وجملة المنفق من الباب الأول والثانى ٤٧٦ر٣ مليار جنيه وفى عام ٢٠١١/٢٠١٠ يصل عدد التلاميذ ٨ر٥ مليون تلميذ وعدد الفصول ١٣٤ ألف فصل وجملة المنفق من الباب الأول والثانى ٥ر٦ مليار جنيه .

أما فيما يخص المبانى المدرسية فى التعليم الاعدادى فان الجدول رقم (٣) يوضح أن جملة المبانى فى التعليم الاعدادى حتى عام ١٩٨٨ هو ٣٠٢٨ مبنى مدرسى وهو تقريبا العدد الموجود عام ٩١/٩٠ مع زيادة بسيطة لاتؤثر فى النتيجة التى نتوصل لها وهى أن احتياج التعليم الاعدادى للمبانى المدرسية عام ١٩٩١/٩٠ هو ٥٢٩٩ مبنى مدرسى وبذلك يلزم انشاء ٢٢٧١ مبنى جديد خلال عام ١٩٩٢/٩١ على الأكثر لمواجهة احتياج التعليم الاعدادى الحالى .

ومن دراسة سابقة عن " مدى ملائمة المبانى المدرسية عند تعميم تطبيق التعليم الأساسى" قدرت تكلفة انشاء مدرسة اعدادية تبلغ فى المتوسط ٦٥٠ ألف جنيه ويوضح الجدول رقم (٣)، أنه يوجد ٧٠ مدرسة اعدادية تحتاج احلال وبذلك تبلغ جملة المبانى المدرسية اللازمة حوالى ٣٠٠٠ مدرسة خلال عام ٩٢/٩١ أى بمعدل ٩ مدارس تقريبا يوميا .

٦ : أساليب تقدير الانفاق النقدى على التعليم الاساسى :

١/٦ : أسلوب وحدة الانفاق :

يحاول هذا الأسلوب استخدام الأساليب المطبقة فى تحميل التكاليف فى مشروعات الانتاج السلعى على قطاع التعليم ، وعلى الرغم من صعوبة التعبير عن انتاجية نظام التعليم فى شكل كمى ، فلا يوجد مايمنع من استخدام هذا الأسلوب فى اعداد تقدير أولى للانفاق على التعليم والمبدأ الأساسى فى تقدير الانفاق بهذه الطريقة هو أن الانفاق

على التعليم سيتزايد بمعدل يعادل معدل الزيادة فى وحدة الانفاق . Unit expenditure

وفى هذه الدراسة تم استخدام وحدة نفقة التلميذ كأساس لتقدير الانفاق العام على التعليم الأساسى خلال فترة الدراسة ١٩٩٠ — ٢٠١٠ (١٠)

٦—٢ أسلوب استخدام نفقة وحدة التلميذ :

تبعا لهذا الأسلوب فان المدخل الاساسى لتقدير نفقة التعليم هو تكلفة التلميذ وتطورهـا ويمكن تقسيم تكلفة التلميذ الى نفقات جارية ونفقات استثمارية .

أ — النفقات الجاريـة :

وهى تمثل المكونات المتعلقة بعملية التعليم ، أى أن التكلفة الجارية للتلميذ الواحـد فى العام الدراسى (t) تشمل مجموع نصيب التلميذ من العناصر الاتية :—

— متوسط مرتب المعلـم .
— تكلفة الجهاز الادارى .
— تكلفة الصيانة واستخدام المبانى .
— تكلفة الكتب وتكلفة المواد والأدوات التعليمية بخلاف الكتب .
— تكلفة الأنشطة الأخرى مثل الرعاية الصحية والاجتماعية .

ب — النفقات الاستثماريـة :

الاساس فى تحديد النفقة الاستثمارية هو المقعد الدراسـى للتلميذ (u^2 +) وهـى ناتج مجموع نصيب المقعد الدراسى من العناصر الاتية :—

— مساحة أراضى البنـاء .
— مساحة قاعات الدراسة والمنافع العامه .
— تكلفة المعدات والتجهيزات .
— تكلفة الاحلال والتجديد .

وتتحـدد التكاليف الاجمالية للتلميذ الواحد (u_t) على أساس

$$U_t = U_t^1 + U_t^2 \quad \text{———} \quad (d)$$

أما التكاليف الكليـة (E_t) فتتحدد على أساس

$$E_t = U_t \cdot S_t$$

حيث St اعداد التلاميذ فى السنـه (t)

٦-٣ أسلوب تقدير الانفاق على التعليم الاساسى تبعا لأسلوب وحدة تكلفة التلميذ :

تم تقدير الانفاق الجارى الحكومى على التعليم الاساسى حسب الخطوات التالية :

(١) تم تقسيم مرحلة التعليم الاساسى الى حلقتين نظرا لاختلاف التكلفة باختلاف مستوى الحلقة التعليمية (الحلقة الابتدائية والحلقة الاعدادية) .

(٢) تم تحديد وحدة نفقة التلميذ من النفقات الجارية فى حلقتى التعليم الاساسى ، مــــن الانفاق الفعلى من موازنة وزارة التربية والتعليم على كل من الباب الأول والباب الثانى مـن البابين اكثر من ٩٥٪ من اجمالى المنفق على التعليم .

(٣) تم تقدير نصيب التلميذ من الباب الأول والتغيرات التى تطرأ عليه بكل حلقة على حـــدة خلال الفترة من ١٩٩١ – ٢٠١٠ من واقع معاملات المعادلتين (١، ٢) .

$$Logu = Loga + bt$$

حيــث

t الزمــن

g معدل نمو نفقــة التلميــذ

e أساس اللوغاريتـــم

b معامــل المعادلــة

تم تقدير قيمة الانفاق على الباب الأول بمضاعفة نصيب التلميذ الناتج من الخطوة السابقــة باعداد التلاميذ المقدرين خلال نفس الفترة .

(٤) تم تقدير الباب الثانى كنسبة من الانفاق على الباب الأول ، وقد تم خلال العشر سنــوات الماضية (١٩٨٠ – ١٩٩٠) بالنسبة لمرحلة التعليم الاساسى وهى تعادل ١٢,٦٪ .

(٥) تم تحديد قيمة الباب الثالث (المبانى والتجهيزات) على أساس تحديد تكلفة التلميـــــذ من المبانى والتجهيزات والأرض . على ضوء تقدير تكلفة التجهيزات والأرض بما يعادل قيمـــة نفقة البناء ، وقد تم الاعتماد على تقدير نفقة البناء على التكلفة الواردة بمشروع الخطـــة الخمسية لاصلاح التعليم ١٩٨٧/ ١٩٨٨ – ١٩٩١/١٩٩٢ .

(٦) تم تقدير التكلفة الكلية على أساس تقديرات المنفق على الباب الأول والباب الثانى والبـــاب الثالث فى الخطوات سالفة الذكر .

٦,٧- نتائج تقدير الانفاق على الباب الأول والباب الثانى

أولا : تقديرات الباب الأول :

(أ) كانت نتائج تطبيق المعادلة (٢،١) على مرحلتى التعليم الاساسى على الوجه التالى :

المرحلة الأولى (الحلقة الابتدائية)

ومعدل النمو المركب يعادل ٢ر١٣٪

المرحلة الثانية (الحلقة الاعدادية)

AloG = ١,٥٣ + A T R = ٠,٩٥

ومعدل النمو المركب ويعادل ٥ر١٠٪ سنويا .

وبتطبيق هذه المعادلات على الانفاق الفعلى على مستوى التلميذ الواحد كانت النتائج على الوجه التالى :-

(١) تصاعد نصيب التلميذ فى الحلقة الأولى من التعليم الاساسى من الباب الأول من ١٢٦ جنيها عام ١٩٩١ فى بداية الدراسة ، ٢٣٤ جنيها عام ١٩٩٥ ، ٤٣٥ جنيه عام ٢٠٠٠ ، ٨١٧عام٢٠٠٥، ١٥٠٥ جنيه عام٢٠١٠ بمعدل نمو ٢ر١٣٪سنويا .انظر الجدول رقم(٤/١)

(٢) كذلك فان نصيب التلميذ فى الحلقة الثانية من التعليم الاساسى (الحلقة الاعدادية) تصاعد من ١٣٧ جنيه ١٩٩١فى بداية الدراسة الى٢٢٥جنيه عام١٩٩٥ ،والى٣٧١جنيه عام ٢٠٠٥، والى ١٠٠٧ جنيه عام ٢٠١٠ بمعدل نمو ٥ر١٠٪ تقريبا .

(٣) وعلى ضوء أعداد المقبولين خلال سنوات الدراسة فمن المقرر أن :

أ - زيادة الانفاق الكلى على الباب الأول من موازنة التعليم الاساسى على المرحلة الأولى (الابتدائية) من حوالى ٧٥٦ مليون جنيه عام ١٩٩٠/١٩٩١ الى ١٧٧٤ مليون جنيه عام ١٩٩٥ ، و ٣٦٢٣ مليون جنيه عام ٢٠٠٠ ، ٧٧٣٢ مليون جنيه عام ٢٠٠٥ ، و ١٦٢٧٤ عام ٢٠١٠ .

ب - زيادة الانفاق الكلى من الباب الأول على الحلقة الثانية من التعليم الاساسى (الاعدادية) من ٤٧٤ مليون جنيه عام ١٩٩٠ فى بداية الدراسة ، الى ٨٢٠ مليون جنيه عام ١٩٩٥ ، و ١٧١٣ مليون جنيه عام ٢٠٠٠ و ٣٠٨٧ مليون جنيه عام ٢٠٠٥ ، و ٥٨١٣ مليون جنيه عام ٢٠١٠ .

جـ - أما الانفاق الكلى على مرحلة التعليم الاساسى بحلقتيه من الباب الأول فمن المقدر أن يزداد من ١٢٣٠مليون جنيه عام١٩٩١ فى بداية الدراسة الى٢٤٩٤مليون جنيه عام ١٩٩٥ و ٥٢٣٦ مليون جنيه عام ٢٠٠٠ و ١٠٨١٩ مليون جنيه عام ٢٠٠٥ و ٢٢٠٨٧ مليون جنيه عام ٢٠١٠ .

ثانيا : تقديرات الباب الثانـــى :

قدر الانفاق على الباب الثانى كنسبة من الباب الأول قدرها ٦ر١٢٪ ، وهذه النسبـــة هى متوسط نسبة الباب الثانى الى الباب الأول خلال العشر سنوات السابقة . ويوضح الجـــدول رقم (١٢) تقديرات الانفاق على الباب الثانى خلال فترة الدراسة ، ويلاحظ ارتفاع قيمة الانفـــاق على هذا الباب من حوالى ١٥٥ مليون جنيه عام ١٩٩١ الى ٣١٤ مليون جنيه عام ١٩٩٥و٥٧٠ مليون جنيه عام ٢٠٠٠ و ١٣٦٣ مليون جنيه عام ٢٠٠٥ و ٢٧٨٣ مليون جنيه عام ٢٠١٠ فى نهاية الدراســة .

ثالثا : يقدر أن يتزايد اجمالى الانفاق الجارى على التعليم الاساسى خلال فترة الدراســة مـــن ١٣٨٥ مليون جنيه عام ١٩٩١ الى ٢٨٠٨ مليون جنيه عام ١٩٩٥ و ٥٨٩٦ مليون جنيـــه عام ٢٠٠٠ و ١٢١٨٢ مليون جنيه عام ٢٠٠٥، و ٢١٥٧٠ مليون جنيه عام ٢٠١٠.

ثالثـــا : تقدير كلفة المبانـــى :

من المعلوم أن الخطوة الأولى لاصلاح التعليم الاساسى فى مصر هو توفير الأماكن اللازمة لتحقيق الاعداد المقدرة للملزمين على ضوء نسب القبول المخططة فى المراحل المختلفة من ناحيـة، وخفض كثافة الفصل بغرض رفع كفاءة الخدمة التعليمية فى هذه المرحلة من ناحية أخرى . وقـــد تم تقدير نفقة الباب الثالث (قيمة المبانى) على مرحلتين :

الأولى : تقدير قيمة تكلفة بناء الفصـــل .

الثانية: تكلفة التجهيزات وقيمة الارض على أساس أن كل منهما يمثل ٥٠٪ من التكلفة الكليـــــة للفصل ، فى مرحلة التعليم الاساسى خلال السنوات القادمة على أساس عدة بدائل .

البديل الأول : ويهدف الى تقدير قيمة المبانى على ضوء الفروض التالية :

أ - تحقيق الاستيعاب الكامل حسب النسب المقررة فى خطة القبول .

ب - كثافة الفصل الدراسى ٤٤ تلميذ .

حـ - تقدير نفقة بناء الفصل على أساس تقديرات مشروع الخطة الخمسية لاصلاح التعليم فى مصـر ٨٨/٨٧ - ٩٢/٩١ (١١) وعليه تم حساب نفقة البناء خلال السنه الأولى بحوالى ٥ر١٢ الف جنيـــه .

د- قدر مشروع الخطة سالف الذكر الزيادة السنوية فى نفقة انشاء المبانى ب ٢٥٪ سنويا لتصل تكلفة الفصل الى ٢٤٫٥ ألف جنيه وهو مايتفق مع آخر تعاقدات وزارة التربية والتعليم خلال العام الحالى (١٩٩١) .

على ضوء هذه الفروض فان نفقة بناء الفصل الدراسى فى مرحلة التعليم الاساسى سوف تتصاعد خلال فترة الدراسة (كما هو موضح بالجدول رقم (٨)) من حوالى ٢٤٫٥ ألف جنيه عام ١٩٩١ الى حوالى ٥٩٫٧ ألف جنيه عام ١٩٩٥ ، ومن حوالى ١٨٢٫٣ ألف جنيه عام ٢٠٠٠ ، وحوالى ٥٥٦٫٣ ألف جنيه عام ٢٠٠٥ ، وحوالى ١١٦٩٨ ألف جنيه عام ٢٠١٠ (أى أن تكلفة الحاق طفل جديد بالتعليم الاساسى تعادل ٥٥٦ جنيها بالنسبة للمبانى (فى حالة كثافة ٤٤ تلميذ) عام ١٩٩١ ، وتكون تكلفة المبانى والتجهيزات ستعادل ١١١٢ جنيها ، سوف تتصاعد الى حوالى ١٣٥٨ جنيه بالنسبة للمبانى وتكون تكلفة التلميذ للمبانى والتجهيزات ستعادل ٢٧١٦ جنيها عام ١٩٩٥ ، سوف تتصاعد الى حوالى ٤١٤٣ جنيه بالنسبة للمبانى وتكون تكلفة التلميذ للمبانى والتجهيزات ستعادل ٨٢٨٦ جنيها عام ٢٠٠٠ ، سوف تتصاعد الى حوالى ١٢٦٤٣ جنيه بالنسبة للمبانى وتكون تكلفة التلميذ للمبانى والتجهيزات ستعادل ٢٥٢٨٦ جنيها عام ٢٠٠٥ ، سوف تتصاعد الى حوالى ٣٨٥٨٥ جنيه بالنسبة للمبانى وتكون تكلفة التلميذ للمبانى والتجهيزات ستعادل ٧٧١٦٩ جنيها عام ٢٠١٠ ، وعلى ضوء هذه الفروض سوف تبلغ التكلفة الكلية للمبانى لتحقيق هذه الفروض حوالى مبلغ ٦٨٣ مليون جنيه عام ١٩٩١ ، وحوالى ٩١٤ مليون جنيه عام ١٩٩٥ ، وحوالى ٣١١٨ مليون جنيه عام ٢٠٠٠ وحوالى ٩٨٧٠ مليون جنيه عام ٢٠٠٥ وحوالى ٣١٤٣١ مليون جنيه عام ٢٠١٠ كما هو موضح بالجدول .

البديل الثانى :

ويهدف الى تقدير قيمة المبانى والتجهيزات على ضوء الفروض التالية :

أ — تحقيق الاستيعاب الكامل حسب النسب المقررة فى خطة القبول .

ب — كثافة الفصل الدراسى ٤٤ تلميذا .

جـ — خفض نسب التضخم فى الاسعار الى ١٥٪ نتيجة عدم قبول فرضية ان الاسعار سوف تستمر بمعدل زيادة ٢٥٪ سنويا كما هو مقدر فى الخطة الخمسية لاصلاح التعليم نظرا لأن الفترة ٨٦ — ٨٨ شهدت ارتفاعات غير عادية فى اسعار مولد البناء ، ارتفاع غير عادى فى اسعار مواد البناء بنسبة ٧٦٪ واستقرت بعدها عام ١٩٨٩ حتى يونيو حيث لم تتجاوز الزيادة ، ٩٪ ، بالاضافة الى أنه من المتوقع انخفاض نسبة التضخم خلال السنوات القادمة نتيجة الاجراءات التصحيحية الاقتصادية التى تتبعها الحكومة لاصلاح مسار الاقتصاد المصرى على ضوء هذه الفروض فان نفقة بناء الفصل الدراسى فى مرحلة التعليم الاساسى سوف تتصاعد خلال فترة الدراسة (كما هو موضح بالجدول رقم (١/١٣) من حوالى ١٩,١ ألف جنيه عام ١٩٩١ الى حوالى ٣٣,٣ ألف جنيه عام ١٩٩٥ ، ومن حوالى ٦٧ ألف جنيه عام ٢٠٠٠ ، وحوالى ١٣٤,٨ ألف جنيه عام ٢٠٠٥ ، وحوالى ٢٧١,١ ألف جنيه عام ٢٠١٠ ، وعلى ضوء ذلك فان تكلفة الحاق طفل جديد بالتعليم الاساسى سوف تعادل ٤٣٣ جنيها تقريبا بالنسبة للمبانى (فى حالة كثافة ٤٤ تلميذ) عام ١٩٩١ ، وتكون تكلفة المبانى والتجهيزات ستعادل ٨٦٦ جنيها ، صوف تتصاعد الى حوالى ٧٥٧ جنيها بالنسبة للمبانى وتكون تكلفة التلميذ للمبانى والتجهيزات ستعادل ١٥١٤ جنيها عام ١٩٩٥ ، سوف تتصاعد الى حوالى ١٥٢٣ جنيها بالنسبة للمبانى وتكون تكلفة التلميذ للمبانى والتجهيزات ستعادل ٣٠٤٦ جنيها عام ٢٠٠٠ ، سوف تتصاعد الى حوالى ٣٠٦٤ جنيه بالنسبة للمبانى وتكون تكلفة التلميذ للمبانى والتجهيزات ٦١٢٨ جنيها عام ٢٠٠٥ ، سوف تتصاعد الى حوالى ٦١٦٢جنيه بالنسبة للمبانى وتكون تكلفة التلميذ للمبانى والتجهيزات ستعادل ١٢٣٢٤ جنيها عام ٢٠١٠ ، وعلى ضوء هذه الفروض سوف تبلغ التكلفة الكلية للمبانى لتحقيق هذه الفروض حوالى مبلغ ٥٣٣ مليون جنيه عام ١٩٩١ ، وحوالى ٥١٠ مليون جنيه عام ١٩٩٥وحوالى ١١٤٦ مليون جنيه عام ٢٠٠٠ ، وحوالى٢٣٩٢مليون جنيه عام ٢٠٠٥ وحوالى ٥٠٢٠ مليون جنيه عام ٢٠١٠ كما هو موضح بالجدول رقم (١/١٣) .

٢ نشرة البنك الاهلى المصرى ١٩٨٩ ، العدد ٤٢ رقم ١/٢ ص٩٧ حيث شهدت سنة ١٩٨٨ .

البديل الثالث : ويهدف الى تقدير قيمة المبانى والتجهيزات على ضوء الفروض التالية :

أ - تحقيق الاستيعاب الكامل حسب النسب المقررة فى خطة القبول .

ب - نجاح خطة الاصلاح الاقتصادى فى مصر بالنزول بمعدلات التضخم بوجه عام وفى اسعار تكلفة انشاء المبانى بوجه خاص الى ١٠٪ سنويا .

على ضوء هذه الفروض فان نفقة بناء الفصل الدراسى فى مرحلة التعليم الاساسى سوف تتصاعد خلال فترة الدراسة (كما هو موضح بالجدول رقم (١٣) من حوالى ١٦٫٦٧ الف جنيه عام ١٩٩١ الى حوالى ٢٤٫٤ الف جنيه عام ١٩٩٥ ، ومن حوالى ٣٩٫٣ ألف جنيه عام ٢٠٠٠ وحوالى ٦٣٫٣ ألف جنيه عام ٢٠٠٥ ، وحوالى ١٠٢ الف جنيه عام ٢٠١٠ ، وعلى ضوء ذلك فان تكلفة الحاق مدخل جديد بالتعليم الاساسى سوف تعادل ٣٧٩ جنيها تقريبا بالنسبة للمبانى (فى حالة كثافة ٤٤ تلميذ) عام ١٩٩١ ، وتكون تكلفة المبانى والتجهيزات ستعادل ٧٥٨ جنيها ، سوف تتصاعد الى حوالى ٥٥٥ جنيها بالنسبة للمبانى وتكون تكلفة التلميذ للمبانى والتجهيزات ستعادل ١١١٠ جنيها عام ١٩٩٥ ، سوف تتصاعد الى حوالى ٨٩٤ جنيها بالنسبة للمبانى وتكون تكلفة التلميذ للمبانى والتجهيزات ستعادل ١٧٨٨ جنيها عام ٢٠٠٠ ، سوف تتصاعد الى حوالى ١٤٣٩ جنيه بالنسبة للمبانى وتكون تكلفة التلميذ للمبانى والتجهيزات ٢٨٧٨ جنيها عام ٢٠٠٥ ، سوف تتصاعد الى حوالى ٢٣١٨ جنيه بالنسبة للمبانى وتكون تكلفة التلميذ للمبانى والتجهيزات ستعادل ٤٦٣٦ جنيها عام ٢٠١٠ ، وعلى ضوء هذه الفروض سوف تبلغ التكلفة الكلية للمبانى لتحقيق هذه الفروض حوالى مبلغ ٤٦٦ مليون جنيه عام ١٩٩١ ، وحوالى ٣٧٤ مليون جنيه عام ١٩٩٥ ، وحوالى ٦٧٢ جنيه عام ٢٠٠٠ وحوالى ١١٢٣ مليون جنيه عام ٢٠٠٥ وحوالى ١٨٨٨ مليون جنيه عام ٢٠١٠ كما هو موضح بالجدول (٣)

البديل الرابع : ويهدف الى تقدير قيمة المبانى على ضوء الفروض التالية :

أ - تحقيق الاستيعاب الكامل حسب النسب المقررة فى خطة القبول .

ب — كثافة الفصل الدراسى ٤٠ تلميذا .

جـ — تقدير نفقة البناء على آساس تقديرات مشروع الخطة الخمسية لاصلاح التعليم فى مصر ٨٨/٨٧ — ٩٢/٩١ وعليه تم حساب نفقة البناء خلال السنه الاولى بحوالى ٥ر١٢ الف جنيه . .

د — قدر مشروع الخطة سالفة الذكر الزيادة السنوية فى نفقة انشاء المبانى ٢٥٪ سنويا لتصل تكلفة الفصل الى ٥ر٢٤ ألف جنيه وهو مايتفق مع اخر تعاقدات وزارة التربية والتعليم خلال العام الحالى (١٩٩٠) .

على ضوء هذه الفروض فان تكلفة الحاق طفل جديد بالتعليم الاساسى تعادل ٦١٢ جنيها بالنسبة للمبانى (فى حالة كثافة ٤٠ تلميذ) عام ١٩٩١ ، وتكون تكلفة المبانى والتجهيزات ستعادل ١٢٢٣ جنيه ، سوف تتصاعد الى حوالى ١٤٩٣ جنيه بالنسبة للمبانى وتكون تكلفة التلميذ للمبانى والتجهيزات ستعادل ٢٩٨٧ جنيه عام ١٩٩٥ ، سوف تتصاعد الى حوالى ٤٥٥٧ جنيه بالنسبة للمبانى وتكون تكلفة التلميذ للمبانى والتجهيزات ستعادل ٩١١٥ جنيها عام ٢٠٠٠، سوف تتصاعد الى حوالى ١٣٩٠٨ جنيه بالنسبة للمبانى وتكون تكلفة التلميذ للمبانى والتجهيزات ٢٧٨١٦ جنيه عام ٢٠٠٥ ، سوف تتصاعد الى حوالى ٤٢٤٤٣ جنيه بالنسبة للمبانى ،وتكون تكلفة التلميذ للمبانى والتجهيزات ستعادل ٨٤٨٨٦ جنيها عام ٢٠١٠ ، وعلى ضوء هذه الفروض سوف تبلغ التكلفة الكلية للمبانى لتحقيق هذه الفروض حوالى مبلغ ٥٧١ مليون جنيه عام ١٩٩١ ، وحوالى ١٠٠٦ مليون جنيه ١٩٩٥ ، وحوالى ٣٤٣٠ مليون جنيه عام ٢٠٠٠ ، وحوالى ١٠٨٥٧ مليون جنيه عام ٢٠٠٥ وحوالى ٣٤٥٧٤ مليون جنيه عام ٢٠١٠ كما هو موضح بالجدول (١٤)

البديل الخامس :

ويهدف الى تقدير قيمة المبانى والتجهيزات على ضوء الفروض التالية :

أ — تحقيق الاستيعاب الكامل حسب النسب المقررة فى خطة القبول .

ب — كثافة الفصل الدراسى ٤٠ تلميذا .

حـ — خفض نسب التضخم فى الاسعار الى ١٥٪ نتيجة عدم قبول فرضية ان الاسعار سوف تستمر بمعدل زيادة ٢٥٪ سنويا كما هو مقدر فى الخطة الخمسية نظرا لآن الفترة ٨٦ـ٨٨ شهدت ارتفاعات غير عادية فى اسعار موارد البناء ارتفاع غير عادى فى اسعار مواد

البناء بنسبة ٧٦٪ واستقرت بعدها عام ١٩٨٩ حتى يونيو حيث لم تتجاوز الزيادة ٩٪ بالاضافة الى أنه من المتوقع انخفاض نسبة التضخم خلال السنوات القادمة نتيجة الاجراءات التصحيحية الاقتصادية التى تتبعها الحكومة لاصلاح مسار الاقتصاد المصرى ٠ على ضوء هذه الفروض فان تكلفة الحاق طفل جديد٠بالتعليم الاساسى سوف تعادل ٤٧٦ جنيها تقريبا بالنسبة للمبانى (فى حالة كثافة ٤٠ تلميذ) عام ١٩٩١ ، وتكون تكلفة المبانى والتجهيزات ستعادل ٩٥٣ جنيها ، سوف تتصاعد الى حوالى ٨٣٣ جنيها بالنسبة للمبانى وتكون تكلفة التلميذ للمبانى والتجهيزات ستعادل ١٦٦٦ جنيها عام ١٩٩٥ ، سوف تتصاعد الى حوالى ١٦٧٦ جنيها بالنسبة للمبانى وتكون تكلفة التلميذ للمبانى والتجهيزات ستعادل ٣٣٥١ جنيها عام ٢٠٠٠ ، سوف تتصاعد الى حوالى ٣٣٧٠ جنيه بالنسبة للمبانى وتكون تكلفة التلميذ للمبانى والتجهيزات ٦٧٤٠ جنيها عام ٢٠٠٥ ، سوف تتصاعد الى حوالى ٦٧٧٩ جنيه بالنسبة للمبانى وتكون تكلفة التلميذ للمبانى والتجهيزات ستعادل ١٣٥٥٧ جنيها عام ٢٠١٠ ، وعلى ضوء هذه الفروض سوف تبلغ التكلفة الكلية للمبانى لتحقيق هذه الفروض حوالى ٥٨٥ مليون جنيه عام ١٩٩١ ، وحوالى ٥٦١ مليون جنيه عام ١٩٩٥ ، وحوالى ١٢٦١ مليون جنيه عام ٢٠٠٠ وحوالى ٢٦٣١ مليون جنيه عام ٢٠٠٥ وحوالى ٥٥٢٢ مليون جنيه عام ٢٠١٠ كما هو موضح بالجدول ٠

البديل السادس :

ويهدف الى تقدير نفقة المبانى والتجهيزات على ضوء الفروض التالية :ـ

أ ـ تحقيق الاستيعاب الكامل حسب النسب المقررة فى خطة القبول ٠

ب ـ نجاح خطة الاصلاح الاقتصادى فى مصر بالنزول بمعدلات التضخم بوجه عام وفى أسعار تكلفة انشاء المبانى بوجه خاص الى ١٠٪ سنويا ٠

على ضوء هذه الفروض فان تكلفة الحاق طفل جديد بالتعليم الاساسى سوف تعادل ٤١٧ جنيها تقريبا بالنسبة للمبانى (فى حالة كثافة ٤٠ تلميذ) عام ١٩٩١ ، وتكون تكلفة المبانى والتجهيزات ستعادل ٨٣٤ جنيها ، سوف تتصاعد الى حوالى ٦١٠ جنيها بالنسبة للمبانى وتكون تكلفة التلميذ للمبانى والتجهيزات ستعادل ١٢٢٠ جنيها عام ١٩٩٥ ، سوف تتصاعد الى حوالى ٩٨٣ جنيها بالنسبة للمبانى وتكون تكلفة التلميذ للمبانى والتجهيزات ستعادل ١٩٦٦ جنيها عام ٢٠٠٠ ، سوف تتصاعد الى حوالى ١٥٨٣ جنيه بالنسبة للمبانى وتكون تكلفة التلميذ للمبانى والتجهيزات ٣١٦٦ جنيها عام ٢٠٠٥ ، سوف تتصاعد الى حوالى ٢٥٤٩ جنيه بالنسبة للمبانى٠

وتكون تكلفة التلميذ للمبانى والتجهيزات ستعادل ٥٠٩٩ جنيها عام ٢٠١٠ ، وعلى ضوء هذه الفروض سوف تبلغ التكلفة الكلية للمبانى لتحقيق هذه الفروض حوالى ٥١٢ مليون جنيه عام ١٩٩١ ، وحوالى ٤١١ مليون جنيه عام ١٩٩٥ ، وحوالى ٧٤٠ مليون عام ٢٠٠٠ وحوالى ١٢٣٦ مليون جنيه عام ٢٠٠٥ وحوالى ٢٠٧٧ مليون جنيه عام ٢٠١٠ كما هو موضح بالجدول (١/ع) .

البديل السابع :

ويهدف الى تقدير قيمة المبانى على ضوء الفروض التالية :

أ — تحقيق الاستيعاب الكامل حسب النسب المقررة فى خطة القبول .

ب — كثافة الفصل الدراسى ٤٠ تلميذا .

حـ — تقدير نفقة البناء على أساس تقديرات مشروع الخطة الخمسية لاصلاح التعليم فى مصر ٨٨/٨٧ — ٩١ / ٩٢ وعليه تم حساب نفقة البناء خلال السنة الأولى بحوالى ١٢٫٥ الف جنيه .

د — قدر مشروع الخطة سالفة الذكر الزيادة السنوية فى نفقة انشاء المبانى ٢٥٪ سنويا لتصل تكلفة الفصل الى ٢٤٫٥ ألف جنيه وهو مايتفق مع اخر تعاقدات وزارة التربية والتعليم خلال العام التالى (١٩٩٠) .

على ضوء هذه الفروض فان تكلفة الحاق طفل جديد بالتعليم الاساسى تعادل ٦٤٤ جنيها بالنسبة للمبانى (فى حالة كثافة ٣٨ تلميذ) عام ١٩٩١ وتكون تكلفة المبانى والتجهيزات ستعادل ١٢٨٨ جنيه ، سوف تتصاعد الى حوالى ١٥٧٢ جنيه بالنسبة للمبانى وتكون تكلفة التلميذ للمبانى والتجهيزات ستعادل ٣١٤٤ جنيه عام ١٩٩٥ ، سوف تتصاعد الى حوالى ٤٧٩٧ جنيه بالنسبة للمبانى وتكون تكلفة التلميذ للمبانى والتجهيزات ستعادل ٩٥٩٤ جنيها عام ٢٠٠٠ ، سوف تتصاعد الى حوالى ١٤٦٤٠ جنيه بالنسبة للمبانى وتكون تكلفة التلميذ للمبانى والتجهيزات ٢٩٢٨٠ جنيه عام ٢٠٠٥ ، سوف تتصاعد الى حوالى ٤٤٦٧٧ جنيه بالنسبة للمبانى وتكون تكلفة التلميذ للمبانى والتجهيزات ستعادل ٨٩٣٥٤ جنيها عام ٢٠١٠ ، وعلى ضوء هذه الفروض سوف تبلغ التكلفة الكلية للمبانى لتحقيق هذه الفروض حوالى مبلغ ٩٧١ مليون جنيه عام ١٩٩١ ، وحوالى ١٠٥٩ مليون جنيه عام ١٩٩٥ ، وحوالى ٣٧١٠ مليون عام ٢٠٠٠ وحوالى ١١٤٢٨ مليون جنيه عام ٢٠٠٥ وحوالى ٣٦٣٤٩ مليون جنيه عام ٢٠١٠ كما هو موضح بالجدول (١٤) .

البديل الثامن :

وبهدف الى تقدير قيمة المبانى والتجهيزات على ضوء الفروض التالية :

أ – تحقيق الاستيعاب الكامل حسب النسب المقررة فى خطة القبول .

ب – كثافة الفصل الدراسى ٣٨ تلميذا .

حـ – خفض نسب التضخم فى الاسعار الى ١٥٪ نتيجة عدم قبول فرضية ان الاسعار سوف تستمر بمعدل زيادة ٢٥٪ سنويا كما هو مقدر فى الخطة الخمسية نظرا لأن الفترة ٨٦ – ٨٨ شهدت ارتفاعات غير عادية فى اسعار مواد البناء بنسبة ٧٦٪ واستقرت بعدها عام ١٩٨٩ حيث لم تتجاوز الزيادة ٩٪ حتى شهر يونيو .

بالاضافة الى أنه من المتوقع انخفاض نسبة التضخم خلال السنوات القادمة نتيجة الاجراءات التصحيحية الاقتصادية التى تتبعها الحكومة لاصلاح مسار الاقتصاد المصرى . على ضوء هذه الفروض فان تكلفة الحاق طفل جديد بالتعليم الاساسى سوف تعادل ٥٠١ جنيها تقريبا بالنسبة للمبانى (فى حالة كثافة ٣٨ تلميذ) عام ١٩٩١ ، وتكون تكلفة المبانى والتجهيزات ستعادل ١٠٠٢ جنيها ، سوف تتصاعد الى حوالى ٨٧٧ جنيها بالنسبة للمبانى وتكون تكلفة التلميذ للمبانى والتجهيزات ستعادل ١٧٥٤ جنيها عام ١٩٩٥ ، سوف تتصاعد الى حوالى ١٧٦٤ جنيها بالنسبة للمبانى وتكون تكلفة التلميذ للمبانى والتجهيزات ستعادل ٣٥٢٨ جنيها عام ٢٠٠٠ ، سوف تتصاعد الى حوالى ٣٥٤٨ جنيه بالنسبة للمبانى وتكون تكلفة التلميذ للمبانى والتجهيزات ٧٠٩٥ جنيها عام ٢٠٠٥ ، سوف تتصاعد الى حوالى ٧١٣٥ جنيه بالنسبة للمبانى وتكون تكلفة التلميذ للمبانى والتجهيزات ستعادل ١٤٢٧٠ جنيها عام ٢٠١٠ ، وعلى ضوء هذه الفروض سوف تبلغ التكلفة الكلية للمبانى لتحقيق هذه الفروض حوالى ٦١٦ مليون جنيه عام ١٩٩١ ، وحوالى ٥٩١ مليون جنيه عام ١٩٩٥ ، وحوالى ١٣٢٧ مليون جنيه عام ٢٠٠٠ وحوالى ٢٧٦٩ مليون جنيه عام ٢٠٠٥ وحوالى ٥٨١٢ مليون جنيه عام ٢٠١٠ كما هو موضح بالجدول رقم (١٤) .

البديل التاسع :

وبهدف الى تقدير نفقة المبانى والتجهيزات على ضوء الفروض التالية :

أ – تحقيق الاستيعاب الكامل حسب النسب المقررة فى خطة القبول .

ب – نجاح خطة الاصلاح الاقتصادى فى مصر بالنزول بمعدلات التضخم بوجه عام وفى اسعار تكلفة انشاء المبانى بوجه خاص الى ١٠٪ سنويا .

وعلى ضوء هذه الفروض فان تكلفة الحاق طفل جديد بالتعليم الاساسى سوف تعادل ٤٣٩ جنيها تقريبا بالنسبة للمبانى (فى حالة كثافة ٣٨ تلميذ) عام ١٩٩١ ، وتكون تكلفة المبانى والتجهيزات ستعادل ٨٧٨ جنيها ، سوف تتصاعد الى حوالى ٦٤٢ جنيها بالنسبة للمبانى وتكون تكلفة التلميذ للمبانى والتجهيزات ستعادل ١٢٨٥ جنيها عام ١٩٩٥ ، سوف تتصاعد الى حوالى ١٠٣٥ جنيها بالنسبة للمبانى وتكون تكلفة التلميذ للمبانى والتجهيزات ٢٠٧٠ جنيها عام ٢٠٠٠ سوف تتصاعد الى حوالى ١٦٦٦ جنيه بالنسبة للمبانى وتكون تكلفة التلميذ للمبانى والتجهيزات٣٣٣٢ جنيها عام ٢٠٠٥ ، سوف تتصاعد الى حوالى ٢٦٨٤ جنيه بالنسبة للمبانى وتكون تكلفة التلميذ للمبانى والتجهيزات ستعادل ٥٣٦٧ جنيها عام ٢٠١٠ ، وعلى ضوء هذه الفروض سوف تبلغ التكلفة الكلية للمبانى لتحقيق هذه الفروض حوالى مبلغ ٥٣٩ مليون جنيه عام ١٩٩١ ،وحوالى ٤٣٣ مليون جنيه عام ١٩٩٥ ، وحوالى ٧٧٩ مليون جنيه عام ٢٠٠٠ وحوالى ١٣٠١ مليون جنيه عام ٢٠٠٥ وحوالى ٢١٨٦ مليون جنيه عام ٢٠١٠ كما هو موضح بالجدول رقم (١٤).

البديل العاشر :

وبهدف الى تقدير قيمة المبانى على ضوء الفروض التالية :

أ — تحقيق الاستيعاب الكامل حسب النسب المقررة فى خطة القبول .

ب — كثافة الفصل الدراسى ٣٦ تلميذا .

جـ — تقدير نفقة البناء على أساس تقديرات مشروع الخطة الخمسية لاصلاح التعليم فى مصر ٨٧/٨٨ — ٩١/ ٩٢ وعليه تم حساب نفقة البناء خلال السنة الاولى بحوالى ١٢٫٥ الف جنيه (١٢)

د — قدر مشروع الخطة سالفة الذكر الزيادة السنوية فى نفقة انشاء المبانى ٢٥٪ سنويا لتصل تكلفة الفصل الى ٢٤٫٥ الف جنيه وهو مايتفق مع اخر تعاقدات وزارة التربية والتعليم خلال العام الحالى (١٩٩٠)

على ضوء هذه الفروض فان تكلفة الحاق طفل جديد بالتعليم الاساسى تعادل ٦٨٠ جنيها بالنسبة للمبانى (فى حالة كثافة ٣٦ تلميذ) عام ١٩٩١ ، وتكون تكلفة المبانى والتجهيزات ستعادل ١٣٦٠ جنيه ، سوف تتصاعد الى حوالى ١٦٥٩ جنيه بالنسبة للمبانى وتكون تكلفة التلميذ للمبانى والتجهيزات ستعادل ٣٣١٩ جنيه عام ١٩٩٥ ، سوف تتصاعد الى حوالى ٥٠٦٤ جنيه بالنسبة للمبانى وتكون تكلفة التلميذ للمبانى والتجهيزات ستعادل ١٠١٢٨ جنيها عام ٢٠٠٠،

سوف تتصاعد الى حوالى ١٥٤٥٣ جنيه بالنسبة للمبانى وتكون تكلفة التلميذ للمبانى والتجهيزات ٣٠٩٠٦ جنيه عام ٢٠٠٥ ، سوف تتصاعد الى حوالى ٤٧١٥٩ جنيه بالنسبة للمبانى وتكون تكلفة التلميذ للمبانى والتجهيزات ستعادل ٩٤٣١٨ جنيها عام ٢٠١٠ ، وعلى ضوء هذه الفروض سوف تبلغ التكلفة الكلية للمبانى لتحقيق هذه الفروض حوالى مبلغ ٨٣٥ مليون جنيه عام ١٩٩١ ، وحوالى ١١١٨ مليون جنيه عام ١٩٩٥ ، وحوالى ٣٨١١ مليون جنيه عام ٢٠٠٠ ، وحوالى ١٢٠٦٣ مليون جنيه عام ٢٠٠٥ وحوالى ٣٨٤١٥ مليون جنيه عام ٢٠١٠ كما هو موضح بالجدول رقم (١/١٦) .

البديل الحادي عشر :

ويهدف الى تقدير قيمة المبانى والتجهيزات على ضوء الفروض التالية :

أ — تحقيق الاستيعاب الكامل حسب النسب المقررة فى خطة القبول .

ب — كثافة الفصل الدراسى ٣٨ تلميذا .

حـ — خفض نسب التضخم فى الاسعار الى ١٥٪ نتيجة عدم قبول فرضية ان الاسعار سوف تستمر بمعدل زيادة ٢٥٪ سنويا كما هو مقدر فى الخطة الخمسية نظرا لأن الفترة ٨٦—٨٨ شهدت ارتفاعات غير عادية فى اسعار مواد البناء بنسبة ٧٦٪ ، واستقرت بعدها عام ١٩٨٩ حتى يونيو حيث لم تتجاوز الزيادة ٩٪ .

بالاضافة الى أنه من المتوقع انخفاض نسبة التضخم خلال السنوات القادمة نتيجة الاجراءات التصحيحية الاقتصادية التى تتبعها الحكومة لاصلاح مسار الاقتصاد المصرى ، على ضوء هذه الفروض فان تكلفة الحاق طفل جديد بالتعليم الاساسى سوف تعادل ٥٢٩ جنيها تقريبا بالنسبة للمبانى (فى حالة كثافة ٣٦ تلميذ) عام ١٩٩١ ، وتكون تكلفة المبانى والتجهيزات ستعادل ١٠٥٨ جنيها ، سوف تتصاعد الى حوالى ٩٢٦ جنيها بالنسبة للمبانى وتكون تكلفة التلميذ للمبانى والتجهيزات ستعادل ١٨٥١ جنيها عام ١٩٩٥ ، سوف تتصاعد الى حوالى ١٨٦٢ جنيها بالنسبة للمبانى وتكون تكلفة التلميذ للمبانى والتجهيزات ستعادل ٣٧٢٤ جنيها عام ٢٠٠٠ ، سوف تتصاعد الى حوالى ٣٧٤٥ جنيه بالنسبة للمبانى وتكون تكلفة التلميذ للمبانى والتجهيزات ٧٤٨٩ جنيها عام ٢٠٠٥ سوف تتصاعد الى حوالى ٧٥٣٢ جنيه بالنسبة للمبانى وتكون تكلفة التلميذ للمبانى والتجهيزات ستعادل ١٥٠٦٤ جنيها عام ٢٠١٠ ، وعلى ضوء هذه الفروض سوف تبلغ التكلفة الكلية للمبانى لتحقيق هذه الفروض حوالى ٦٥٠ مليون جنيه عام ١٩٩١ ، وحوالى ٦٢٤ مليون جنيه عام ١٩٩٥ ، وحوالى ١٤٠١ مليون جنيه عام ٢٠٠٠ وحوالى ٢٩٢٣ مليون جنيه عام ٢٠٠٥ وحوالى ٦١٣٥ مليون جنيه عام ٢٠١٠ كما هو موضح بالجدول رقم (١/١٦) .

البديل الثانـــى عشــر :
وبهدف الى تقدير نفقة المبانى والتجهيزات على ضوء الفروض التالية :ـ

أ ـ تحقيق الاستيعاب الكامل حسب النسب المقررة فى خطة القبول ٠

ب ـ نجاح خطة الاصلاح الاقتصادى فى مصر بالنزول بمعدلات التضخم بوجه عام وفى اسعار تكلفة انشاء المبانى بوجه خاص الى ١٠٪ سنويا ٠

وعلى ضوء هذه الفروض فان تكلفة الحاق طفل جديد بالتعليم الاساسى سوف تعادل ٤٦٣ جنيها تقريبا بالنسبة للمبانى (فى حالة كثافة ٣٦ تلميذ) عام ١٩٩١، وتكون تكلفة المبانـــى والتجهيزات ستعادل ٩٢٦ جنيها ، . سوف تتصاعد الى حوالى ٦٧٨ جنيها بالنسبة للمبانى وتكـون تكلفة التلميذ للمبانى والتجهيزات ستعادل ١٣٥٦ جنيها عام ١٩٩٥ ، سوف تتصاعد الى حوالـــى ١٠٩٢ جنيها بالنسبة للمبانى وتكون تكلفة التلميذ للمبانى والتجهيزات ستعادل ٢١٨٤ عام ٢٠٠٠، سوف تتصاعد الى حوالى ١٧٥٩ جنيه بالنسبة للمبانى وتكون تكلفة التلميذ للمبانى والتجهيـــزات ٣٥١٨ جنيها عام ٢٠٠٥ ، سوف تتصاعد الى حوالى ٢٨٣٣ جنيه بالنسبة للمبانى وتكـــــون تكلفة التلميذ للمبانى والتجهيزات ستعادل ٥٦٦٥ جنيها عام ٢٠١٠ ، وعلى ضوء هذه الفـــروض سوف تبلغ التكلفة الكلية للمبانى لتحقيق هذه الفروض حوالى مبلغ ٥٦٩ مليون جنيه عـــام ١٩٩١، وحوالى٤٥٧مليون جنيه عام ١٩٩٥، وحوالى٨٨٢مليون جنيـــه عام ٢٠٠٠ وحوالى ١٣٧٣ مليون جنيه عـــام ٢٠٠٥ وحوالى٢٣٠٧مليون جنيه عام ٢٠١٠ ٠

ويوضح الجدول رقم (١٤) التقديرات المختلفة للانفاق الاستثمارى على التعليم الاساسى بالفـــــروض المختلفة السابقة حيث يتبين أن هناك تفاوت كبيرا فى التقديرات فطبقا لفرضية البديل الثالـــــث تبلغ حجم الاستثمارات المطلوبة لتحقيق خطة الالزام حوالى ١٦٧٧ مليون جنيه عام ٢٠١٠، بينما لو اتبعنا فروض البديل الأوّل الذى يقوم على فرض مشروع الخطة الخمسية لاصلاح التعليم فـــــان قيمة الاستثمارات تتصاعد بشكل مخيف للغاية حيث تبلغ ٢٤٥٦٧ مليون جنيه خلال العـــــام الأخير للدراســة ٠

٨ - بعض العوامل المؤثرة على الانفاق المستقبلى على التعليم الاساسى :

تضمن العرض السابق عرضا للانفاق المتوقع على التعليم الاساسى خلال الفترة ١٩٩٠/ ٢٠١٠ ويتضح من هذا العرض أن هناك تزايدا كبيرا فى الانفاق النقدى خلال سنوات الدراسة وان الانفاق المقدر على كل من الباب الاول والثانى سيتصاعد على مدار الزمن ليصل الى ٢١٫٦ مليار جنيه • اما تقديرات الانفاق على الباب الثالث وحده فتتوقف قيمها بجانب فرضية نسب الالزام وكثافة الفصل - على اتجاهات الاثمان خلال العقدين القادمين ، ويوضح الجدول رقم (٤) التفاوت بين هذه التقديرات ، فطبقا لاقل هذه التقديرات فان الانفاق على الباب الثالث وحده سوف يصل الى ٣٫٢ مليار جنيه عام ٢٠١٠ وعلى هذا فان الانفاق على التعليم الاساسى يصل الى ٢٦٫٤ مليار جنيه ، ومن الواضح أن هذه الارقام تعكس الانفاق على التعليم الناتج من التغيرات فى اعداد السكان وحدها • ولم تتعرض الدراسة لتقديرات الانفاق الناتجة من ضرورة تحسين العملية التعليمية وهو امر من الصعب تجاهله • ان تحليل أوجه الانفاق على التعليم فى مصر يوضح وجود ثلاثة عوامل على الاقل تبين ضرورة زيادة الانفاق على التعليم فى المستقبل سنتناولها فى ايجاز فيما يلى :-

١/٨ تدهور الانفاق الحقيقى على التعليم :

نظرة سريعة على المخصصات المالية للانفاق على التعليم فى مصر توضح تصاعد الانفاق على التربية والتعليم خلال العشر سنوات الماضية • فقد ارتفعت هذه المخصصات من حوالى ٣٣٨ مليون جنيه عام ١٩٧٩ الى اكثر من ٦٨٨ مليون جنيه عام ١٩٨٣/١٩٨٢ ثم الى اكثر من ١٠٣٥ مليون جنيه عام ٨٦/٨٥ والى حوالى ١٥١٢ مليون جنيه فى موازنة عام ٨٩/٨٨ •

أى انه خلال العشر سنوات الماضية تضاعف الانفاق على التعليم حوالى ٣٫٩٥ مره• وقد يبدو للبعض ضخامة هذه المخصصات ، ولكن الصوره قد تختلف كثيرا اذا نظرنا الى نسبة مايخص للانفاق على التعليم الى اجمالى الانفاق فى الموازنة العامه خلال نفس الفترة ، فالانفاق على التعليم عام ٨٣/٨٢ لم تتعد نسبة ٤٫٧٪ انخفضت الى ٤٫٣٪ فى العام المالى التالى، ورغم ارتفاع هذه النسبة عامى ٨٥/٨٤ الا أنها لم تتجاوز ٥٪ ، ٥٫٣٪ على التوالى ، ومع اهتمام الدولة بالتوسع فى التعليم الاساسى وتحسين مستوى الخدمة من المتوقع أن يزداد نصيب

الانفـاق على التعليم الاساسى من الموازنة العامـــة ٠

٨/٢ ضآلـة الانفاق الجارى والاستثمـارى :

ان تحليل مكونات الانفاق على التعليم خلال الفترة الماضية ، توضح أن الانفـاق علـــى الأجور والمرتبات (الباب الأول) يمثل النصيب الاكبر ٠ وان هذا النصيب يتجه الى التزايـــد بينما أوجه الانفاق الاخرى لاتمثل الا نسبة ضئيلة ٠ فنصيب الأجور والمرتبات من الانفاق الكلـى ارتفـع من حوالـى ٨٥٪ عام ١٩٧٩ الى حوالى ٨٧٪ عام ١٩٨٣/١٩٨٢ ثم الى اكثر مـــن ٩١٪ ، ٩٢٪ خلال عامى ١٩٨٨/٨٧، ١٩٨٩/٨٨ على التوالى ٠

ان ضآلـة المبالغ المخصصة للانفاق الجارى والاستثمارى توضح مدى تدهور خدمـة التعليم فى مصر ٠ فالواقـع يكشف أن عددا كبيرا من المدارس ليس لديها مخصصات للانفاق الجارى غيـــر الأجور والمرتبات وعدم صلاحية الكثير من الابنية التعليمية وعدم كفاية الابنية المدرسية٠(١٤) حيث يستخدم البناء الواحد اكثر من فترة مما يترتب عليه قصر اليوم الدراسى ، فطبقا لبيانـــات وزارة التربية والتعليم يوجد ٤١٤٤ مدرسة فى مراحل التعليم المختلفة ليس لها مبنى خـاص وهـــذا مايزيد من اللجـوء الى نظام الفترتين والثلاث فترات وأن المدارس ليست جميعهـا صالحـــة للاستعمـال والصالـح منها لايتعدى نسبته ٦٢٪ ، بالنسبـة للمرحلة الأولى كان عدد الأبنيـــة المدرسية عام ١٩٨٥/٨٤م ٥٤٢٢ مدرسة وغير الصالحة ٩٥٩ مدرسة وغير المزودة بالكهربـــاء ٣٦٣٣ مدرسة وغير المزودة بمياه الشـرب ٧٣١ مدرسـة والمدارس التى تنقصهـا المرافـــق الصحيـة ٣٣٥ مدرســة ٠

٨/٣ انخفاض نصيب وحدة النفقة من الانفـاق :

ان تحليل بيانات نفقة التلميذ (وحدة الانفاق) توضح زيادة هذه النفقة على مدار الزمـن (ملحق رقم ٣) ، ولكن هذه الزيادة لاتعنى زيادة حقيقية فى وحدة الانفاق ٠(١٥)

فمن المعلوم ان معدلات عدد التلاميذ لكل مدرس وعدد التلاميذ فى كل فصل تلعب دورا هاما فى تحديد هذه النفقة ، فزيادة معدلات القبول قد لايكون لها أى تأثير على جملة الانفاق اذا ماتم رفع المعدلات المشار اليها ، وتبعا لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ارتفعت نسبة التلاميذ فى الفصول بمعدل ٧ر٧٪ سنويا خلال الفترة ١٩٨٧/٨١ ٠

فاذا اضفنا الى ذلك التدهور فى القيمة الحقيقية للنقود نتيجة الارتفاع المستمر فى الاثمان لاتضح لنا أسباب تدهور الخدمة التعليمية فى مرحلة التعليم الاساسى ٠ وللكشف عن مدى التدهور فى خدمة التعليم الاساسى نكتفى بالاشارة الى أن نفقة التلميذ فى المرحلة الأولى ٨٩/٨٨ بلغت ٣٤ جنيها للذكور و ٣١ جنيها للاناث ، وقد انخفضت هذه النفقة نتيجة التوسع فى القبول الى ٢٣ر١٦ جنيها عام ١٩٧٥/٧٤ بالاسعار الجارية ، (١٦) وعليه فان ادخال عنصر تحسين الخدمة التعليمية يتطلب اعادة النظر فى التقديرات للانفاق على الباب الثانى والباب الثالث من الموازنة العامة ٠

٨/٤ الضغوط المالية على ميزانية التعليم :

يتضح من نتائج تقدير الانفاق على التعليم الاساسى ، ان هذا الانفاق سيتصاعد ليصل – تبعا لاسلوب القياس – الى مابين اكثر من خمسة مليارات أو سبع مليارات نتيجة لزيادة السكان وحدها ٠ فاذا اخذنا فى الاعتبار أن اعتمادات وزارة التربية والتعليم تمثل حوالى ٥٪ من اعتمادات الانفاق خلال العام المالى ٨٩/٨٨ ، فان هذا يعنى ان الانفاق الكلى فى الموازنة يجب أن يتضاعف اكثر من عشرين ضعفا للمحافظة على نسبة الموارد النقدية المخصصة للتعليم الالزامى عام ٢٠١٠ ٠

وفى ظل التوجهات الداخلية والخارجية التى تطالب بتخفيض الانفاق الحكومى يثار سؤال عما اذا كان الاقتصاد المصرى يستطيع أن يدبر هذه الموارد فى المستقبل ؟ أو سيواجه التعليم بصفة عامة ، والتعليم الاساسى بصفة خاصة ازمة موارد فى المستقبل ؟ ثم ماهى نوعية الخدمات التعليمية التى يجب أن تقدمها وتمولها الدولة فى المستقبل ؟ (١٧)

ان الاجابة على هذه الاسئلة من الصعوبة بمكان ، واقصى مايمكن تقديمه فى هذه الدراسة هو رصد الاتجاهات والتغيرات والتحولات التى تحدث وتؤثر على تخصيص الموارد للتعليم فى المستقبل ، وان يتم تقيم العوامل الرئيسية الفعالة التى يمكن أن تؤثر على تخصيص الموارد للتعليم فى المستقبل ·

ويمكن تقسيم هذه العوامل خلال العقدين القادمين الى نوعين :

النوع الأول : وهو مجموعة العوامل المحددة لقدرة الاقتصاد المصرى على تخصيص موارد الانفاق الحكومى ، وبالتالى فهى تؤثر على تخصيص الموارد لقطاع التعليم باعتباره جزءا من الانفاق الكلى للحكومة ويمكن تقسيم هذه العوامل بدورها الى قسمين : الأول يعمل على زيادة الموارد مثل زيادة الايرادات الحكومية ، وجذب المزيد من المساعدات الخارجية وتخفيض وحدة النفقة للعملية التعليمية · والثانى يعمل على تخفيض الموارد وانكماشها يعكس التدهور فى توقعات النمو الاقتصادى فى المستقبل ، الناتجة عن عوامل خارجة عن الاقتصاد المصرى ، ومرتبطة الى حد كبير بالتوقعات التشائمية للاقتصاد العالمى مثل تدهور معدلات التبادل الدولى ، وتدهور اسعار الصرف ، وزيادة أعباء خدمة الدين ، وتصاعد شروط الاقراض الدولى Canditionatty وتدهور المساعدات الخارجية ·

النوع الثانى : وهو مجموعة العوامل التى تؤثر على أولويات تخصيص الموارد للتعليم بصفة عامة وتخصيص الموارد بين مراحل التعليم بصفة خاصة · وهى تعكس القرارات الداخلية بتخصيص الموارد على أوجه الانفاق المختلفة على الصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى ، والقطاعات الانتاجية مثل

الزراعة والصناعة والنقل والاسكان وكذلك تخصيص الموارد بين مراحل التعليم المختلفة : الالزامى والثانوى والتعليم العالى وعليه فان هذه العوامل تحدد الرغبة Willingness فى تخصيص الموارد للتعليم . ويمكن تقسيم هذا النوع بدوره الى قسمين الاول يعمل على زيادة الرغبة فى تخصيص الموارد للتعليم مثل زيادة السكان والنقص فى الايدى العاملة المتعلمة وزيادة الطلب الاجتماعى على التعليم وضغوط مجموعات المصالح Lobbies أما القسم الاخر فيعمل على الحد وتخفيض الرغبة فى توجيه الموارد للتعليم مثل زيادة البطالة بين المتعلمين وهجرة العمالة المتعلمة الى الخارج .

وهاتان المجموعتان المؤثرتان على الانفاق على التعليم ، ليستا منفصلتين ففى العوامل التى تظهر فى مجموعة ، قد تظهر فى المجموعة الثانية اذا ماتغيرت الظروف فمثلا تصاعد شروط الاقراض الخارجى قد يؤثر فى القدرة على تخصيص ايرادات للانفاق على التعليم ، كما قد يؤثر أيضا على مناخ اتخاذ القرارات داخل الجهاز الادارى عند وضع أولويات الانفاق ، وبالمثل قد يكون لبعض العوامل اثار جانبية وسلبية على القدرة أو الرغبة فى توجيه الموارد للتعليم فى نفس الوقت . وعن أهمية هذه العوامل فهى تتوقف على الاوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة . ولما كان أحد أهداف هذه الدراسة هو كيفية تدبير الموارد للتعليم فى المستقبل ، فاننا سنركز على بعض العوامل الرئيسية التى تعمل على تقليل كل من القدرة والرغبة فى توجيه الموارد للتعليم . أما العوامل التى لها اثار على الاتجاهين سنتعرض لها ضمن العوامل المؤثرة على الرغبة فى توجيه الموارد للتعليم .

٩-١ أهم العوامل المحددة للقدرة على توجيه الموارد للتعليم :

يعتبر معدل النمو والزيادة فى الدخل القومى ، من أهم العوامل المحددة لموارد الدولة . ومما لاشك فيه أن التوقعات والتنبوات بما سيحدث لمعدلات التنمية فى مصر سيكون لها أثر هام فى تحديد القدرة على توجيه الموارد . ومصر كغيرها من بلدان العالم الثالث تتأثر بمعدلات النمو التى تحدث فى الاقتصاد العالمى . ومما لاشك فيه أن توقعات النشاط الاقتصادى فى العالم توضح أنه لاتكاد توجد دولة فى العالم يمكنها أن تستمر فى توجيه نصيب كبير ومتزايد من مواردها المتاحة الى التعليم دون أن يؤدى ذلك الى حدوث ضغوط واختلالات حادة فى الاقتصاد القومى والمجتمع (١٨) . ان التدهور المحتمل فى الاقتصاد العالمى خلال التسعينات يمكن أن يؤثر

على الدول النامية ومصر من خلال اربعة عوامل على الاقل وهى انخفاض الدخل الحقيقى من التجارة الدولية ، وارتفاع الاسعار واعباء خدمة الديون وزيادة الشروطية الدولية ، وانخفاض حجم المساعدات الانمائية .

١/٩ تدهو الدخل من التجارة الخارجية :

أصبح الاقتصاد المصرى اكثر حساسية للتغيرات الاقتصادية العالمية نتيجة تبنى متخذى القرار السياسى لسياسة الانفتاح الاقتصادى . ولقد كانت معدلات أداء الاقتصاد المصرى فى أواخر الثمانينات انعكاسا للازمة التى يمر بها الاقتصاد العالمى وتشير البيانات الى بعض المؤشرات الدالة على ذلك . فقد تدهور معدل التبادل الدولى لمصر من ١١٨ عام ١٩٨١ الى ٦٨و ٧٢ عامى ١٩٨٦ و ١٩٨٧ على التوالى .(١٩) وقد صاحب هذا التدهو انخفاضا فى معدلات النمو الاقتصادى من ١ر١٠٪ خلال عام ١٩٨٢/٨١ ليصل الى ٧ر٢٪ و ٥ر٢٪ خلال عامى ١٩٨٦/٨٥ ، ٨٦/ ١٩٨٧ التوالى (٢٠) ، وترتب على ذلك انخفاض معدل الزيادة فى الدخل القردى الحقيقى ليصل الى ٣ر٪ و ٢ر٪ خلال عامى ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ على التوالى مقابل ٤ر٧٪ خلال عام ١٩٨١.(٢١)

وتبعا لتقرير البنك الدولى عن الحقية القادمة يقرر أن بقاء سياسات البلدان الصناعية على ماهى عليه سيؤدى الى تباطؤ التجارة الخارجية للدول النامية ومعدلات التبادل الدولى للدول النامية ، كما أن تحويلات الموارد الصافية السلبية ستواصل استنزاف الموارد المالية من البلدان المثقلة بالديون (٢٢). ومن ثم فان قبول هذه التوقعات يعنى أن الاقتصاد المصرى سيواجه مصاعب اقتصادية فى المستقبل ، مما سيؤثر على الدخل القومى بصفة عامة ، وايرادات الدولة بصفة خاصة .

٢/٩ أعباء الديون الخارجية :

أصبحت مشكلة أعباء الديون الخارجية تمثل عبأ ثقيلا على الاقتصاد المصرى بصفة عامة والموازنة العامة بصفة خاصة . ففى خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٨٦ ارتفع اجمالى الديون الخارجية لمصر من ٦٣ر٣ مليار جنيه عام ١٩٧٤ لتصل الى حوالى ٦ر٣٨ مليار جنيه عام ١٩٨٦/٨٥ ،

كذلك ارتفعت نسبة الدين الخارجي الى الناتج القومى الاجمالى بالاسعار الجارية من ٤٦٫٨٪ الى ١٣٪ خلال الفترة المشار اليها مما يدل على زيادة الاعتماد على الخارج مع تزايد معدل نمو الاقتصاد القومى ، أما عن قيمة خدمة هذا الدين فقد ارتفعت من ٥٢٧ مليون جنيه عام ١٩٧٠ الى حوالى ٥٦٠٠ مليون جنيه عام ٨٦/٨٥ الى اكثر من عشرة اضعاف . (٢٣)

اما عن توقعات اعباء الديون الخارجية على الاقتصاد المصرى فانه من المقرر بعد اسقاط الديون العسكرية للولايات المتحدة الامريكية ، بالاضافة الى اسقاط ديون دول الخليج والمملكة العربية السعودية والكويت ، تخفيف الاعباء وتوفير قدر لابأس به من الموارد يمكن ان يوجه الى موازنة التعليم ، كذلك فان هذه الموارد من الممكن أن تزداد اذا ماتمكنت الحكومة من تنفيذ الاصلاحات التى اتفقت مع صندوق النقد الدولى على ادخالها ، وهذا الاتفاق يتبع اسقاط ٥٠٪ من ديون مصر البالغة اكثر من ٢١ مليار جنيه لدول أوروبا الغربية . وتجدر الاشارة الى أن قبول هذه التنبؤات يعنى أن قدرة الاقتصاد المصرى على توفير موارد أولية للموازنة لن تواجه بصعوبات كثيرة فى المستقبل القريب .

٣/٩/٣ تصاعد شروط الاقتراض : Conditionality

اثرت التغيرات فى السياسة الداخلية للدول الصناعية الغربية على المناخ الدولى لتقديم القروض والمساعدات ، فقد اتجهت سياسة هذه الدول الى العمل على :-

أ - احتواء التضخم الداخلى من خلال الحد من الانفاق الحكومى .

ب - الرقابة على اقتراض الحكومة .

حـ - تحرير الاقتصاد الداخلى من ادارة الدولة ، وضرورة ان تتحدد الاثمان بقوى السوق .

د - بيع الاصول المملوكه للدولة وهو مايعرف بـ " بالتخصيص أو الخصخصة ". Privitization

هذه التغيرات انعكست على برامج التكيف التى يعرضها صندوق النقد الدولى فى الدول النامية ، ومنها مصر ، عند جدولة الديون وتقديم قروض جديدة ، ومما لاشك فيه أن قبول مصر لكثير من شروط البنك الدولى يوضح صعوبة الحصول على القروض الخارجية ، وبالتالى قلة الموارد المتاحة للموازنة ، كذلك من الصعب توقع كيفية استجابة لمطالب الصندوق ، قصيرة الأجل ، بتخفيض العجز فى الموازنة الجارية دون أن ينعكس ذلك بشكل مباشر على تخفيض الموارد المخصصة

للتعليم ، لكن يمكن القول بوجه عام أن التدهور المتوقع فى حجم القروض الخارجية ، والضغوط الخارجية لضغط الانفاق العام ، يعنى أن الموارد الحالية للتعليم سوف تواجه منافسة متزايدة من سائر القطاعات الاخرى التى كانت تستخدم القروض الخارجية .

٤/٩ المعونات الخارجية :

تلعب المعونات دورا هاما فى زيادة الموارد اللازمة لتمويل الانفاق الحكومى فى الدول النامية ، وتعتبر مصر من اكبر دول العالم التى تتلقى المعونات ، فقد بلغت ماتلقته عام ١٩٨٤ حوالى ١٧٦٩ مليون دولار تناقصت الى ١٦٦٧ مليون دولار عام ١٩٨٦ . (٢٤)

اما عن توقعات اتجاهات هذه المعونات فهى لاتبدو مشجعه . ففى ظل المصاعب الاقتصادية فى الدول الصناعية الكبرى ، بالاضافة الى الاهتمام الغربى بمشاكل التحول فى دول شرق أوروبا والاتحاد السوفيتى ، فانه من المتوقع أن تعانى الدول المتلقية للمساعدات بوجه عام نقصا كبيرا فى المعونات . غير أن التغيرات السياسية بعد حرب الخليج تجعل المساعدات الموجهة الى مصر استثناءا من هذه القاعدة ، كذلك فان هناك شعورا عاما فى الدول النامية بأن المستويات الحالية للمعونات غير كافية ، ولابد أن تلعب الجهود الذاتية فى الدول النامية دورا اكبر لحل الازمات المحلية . (٢٥) وعليه فمن المتوقع فى ظل توقعات المساعدات الخارجية أن تواجه طلبات التعليم من الموارد القومية فى مصر منافسة متزايدة من طلبات سائر القطاعات الاخرى مثل الصحة والزراعة والصناعة والمرافق العامه .

٥/٩ الرغبة فى تخصيص الموارد :

فى ظل تقديرات الموارد المخصصة للتعليم خلال العقدين القادمين ، فان تدبير موارد كافية لتغطية احتياجات وتحسين خدمة التعليم الاساسى يعتبر امرا صعبا . مما يتطلب اعادة النظر للتوفيق بين أهداف التعليم الاساسى وحجم الموارد المتاحة ويمكن أن يتحقق ذلك التوفيق بأساليب ثلاثة هى :-

- تعديل المعاملات الفنية .
- تغيير أهداف التعليم الاساسى .
- تحصيل جزء من أعباء التمويل لمراحل التعليم الاخرى .

ولما كانت المعاملات الفنية هى من الامور المرتبطة بالعملية التعليمية ، وان هدف تطبيق التعليم الاساسى هو اختيار " سياسى " فانه لايوجد الا امرا واحدا هو اعادة تخصيص مـــوارد التعليم ككل لصالح مرحلة التعليم الاساسى الالزامى ويمكن تغطية أوجه القصور فى الموارد بالنسبة لمراحل التعليم العالى والتعليم المتوسط • وهناك العديد من العوامل التى تدعم هذا الـــرأى سنتناول أهمها فيما يلى :-

١/٥/٩ زيادة البطالــة المتعلمـــه :

شهد سوق العمل فى مصر ، منذ نهاية الستينات ، تحولا من العجز فى القوى البشرية المتعلمه الى الفائض المتزايد فى هذه القوى ، وتعكس ظاهرة البطالة المتعلمة زيادة عدد خريجـى التعليم العالى والمتوسط وعدم قدرة الاقتصاد المصرى على خلق وظائف جديدة ، نظـــرا لأن مخرجات النظام التعليمى تنمو بمعدل يفوق معدل النمو فى الاقتصاد القومى •

ففى الوقت الذى لاتزداد فيه فرص التوظف فيما يعرف بالقطاع الحديث الذى يستوعـــب العماله المتعلمــة ، تزداد قوائم انتظار ترشيحات وزارة القوى العاملة ، وكلما طالت فتـــرات الانتظار برزت ظاهرة اخرى وهى قبول خريجى الجامعات لوظائف لاتتوافق مع تأهيلهم العلمى •

ورغم الاموال التى انفقت على التعليم العالى والمتوسط الأن ظاهرة التعطل بين المتعلمين ، وانتشارها اصبحت تمثل قلقا واحباطا واسعا بين الطلاب واسرهم من جهة • كما اصبحت مصـدرا لعدم الاستقرار السياسى للنظام القائم ، من جهة أخرى رغم الاموال التى انفقت على التعليم • لـــذا فان البطالة المتعلمه تمثل احدى العوامل الهامة فى الرغبة للتوسع فى التعليم العالى والمتوســط مما يدعو الى تخفيض الانفاق عليهما •

٢/٥/٩ الهجــرة الخارجيــة :

تشهد مصر منذ بداية السبعينات تدفقا خارجيا للعماله فالبعض يسعى لتحقيق فرص التقـدم التى لاتتوافر محليا ، والكثرة تجذبها الدخول المرتفعة فى الخارج • ان ارقام المصريين العاملين فى الخارج من الصعب التعرف عليها نظرا لصعوبة التفرقة بين الهجرة المؤقتة والهجرة الدائمة •

واذا كان البعض ينظر الى هذا الانتقال كنوع من التصدير المربح ، وليس استنزافا لقـــوة

العمل ، وان تحويلات المصريين فى الخارج تلعب دورا هاما فى دعم ميزان المدفوعات والاقتصاد المصرى ، بالاضافة الى تخفيف حدة مشكلة البطالة المتعلمة ، فان توقعات الهجرة فى المستقبل تتسم بالتشاؤم ، ويرجع ذلك الى تقلص فرص الوظائف فى الاقطار المنتجة للنفط كنتيجة للتدهور المتوقع فى الاقتصاد العالمى ، واستكمال هذه الدول لكثير من بناء البنية الاساسية بالاضافة الى المنافسة التى يواجهها المصريون من العمالة الاسيوية الرخيصة يضاف الى ذلك ان فرص الهجرة الى الدول المتقدمة اصبحت محدودة مع تصاعد شروط الهجرة فى هذه الدول .

٩/٥/٣ المغالاه فى متطلبات الوظائف : Qualification escalation

ان متابعة اعلانات الوظائف خلال العشر سنوات الماضية توضح اتجاه رجال الاعمال الى زيادة متطلبات التعليم للوظائف المعلن عنها بغض النظر عن احتياجات أداء الوظيفة. وظاهرة المغالاه ليست قاصره على مشروعات القطاع الخاص وحده ، بل ان كثيرا من مشروعات القطاع العام تسير فى هذا الاتجاه حيث يوجد مهندسون ، اطباء ، محاسبون يشغلون وظائف لاتحتاج الى مؤهلاتهم العلمية .

واذا كانت المغالاه فى متطلبات الوظائف ، فى ظل ظاهرة البطالة المتعلمة تعنى الحصول على أفضل نوعية من العمل بأقل نفقة الا أنه من وجهة نظر الاقتصاد القومى فان هذه المغالاه تعنى ارتفاع النفقة الحكومية لتقديم النوعيات المختلفة من قوة العمل . ومما لاشك فيه ان ظاهرة المغالاه فى متطلبات الوظائف يمكن أن تستخدم فى تبرير عدم توجيه الموارد للتعليم غير الالزامى لوقف تزايد هذه الظاهرة ، ومايترتب عليه من توافر مزيد من الموارد لدعم التعليم الاساسى .

٩/٥/٤ تدهور مستوى الخريجين :

احد مساوىء التوسع السريع فى التعليم هو انخفاض المستوى العلمى للخريجين نتيجة انخفاض نصيب الطالب من الموارد الحقيقية . وان العملية التعليمية قد تحولت من التعليم " لأداء مهام الوظائف " الى التعلم بغرض " الحصول على الوظائف " واذا كان الكثير من الأحكام على مستوى التعليم تقوم على أساس مقارنته بمستوى التعليم فى الماضى وان كان ذلك حكما غير موضوعيا الا أنه يعتبر عاملا هاما عندما يرتبط الامر بالرغبة فى توجيه الموارد للتعليم العالى والمتوسط .

٩/٥/٥- التعليم والانتاجيـــة :

ان جوهر نظرية رأس المال البشرى تقوم على أساس أن مزيدا من الاستثمار فى قطـــاع التعليم يعنى مزيدا من العائد ، غير أن العلاقة بين التعليم والعائد لايمكن تبريرها الا بزيادة الانتاجية مع مزيد من التعلم وهناك العديد من الدراسات والبحوث التطبيقية لتأكيد هذه العلاقة، الا أن المشاهدات فى مصر اوضحت ان اكثر اصحاب الدخول ارتفاعا اقلها تعليما . وفى الحقيقـة ان العلاقة بين التعليم والانتاجية اصبحت امرا معقدا والاعتماد على البيانات هو فى الغالـــب أمر تقديـــرى .

وعندما يثور الشك حول علاقة التعليم بالانتاجية فانها تخلق مناخا يعادى التوسع فـــى تقديم خدمة التعليم غير الالزامـــى .

٩/٥/٦. اتجاه الدوله الى الأخذ بنظام السوق (تدبير الموارد من خلال القطاع الخاص) :

ظل تعليم المصريين حتى بداية القرن التاسع عشر حرا يتكون من بعض الكتاتيب الاهلية فـــى القرى وبعض المدارس الملحقة بالمساجد الى جانب الجامع الازهر فى القاهـــرة وكانت الكتاتيـــب تمثل التعليم الأولى والأزهر يمثل التعليم العالى وقد رحبت الدوله العثمانية بالارساليات التعليميـــة وخولت لجماهير الطوائف الدينية والمذهبية من غير المسلمين حق تأسيس المدارس واداراتهـــــا . وكانت الطائفية هى السمه الغالية على تلك المدارس غير أنها تطورت وتحولت الى مناطق تعليميـــة عصرية . ورغم اتجاه الدولـــــه فى عصر محمد على الى التعليم الحديث وانشائها المـــــدارس المدنية فقد ظل هناك تعليم حر أولى لايخضع لرقابة الدولة وسلطاتها .

وقد لقى التعليم الأولى الحر المتمثل فى الكتاتيب الاهلية فى عهد اسماعيل كل تشجيـــع وعناية سواء من حيث حث الاهالى على انشاء الكتاتيب من اموالهم الخاصة أو وضع بعض الشـــروط من أجل رفع مستوى تلك الكتاتيب كما شجع سعيد واسماعيل المدارس الأجنبية ومنحها كافـــة التسهيلات التى تساعد على أداء رسالتها وبدءا من عام ١٨٧٨ أنشئت الجمعية الخيرية الاسلاميـــة مدارس حره حديثة للمرحلة الابتدائية والثانوية ، وقد انتشرت هذه المدارس نتيجة زيادة الوعـــى بالتعليم ولمواجهة سياسة الحكومة التى كانت تهدف الى تغيير التعليم واغلاق المعاهد فى عهـــد عباس واسماعيـــل .

والمتتبع لتاريخ التعليم فى مصر يجد أن التعليم الحر قد لعب فى بلادنا دورا لاينكر فى الحركة الوطنية ففى خلال فترة الاستقلال الجزئى وجدت المدارس الحرة مجالا رحبا للتوسع والانتشار ، وزادت هذه المشاركة خلال الفترة ١٩٢٣، ١٩٥٢ نتيجة اهتمام الحكومة بهذا التعليم ودعمها المادى له ولايضاح مدى مساهمة هذا القطاع فانه يكفى الاشارة الى عدد المتقدمين من المدارس الحرة الى الشهادة الابتدائية حيث بلغ عددهم ٥٥٥٣ تلميذ مقارنة ب ٣٠٤٢ تلميذا تقدموا من المدارس الحكومية عام ١٩٢٦ (٢٥) وتقدم للمدارس الثانوية بقسميها سنة ١٩٣١ ٤٥٣٥ طالب من المدارس الحرة مقابل ٤٠٨٥ طالب من المدارس الاميرية . (٢٦)

وقد أدت هذه التغيرات السياسية والاجتماعية التى اعقبت ثورة ٢٣ يوليو الى تدهور دور القطاع الخاص فى مجال الانشطة السلعية وانعكس ذلك ايضا على تدهور مشاركة القطاع الخاص فى النظام التعليمى . حيث بلغت نسبة المقيدين بالتعليم الخاص فى الحلقة الابتدائية ٩ر٥٪ عام ٩٠ ، ٣ر٢٪ فى الحلقة الاعدادية فى نفس العام (٢٧). كذلك فان نظرة سريعة على نسبة المدارس والاقسام من القطاع الخاص بالحلقة الأولى بالتعليم الاساسى ، فاننا نجد تدهورا مستمرا خلال السبعينات كانت هذه النسبة فى عام ٧٢/٧١ ، ٢ر٩٪ وصلت الى ٣ر٥٪ عام ٨١/٨٠، ورغم التناقص النسبى فى نسبة المدارس والفصول فان نسبة المستجدين بالصف الأول الابتدائى قد تزايد من ٧ر٣٪ عام ٧٢/٧١ الى ٤ر٥٪ عام ٨٢/٨١ واستمرت هذه النسبة عام ١٩٨٨/٨٧ . أما فى المرحلة الثانية للتعليم الاساسى فان نسبة المدارس الاعدادية الخاصة اخذت فى التناقص تدريجيا منذ منتصف السبعينات فقد بلغت ٦ر٣٩٪ عام ٧٧/٧٦ الى حوالى ٨ر٢٦٪ عام ٨١/٨٠ وعلى خلاف ماحدث بنسبة المستجدين فى الحلقة الأولى فان نسبة المستجدين للسنة الأولى فى المرحلة الثانية (الاعدادى) فقد تدهورت من ٥ر١٤٪ عام ٧٢/٧١ وتناقصت منذ منتصف السبعينات لتصل الى ٦٪ عام ٨١/٨٠. وقد أدت التحولات السياسية والاقتصادية فى مصر منذ بداية الثمانينات الى اكتساب الدعوة الى ظاهر التحول الى القطاع الخاص قبولا واسعا فى مصر ، بعد نجاح وانتشار هذه الظاهرة لاصلاح الهياكل الاقتصادية فى الدول النامية بصفة عامة والدول المدنية بصفة خاصة . وهناك اتجاهين حول تطبيق مفهوم التحول الى القطاع الخاص فى السياسة التعليمية يمكن ايجازهما فيما يلى :ـ

<u>الاتجاه الأول</u> : يرى أن تواجد الحكومة أمر جوهرى وان تطبيق اليات السوق فى تحديد الطلب

على التعليم يعنى اشباع هذا الطلب من خلال الحكومة أو القطاع الخاص أو فى مشاركة بينهما .
وجوهر هذا الاتجاه هو تحقيق التنافس بين الحكومة والقطاع الخاص بهدف تحقيق مزيد من رقابة
(المستفيدين) على مستوى وكفاءة الخدمة .

الاتجاه الثانى : ويرى دور محدود للدولة يقتصر على مجرد خدمة التعليم ويدعو الى تشجيع القطاع الخاص ، ويتركز دور الدولة فى توفير الاستثمارات اللازمة من خلال تقديم القروض باسعار فائدة منخفضة للقطاع الخاص .

وقد اتخذت الحكومة المصرية خطوات كبيرة حول تطبيق التحول الى القطاع الخاص خلال السنوات الأخيرة غير أنها اقتصرت على قطاع الانتاج وعلى بعض القطاعات الانتاجية والخدمية (الصحة والنقل والمواصلات ...)

ولم تمس حتى الان قطاع التعليم . ونظرا الى أن تقديرات الدراسة للموارد اللازمة لتحقيق أهداف خطة الدولة الخاصة بالتعليم الاساسى فان الامر يحتاج الى اتخاذ اجراءات غير تقليدية لتوفير موارد كافية لتنفيذ هذه الأهداف . ومن أهم هذه الاجراءات : محاولة تطبيق ظاهرة التحول الى القطاع الخاص على مجال التعليم فى مصر ، بغرض تخفيف الضغوط على موارد الدولة . وفى هذا المجال هناك ثلاث اتجاهات يمكن تنفيذها خلال المرحلة القادمة .

أولا : يركز هذا الاتجاه على زيادة مشاركة القطاع الخاص فى تمويل الانفاق على المدارس الحكومية . وتتمثل هذه المشاركة فى توسيع المساهمة المباشرة للمشروعات الخاصة والمشروعات العامه فى تمويل انشاء المدارس الفنية والتجارية والزراعية لاعداد حاجتها من الفنيين المهرة (تجربة المعهد العالى للتكنولوجيا والادارة فى مدينة العاشر من رمضان - المدارس الفنية التابعة للمصانع الحربية ومصانع الغزل والنسيج - بالاضافة الى المعاهد العالية مثل كلية الدراسات التعاونية والمعاهد العليا للخدمة الاجتماعية والمدارس والمعاهد الفنية).

ان زيادة المساهمة المباشرة لهذا القطاع سوف تساعد الحكومة على تحويل الموارد التى كانت توجهها الى هذا النوع من التعليم واعادة تخصيصها الى الانفاق على التعليم الاساسى .

ثانيا : وتتمثل المساهمة غير المباشرة للمشروعات الخاصة والعامة من خلال قيام الحكومة بفرض ضريبة على هذه المشروعات فى نفقة التعليم الاساسى التى قدمت الى هذه الفئات وهذه النوعية من الضرائب تطبق فى بعض البلدان مثل جمهورية المجر . وقد تكون الضريبة ليست مجمل

الاجور بل يمكن أن تكون نسبة من قيمة الواردات ٢-٣٪ للمساهمة فى نفقات التعليم الاساسى كما يحدث فى كثير من البلدان ومنها المملكة الاردنية الهاشمية التى تستخدم هذه الضريبة فى تمويل التعليم العالى .

ثالثا : قيام الحكومة بتحميل المستفيدين من خدمة التعليم جزء أو كل النفقات . وفى هذا المجال نذكر :-

أ - التوسع فى مدارس اللغات فى التعليم الاساسى خاصة أنها تجد قبولا كبيرا لدى الموظفين من حيث الاسعار اذا ماقورنت بالاسعار التى يقدمها القطاع الخاص.

ب - قيام الحكومة بانشاء أو بتمويل بعض المدارس الثانوية لتقديم خدمة مميزة لمدارس اللغات وخاصة أن الطلب على هذا النوع من التعليم مرتفع .

ح - انشاء مدارس فنية على مستوى عال لاشباع حاجة السوق المحلية من الخريجين ذوى المهارات العالية خاصة اجاده اللغات الاجنبية واستعمال الحاسبات الالكترونية .

د - اعادة النظر بشكل جذرى فى الرسوم التى يسددها الطالب خلال مرحلة التعليم العالى فلا يعقل ان تكون النفقات التى يسددها الطالب حتى الوقت الحالى فى حدود سبعة جنيهات بينما سيواجه التعليم الاساسى ازمة حقيقية تتمثل فى زيادة كثافة الفصول وتعدد الفترات الدراسية وتدهور الأبنية التعليمية .

الهوامـــــــــــش

١- وزارة التربية والتعليم قانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون التعليم .

٢- للتعرف على مزايا النماذج المحددة انظر : راما لنجاابر ١٩٨٦، ص١٩ .

٣- سمير لويس سعد : تقديرات الاعداد المستقبلية للتلاميذ المقيدين بكل صف فى التعليم قبـــل الجامعى حتى عام ٢٠٠٠ ، ص ١٩٨٥

٤- المرجع السابق ، من ص.ص ٣١-٣٤

٥- سمير لويس سعد : مدى ملائمة المبانى المدرسية عند تعميم تطبيق التعليم الاساسى.

٦- انظر جدول رقم (٢) ملاحـق

٧- انظر جدول رقم (٤) ،،

٨- انظر جدول رقم (٧) ،،

٩- انظر جدول رقم (٩) ،،

١٠- حمدى احمد العنانى ، الاعباء التمويلية العامة لتطبيق سياسة التعليم الاساسى خـــلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ ، بحث منشور كلية التجارة - جامعة حلوان ، ١٩٩٠ .

١١- مشروع الخطة الخمسية لاصلاح التعليم فى مصر ٨٧/٨٨ - ٩١/١٩٩٢ ص ٤

١٢- المرجع السابق ، ص ٤

١٣- نشرة البنك الاهلى المصرى ١٩٨٩ ، العدد ٤٢ رقم ١/٢ ص ٩٧ (شهدت سنة ١٩٨٨ زيادة غير عادية فى مستوى اسعار المبانى) .

١٤- كومز ، ١٩٨٧ ، مقدمة بقلم عبد العزيز القوصى ، ص ٩

١٥- اكاديمية البحث العلمى ، ١٩٨٦ ، ص ١٣

١٦- كومز ١٩٨٧ ، ص ١٧٧

١٧- بنك مصر ، ١٩٨٧ ، النشرة الاقتصادية ، ص ٦٦

١٨- UncTAD 1988 P.543.

١٩- Ibid P 430

٢٠- Ibid P. 43 /

٢١- البنك الدولى ١٩٨٨ : ص ٥٣

٢٢ـ المرجع السابق ، ص ٧١

٢٣ـ المرجع السابق ، جدول رقم ٣٣

٢٤ـ كومز ١٩٨٧ ، ص ٣١

٢٥ـ امانى قنديل ، سياسات التعليم فى وادى النيل والصومال ، ص ١١٨

٢٦ـ وزارة التربية والتعليم ، احصاء التعليم قبل الجامعى ١٩٨٩ـ ١٩٩٠

٢٧ـ امانى قنديل ١٩٨٩ ، مرجع سابـق ، ص ١١٨

الباب الخامس

نتائج الدراسة ومقترحاتها

د. فؤاد احمد حلمى

الفصل الخامس

نتائج الدراسة ومقترحاتها

١ـ نتائج الدراسة

١ / ١ فيما يتعلق بتمويل التعليم الاساسى طبيعته ومصادره

١ / ٢ فيما يتعلق بالتقديرات المستقبلية لاعداد تلاميذ مرحلة التعليم الاساسى ومتطلبات الانفاق عليها .

٢ـ مقترحات الدراسة .

الباب الخامس

نتائج الدراسة ومقترحاتها

تعد مشكلة تمويل التعليم أحد المشكلات الرئيسية التى تواجه النظام التعليمى فى مصر، حيث تشير المؤشرات الحالية والمستقبلية الى أن الدولة لن تستطيع الاستجابة للاحتياجات التعليمية المتزايدة بفعل الزيادة السكانية وارتفاع الاسعار وقصور الموارد الايرادية .

وتشير الدراسات الى ضرورة البحث عن مصادر جديدة لتمويل التعليم ، حيث أثبتت أن معدل الزيادة السنوية للانفاق على التعليم لاتتمشى مع احتياجات التعليم من حيث مطالب التطوير الكيفى وملاحقة الزيادة الكبيرة من حيث الكم .

وقد تحددت مشكلة هذه الدراسة فى محاولة الاجابة عن التساؤلات الآتية :ــ

- ماهى نفقة التعليم الاساسى خلال العقدين القادمين ؟
- ماهى المصادر المتاحة لتمويل التعليم الاساسى ؟
- ما أوجه الهدر أو الفاقد فى جوانب التعليم الحالى التى يمكن عن طريق تخفيضها زيادة موارد التعليم ؟
- كيف يمكن تنمية وترشيد أوجه الانفاق الحالى ؟

وقد استهدفت الدراسة كغيرها من دراسات تقدير الانفاق على التعليم الى التعرف على كل الموارد المالية المخصصة لمرحلة التعليم الاساسى . كما تهدف الدراسة الى التوصل الى بعض البدائل لتدبير التمويل اللازم للتعليم الاساسى فى السنوات العشرين القادمة . وأخيرا تهدف هذه الدراسة الى وضع استراتيجية يمكن من خلالها معرفة الأسلوب الأمثل لتمويل التعليم الاساسى.

وقد ركزت الدراسة الحالية على دراسة الواقع الراهن لتمويل التعليم الاساسى ، وكيفية نشأته وتطوره التاريخى ، وتركز بصفة خاصة على دراسة البنى والانساق والعلاقات التى يتم من خلالها التغيير والتطور فى تمويل التعليم والمنظومة التعليمية فى اطار النسق الكلى للمجتمع .

واعتمدت الدراسة فى ذلك على المعلومات المتوفرة عن تمويل التعليم فى الماضى اعتقادا من الباحث بأن مستقبل تمويل التعليم يتحدد بصورة أو بأخرى بالواقع الراهن وينبعث منه،

كذلك تحدد الاختيارات طبقا للظروف الموضوعية التى تحيط بالنظام التعليمى • كما أن مشكلة تمويل التعليم لم تتشكل دفعة واحدة ، بل مرت بمراحل عديدة الى أن أصبحت كما نشاهدها ونلمسها فى الواقع الراهن ، وفهم تلك المراحل يتيح نوعا من الاستبصار المستقبلى للمشكلات التى قد تحدث فى المستقبل ، وتعتمد الدراسة فى ذلك على منهج الاسقاطات المستقبلية الاحتمالية المشروطة تماما • بما يتم مشاهدته فى الماضى • كما اهتمت الدراسة بالتعرف على متطلبات التعليم الاساسى من الموارد المالية حتى عام ٢٠١٠ بهدف التوصل الى بدائل تقدير تلك الاحتياجات من الآن وفق تصور محدد الترتيبات والاجراءات المطلوب اجراءها لتدبير تلك الاحتياجات • وفى هذا الاطار فان هذا النوع من الدراسات تنتمى الى الدراسات المستقبلية المتوسطة (٥-٢٠ عاما)

١ - نتائج الدراسة :

اتضح من الدراسات الاسقاطية والتحليلية التى قامت بها الدراسة الحالية عن تمويل التعليم الاساسى فى مصر فى ضوء الرؤية المستقبلية مايلى :-

أولا : فيما يتعلق بتمويل التعليم الاساسى طبيعته ، ومصادره :-

لقد أدت الأهداف الطموحة للتعليم الاساسى فى مصر والمطالب المتزايدة عليه ، وماشمل هذا التعليم من توسع كمى الى زيادة الضغوط على التعليم ، بحيث اتسعت الهوة بين المطالب التعليمية وبين طاقات النظام التعليمى وامكاناته ، خصوصا مع الانفجار السكانى الذى أدى الى نشوء أعداد كبيرة من الفئات المحتاجة للتعليم الاساسى • ورغم أن زيادة الطلب على التعليم الاساسى أدت الى رفع الاعتمادات المخصصة للخدمات التعليمية ، الا أن هذه الاعتمادات لم تستطع أن تستمر فى التزايد لارتفاع التكلفة من جهة ولزيادة عدد التلاميذ عاما بعد عام من جهة أخرى مما يشير الى أن ماينفق على التعليم مازال قليلا بالقياس الى حاجة البلاد التعليمية •

وأوضحت الدراسة أن تمويل التعليم يمثل مشكلة حقيقية لعديد من الدول وفى مقدمتها البلدان النامية ، ذلك أن مطالب نمو التعليم وتطويره يمثل تحديا لقدرة هذه البلاد المالية - مما يجعلها فى مواجهة واقع كيف يمكن الوصول بمالية التعليم فيها الى حالة أفضل تسد بها مطالب نمو التعليم وتطوره ، ومصر كغيرها من البلدان النامية تعانى من قصور الاعتمادات المخصصة للتعليم •

كما بينت الدراسة أن تزايد الضغط على العملية التعليمية فى السنوات الأخيرة ، مـــع القدر المحدود الذى توفره الدولة من الموارد المالية للتعليم ، قد أدى الى بزوغ مظاهر متعـددة، اذ تزايد طلاب التعليم المجانى بشكل كبير وصل الى اكثر من ١٢ مليون طالب فى المـدارس الرسمية الحكومية وذلك عام ١٩٩٠/٨٩ ، بينما كان عددهم فى العام الدراسـى ٧٥ /١٩٧٦ ٥ مليون طالب مما يوضح مدى الضغط على ميزانية الدولة ، ومن بين مظاهر الضغط أيضـا على الموارد المالية المحدودة للتعليم أن المرتبات والأجور والمكافآت تلتهم اكثر من ٨٠٪ مـن جملة الموازنة السنوية للتعليم ، وهو مايؤدى الى قصور الاعتمادات المخصصة لباقى المتطلبـات التعليميـة ٠

فقد أوضحت الدراسة أن هناك مجموعة من العوامل والأسس يتطلب أن ترتكز عليهـا عملية تمويل التعليم بصفة عامة وتمويل التعليم الاساسى بصفة خاصة وهى :ـ

أ ـ النظر الى التعليم على أنه استثمارا لامجرد خدمة استهلاكية ٠

ب ـ تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بحيث يمكن توزيع الموارد المالية المتاحة توزيعا عـادلا بين مؤسسات التعليم وروافده المختلفـة ٠

حـ ـ التخطيط للتعليم وفق امكانات عملية التمويل المتاحة ، وأن يراعى فيه مقتضى تنوع المراحل التعليميـة ٠

وقد أظهرت الدراسـة : :

أن تمويل التعليم فى مصر يعتمد على عدة مصادر من أهمها التمويل الحكومى ،المقـدم من الدولة وذلك على العكس من البلدان الصناعية المتقدمة حيث يلعب التمويل الخاص دورا مؤثـرا فى تكاليف التعليم ٠ وتشكل الضرائب العامة المصدر الرئيسى لتمويل التعليم بجمهورية مصـر العربية ، كما تمثل الرسوم الدراسية التى تفرضها الدولة على الطلاب بجميع المراحل التعليميـة جزءا ضئيلا من مصادر تمويل التعليم بمصر ٠ كما تسهم الجهود الشعبية والأهلية فى توفيـر مصدر آخر من مصادر تمويل التعليم ، وتقدر نسبة مشاركة القطاع الخاص والأهلى فى تمويـل وادارة التعليم الاساسى بحوالى ٧٫٥٢٪ وهى نسبة ضئيلة ٠ كما تشكل المساعدات الدوليـة مصدرا من مصادر تمويل التعليم فى مصر سواء كانت فى شكل قروض أو معونات خارجيـة ،الا أن هذه القروض وتلك المعونات وان كانت مفيدة أحيانا الا أنها مصادر مؤقته وغير دائمـة ٠

كذلك أوضحت الدراسة أن :

معظم الدول على اختلاف مستوياتها الاقتصادية تعانى من كيفية تحقيق اكبر توسع ممكن فى التعليم بالأموال المحدودة المتاحة لها • ولعلاج هذه المشكلة لابد من استخدام أحد الأسلوبين التاليين :

• الأسلوب الأول : ويعتمد على زيادة الموارد المالية وغير المالية بالأساليب المتاحة •

• الأسلوب الثانى : يعتمد على أساس توزيع الموارد الحاضرة وترشيد استخدامها سواء بتنويع المدخلات وادخال تعديلات عليها أو ادخالا بعض الخدمات الاضافية مقابل تنازلات فى مدخلات أخرى أو احداث تغيير فى نوع المدخلات ونمط علاقاتها فيترتب عليه خلق نظام جديد اكثر فاعلية •

أكدت الدراسة على

أن ترشيد الانفاق على التعليم فى مصر أصبح ضرورة فى الوقت الحاضر نظرا للظروف الاقتصادية الحادة التى يمر بها المجتمع • ويمكن أن يتم هذا الترشيد فى مجالات عديدة منها ترشيد أجور العاملين بالجهاز التعليمى ، حيث أن اكثر من ٨٠٪ من ميزانية التعليم توجه للأجور والمرتبات للعاملين بهذا الجهاز • كما يمكن ترشيد نفقات الأبنية التعليمية وذلك اذا نظرنا الى الأبنية التعليمية على أنها ليست مجرد حجرات وطرقات وأبنية ، بل أصبحت تصميماتها مستمدة من القواعد التربوية والمبادىء الصحية والاجتماعية وذلك مع مراعاة الاعتبارات الفنية والبيئية والاقتصادية المحققة لترشيد هذا الباب من أبواب الانفاق على التعليم • كما بينت الدراسة أنه يمكن الترشيد فى مجال الانفاق التعليمى اذا ما استطعنا تحديد أولويات تمويل مراحل التعليم وأنواعه المختلفة •

وأوضحت الدراسة أن الزيادة المضطردة والملحوظة فى ميزانية التعليم فى مصر سنه بعد أخرى تدل على نمو النشاط التعليمى بصفة عامة ، ولكن هذه الزيادة المضطردة فى ميزانيات التعليم ينبغى أن تؤخذ بحذر شديد ، للتأكد من أن هذه الزيادة هى زيادة حقيقية فى الجهد التعليمى ، فقد تكون هذه الزيادة نتيجة للتفاوت فى القيمة الشرائية للوحدة النقدية ، وقد تكون هذه الزيادة راجعة الى ارتفاع مستوى المعيشة وغلاء الاسعار وثمن التكلفة فى المبانى

أو مرتبات المدرسين التى تصل الى مايتراوح بين ٦٠ ، ٩٠٪ من ميزانية التعليم أو ارتفاع اسعار الورق والى غير ذلك .

وقد اعتمدت الدراسة فى تقييم تمويل التعليم على مجموعة من المعايير أو المقاييس منها معايير ميزانية الدولة ، والدخل القومى ، والاحتياجات من القوى العاملة ، وأخيرا الاحتياجات الثقافية للمجتمع .

كما أوضحت الدراسة أن هناك العديد من العوامل المؤثرة على تمويل التعليم فى مصر منها الاستقرار السياسى فى البلاد ، حيث يعد من أهم العوامل والشروط اللازمة لتمكين البلاد من زيادة قدرتها المالية على سد مطالب نمو التعليم وتطويره . وثانى تلك العوامل النمو الجاد فى اقتصاديات البلاد ، حيث ينبغى أن يتحقق لاقتصاديات البلاد نمو جاد يعبر عن نفسه فى معدلات سنوية عالية للانتاج القومى ومتوسط نصيب الفرد منه ، فالتعليم كما يعتمد فى موارده المالية أولا ـ ويكاد يكون أخيرا ـ على اقتصاد البلد الذى يوجد فيه ، ومن ثم كان لابد لهذا الاقتصاد من أن ينمو بحيث يقدر على سد مطالب ذلك التعليم فى توسعه وتطويره . وثالث تلك العوامل تطوير السياسات المالية ، حيث يتطلب ذلك أن تتجه سياسة الدولة المالية الى تعبئة وتنظيم الجهد الشعبى على المستويات المحلية ليكون له دور فى تمويل التعليم ، دون أن يعفى ذلك الجهد المركزى ، على أن تقترن هذه التعبئة ، وهذا التنظيم بمشاركة شعبيته على المستويات المحلية لادارة شئون التعليم والاشراف على ماليته ، وباعادة توزيع الجهد المالى للسلطة المركزية بحيث تعوض البيئات الفقيرة عن عجزها وقصورها . ورابع تلك العوامل ضرورة تطوير الادارة المالية فى مجال التعليم ، وذلك بالأخذ ببعض الاتجاهات والأساليب الحديثة .. مثل الميزانية المبرمجة أو ميزانية الأداء ، أوالميزانيات المستقلة للوحدات التعليمية أو مجموعات منها ، أو طريقة تحليل النظم أو التحليل الاقتصادى للاعمال والمشروعات التعليمية ، وقد يسهم ذلك فى تطوير عملية الادارة المالية . وخامس تلك العوامل معالجة الاهدار فى التعليم ، المتمثل فى عدد مرات الرسوب والاعادة ، والتسرب من المدارس والمعاهد بمستوياتها المختلفة . وسادس تلك العوامل ضرورة تبنى سياسات تعليمية ذات رؤى مستقبلية تلبى احتياجات الفرد والمجتمع ، وهذه السياسات يراعى فى وضعها مجموعة من العوامل التى تتداخل وتؤثر على حجم مايرصد للتعليم من تمويل أو موارد وهى كالآتى :ـ

أ — الطلب على التعليم :

ان معدل الزيادة فى الطلب على التعليم مع وجود ضغط كبير لتلبية هذا الطلب تعد عاملا من العوامل الهامة المؤدية الى الزيادة الكبيرة فى الموارد المخصصة للتعليم أو تكاليف التعليم .

ب — ضرورة تبنى سياسات قومية تجعل التعليم متاحا للجميع ، وهو مبدأ أوجبته ضرورة نشر التعليم وتعميمه بين القاعدة العريضة من الجماهير وبالمجان .

حـ — مراعاة الزيادة الكبيرة فى عدد السكان ، والمتتبع لنمو السكان فى مصر يلحظ سرعة هذه الزيادة ويستشعر جسامة المهام الملقاة على عاتق الدولة لمواجهة هذه الزيادة ، وقد انعكست الزيادة السكانية المضطردة فى مصر على تمويل التعليم فى النواحى الآتية :

- ان النظام التعليمى أصبح غير قادر على استيعاب ، تلك الزيادات المستمرة فى الأطفال وتحت ضغط الظروف الاقتصادية فان مسألة الجودة فى التعليم تمثل مكانة متأخرة .
- ان العلاقة بين الزيادة السكانية ونمو الامكانات البشرية والمادية للنظام التعليمى تفتقد الى الاتساق ويشوبها كثير من الخلل وخاصة فى مجال الاعتمادات الخاصة بالأبنية والمستلزمات التعليمية .
- ان نمو ميزانيات التعليم فى السنوات العشر الأخيرة كان مرتبطا بهيكل المرتبات فى الدولة بصفة عامة ومن ثم فان زيادة مخصصات التعليم كانت نتيجة تحريك فئات الأجور للعاملين واضافة الزيادات السنوية للمرتبات " العلاوات " .

د — ضرورة الاعتراف المتزايد بأهمية التعليم فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فالعملية التعليمية لم تعد خدمة تقدم للأفراد بمعزل عن العملية الاقتصادية ، بل أصبحت نوعا من الاستثمار ، فهناك علاقة بين التنمية وتنمية الموارد البشرية وكل الدلائل تشير الى أن نموها تكتسبه القوى العاملة كعنصر انتاجى من علم ومعرفة ومهارات وقيم واتجاهات من خلال نظم التعليم والتدريب فى المجتمع وترتبط التنمية بنظم التعليم ودرجة تطورها فكلما نمت تلك النظم زادت معدلات النمو الاقتصادى والاجتماعى فى المجتمع .

هـ - زيادة الحاجة الى الايدى العاملة المتعلمة نتيجة للتقدم التكنولوجى الذى حدث بالمجتمع :

و - اعادة النظر فى هيكل مرتبات المدرسين ، حيث يتطلب تحسين هيكل أجور المدرسين

ادخال تعديلات جذرية على أساليب تشغيل القوى العاملة وترشيد انفاق الأجهزة الادارية والاستخدام الكفء للموارد البشرية والتخلص من الاعداد الزائدة فى بعض التخصصات عن طريق التدريب التحويلى أو بوسائل أخرى تفيد فى تقليص حجم الأموال المهدرة فى غير مكانها فيما يتعلق بالأجور .

وأكدت الدراسة على أمرين أساسيين عند اختيار أى أسلوب من أساليب تمويل التعليم .

الأمر الأول :

يتصل بطبيعة الانفاق على التعليم كنظام بيئى حساس غير مستقر بحكم تأثير كل عنصر من عناصره على العنصر الآخر ، ولكونه نظاما مفتوحا يتأثر بشدة فى أى تغيير فى طبيعة التعليم أو وظيفته .

الامر الثانى :

فيتصل بمعايير الفعالية لأى أسلوب تمويلى مقترح فهناك ثلاثة معايير يمكن الرجوع اليها عند مناقشة جدوى أى أسلوب تمويلى وهى :

أ - معيار التوافق مع البيئة ، بمعنى أن فعالية أى أسلوب للتمويل يتوقف على مدى تواؤم أسسه ، وأدواته وغاياته مع طبيعة البيئة التى طبق عليها بما فيها من قيم وأنماط وماتحتويه من تراكيب اقتصادية ، ونفسية ، واجتماعية .

ب - معيار المقدرة على تعبئة الموارد ، ويستدعى هذا المعيار أثبات أسلوب التمويل على كل الفوائض الاقتصادية المتاحة مهما تسترت .

حـ - معيار المقدرة على توظيف الموارد ، وهو معيار يعقب تعبئة الموارد حيث توظف هذه الموارد فى اقامة الاستثمارات المتنوعة وشتى وجوه الانفاق بشكل يقلل من الهدر فيها أو فى استخدامها .

أكدت الدراسة على ضرورة اعادة النظر فى توزيع الاعتمادات بين التعليم الجامعى والتعليم قبل الجامعى حيث يوضح الجدول التالى أن ماينفق على التعليم الجامعى يمثل ٣٥٪ بينما ينفق ٦٥٪ على التعليم قبل الجامعى فى حين أن نسبة طلاب التعليم الجامعى تمثل أقل من ٥٪ من جملة طلاب التعليم كافة .

جدول رقم (٩)

يوضح موازنة التعليم فى مصر موزعة على مرحلتى التعليم العام والتعليم الجامعى

العام الدراسى	التعليم العام			التعليم الجامعى			اجمالى الانفاق
	اعداد الطلاب بالالف	المنفق بالمليون جنيه	النسبة المئوية للانفاق	اعداد الطلاب بالالف	المنفق بالمليون جنيه	النسبة المئوية للانفاق	
١٩٨٦/٨٥	٩ر٥٨٤ (٩٤ر٦٪)	٩٩٢ر٩	٦٤ر٦	٥٤ر٨ (٥ر٤٪)	٥٤٣ر٣	٣٥ر٥٪	١٥٣٦ر٢
١٩٨٧/٨٦	١٠ر١٢٨ (٩٥٪)	١٠٦٩ر٧	٦٥ر٤	٥٢٨ (٥٪)	٥٦٦ر٦	٣٤ر٦٪	١٦٣٦ر٣
١٩٨٨/٨٧	١٠ر٥٤٤ (٩٥ر٤٪)	١٢٩٧ر٨	٦٦	٥١١ (٤ر٦٪)	٦٦٩ر٧	٣٤٪	١٩٦٧ر٥
١٩٨٩/٨٨	١٠ر٨٢٣ (٩٥ر٧)	١٤٦٣ر٤	٦٤ر٣	٤٨٣ (٤ر٣٪)	٨١٢ر٧	٣٥ر٧٪	٢٢٧٦ر١
١٩٩٠/٨٩	١١ر٠٨٨ (٩٦٪)	١٥١١ر٨٥	٦١ر٦	٤٦٩ (٤٪)	٩٤٤ر٠٩	٣٨ر٤٪	٢٤٥٦ر٠٠

* المصدر المجلس الاعلى للجامعات — احصاءات وزارة التربية والتعليم

ثانيا : فيما يتعلق بالتقديرات المستقبلية لأعداد تلاميذ مرحلة التعليم الاساسى ومتطلبات الانفاق عليها :-

فرضت التغيرات الحادثة فى المجتمع المصرى ضرورة التجديد والتطوير فى هيكل ومحتوى التعليم الالزامى فى مصر ، وقد ظهرت ملامح هذا التجديد والتطوير فى عام ١٩٨٠ عند بدء ادخال نظام التعليم الاساسى كسياسة جديدة تهدف الى زيادة سنوات التعليم الالزامى الى اكثر من ست سنوات بغرض تنمية قدرات واستعدادات الافراد واشباع ميولهم ، وتزويدهم بالقدر الضرورى من القيم والسلوكيات والمعارف والمهارات العملية والمهنية التى تتفق وظروف البيئات المختلفة الموجودة فى المجتمع (الزراعية ، الصحراوية ، الحضرية) بحيث يمكن لمن يتم مرحلة التعليم الاساسى ، أن يواصل تعليمه الى مرحلة أعلى أو أن يواجه الحياة بعد تدريب مهنى وعملى مكثف من أجل اعداد الفرد لكى يكون مواطنا منتجا فى بيئته ومجتمعه .

اعتمدت الدراسة فى تقديرها للانفاق على التعليم الاساسى خلال الفترة ١٩٩٠/٢٠١٠ على استخدام منهجين متوازيين هما :-

(أ) استخدام الانفاق فى الأعوام السابقة لتقدير الانفاق النقدى على التعليم الاساسى فى المستقبل ، وقد استخدمت النماذج الرياضية والاحصائية لتقدير ذلك .

(ب) تقدير الموارد الحقيقية وتطور اثمانها لتقدير الانفاق على التعليم الاساسى فى المستقبل ، ويتطلب هذا المنهج وضع فرضيات للمعاملات الأساسية للعملية التعليمية لتقدير احتياجات التعليم الاساسى من الموارد ، كذلك وضع فروض محددة لاتجاهات اثمان هذه الموارد .

وقد أكدت الدراسة على أن هناك زيادة فى نسب أعداد التلاميذ المقيدين بالتعليم الرسمى والخاص والمجانى الذى تموله الدولة وبالتالى تقل نسب المقيدين بالتعليم الخاص بمصروفات ومدارس اللغات ، حيث بلغت فى الصف الأول الابتدائى ٦ر٧٪ بالنسبة للبنات ، ٢ر٧٪ بالنسبة لجملة المقيدين بالصف الأول الابتدائى ، وبلغت فى الصف الخامس الابتدائى ٧ر٥٪ بالنسبة للبنات ، ٢٤ر٥٪ بالنسبة لجملة المقيدين بالصف الخامس الابتدائى وتناقصت نسب اعداد المقيدين بالتعليم الاعدادى الخاص بمصروفات ومدارس اللغات فى مرحلة التعليم الاساسى حتى وصلت الى

٨ر٢٠٪ بالنسبة للبنات ، ٤ر٢٪ بالنسبة لجملة المقيدين بالصف الثامن ، وهذا المؤشر يوضح مدى قصور التعليم الخاص ومدارس اللغات عن استيعاب اعداد اكبر من التلاميذ الجدد .

وقد أوضحت الدراسة فيما يتعلق بتقديرات اعداد تلاميذ الحلقة الأولى (من الصف الأول حتى الصف الخامس) يمكن أن يبلغ اجمالى عدد التلاميذ فى هذه الحلقة فى العام الدراسى ١٩٩٦/٩٥ نحو ١ر٧ مليون تلميذ وعدد الفصول اللازمة لهم ١٦٢ الف فصل بمتوسط كثافة ٤٤ تلميذ بالفصل ويتطلب الانفاق عليها (أى الحلقة الأولى) من الباب الأول والثانى مبلغ قدره نحو ١٨٨٥ مليون جنيه أما فى عام ٢٠١١/٢٠١٠ فسوف يصل عدد تلاميذ المرحلة الابتدائية نحو ٨ر١٠ مليون تلميذ مطلوب لهم ٢٤٦ ألف فصل ، وهذا يتطلب تخصيص مبلغ ١٨ مليار جنيه لمقابلة احتياجات تلك الاعداد من البابين الأول والثانى .

كما بينت الدراسة فيما يتعلق بتقديرات اعداد تلاميذ الحلقة الثانية من التعليم الاساسى أن عدد التلاميذ فى الحلقة الثانية من التعليم الاساسى فى العام الدراسى ١٩٩٦/٩٥ سيصل الى ٦ر٣ مليون تلميذ وعدد الفصول المطلوبة لهم بمتوسط كثافة ٤٣ تلميذ فى الفصل الى ٨٥ ألف فصل وهذا يتطلب جملة انفاق من الباب الأول والثانى قدره ٩٢٣ مليون جنيه ، أما العام الدراسى ٢٠١١/٢٠١٠ فسوف يصل عدد التلاميذ بنفس الحلقة نحو ٨ر٥ مليون تلميذ وعدد الفصول اللازمة لهم ١٣٤ ألف فصل وجملة ماسوف ينفق عليهم نحو ٥ر٦ مليار جنيه من الباب الأول والثانى .

أوضحت الدراسة عن طريق استخدام الأسلوب الاحصائى والمعدلات الرياضية تصاعد نصيب التلميذ من الانفاق فى الحلقة الأولى من التعليم الاساسى من الباب الأول من ١٢٦ جنيه عام ١٩٩١ (أى فى سنة الدراسة) الى ٢٣٤ جنيها عام ١٩٩٦/٩٥ والى ١٥٠٥ جنيها عام ٢٠١١/٢٠١٠ بمعدل نمو قدره ٢ر١٣٪ سنويا ، كذلك تصاعد نصيب التلميذ من الانفاق فى الحلقة الثانية من التعليم الاساسى من ١٣٧ جنيه عام ٢٠٠٠ الى ٦١٢ جنيه عام ٢٠٠٥ ثم الى ١٠٠٧ جنيه عام ٢٠١٠ فى نهاية الدراسة وذلك بمعدل نمو قدره ٥ر١٠٪ سنويا .

أكدت الدراسة على أن توفير الاماكن اللازمة لتحقيق الاعداد المقدرة للملزمين على ضوء نسب القبول المخططة فى المراحل المختلفة مع خفض نسب كثافة الفصول هى الخطوة الأولى

لاصلاح التعليم الاساسى فى مصر • وقد تم تقدير نفقة الباب الثالث (قيمة المبانى) على مرحلتين هما :-

المرحلة الأولى : تختص بتقدير قيمة تكلفة بناء الفصل •

المرحلة الثانية : تختص بتكلفة التجهيزات وقيمة الأرض على أساس أن كل منهما يمثل ٥٠٪ من التكلفة الكلية للفصل فى مرحلة التعليم الاساسى خلال السنوات القادمة على أساس عدة بدائل هى:-

- البديل الأول : ويهدف الى تقدير قيمة المبانى على ضوء الفروض الآتية : تحقيق الاستيعاب الكامل حسب النسب المقررة فى خطة القبول ، وأن كثافة الفصل الدراسى ٤٤ تلميذ مع تقدير نفقة بناء الفصل على أساس تقديرات مشروع الخطة الخمسية لاصلاح التعليم فى مصر ٨٧/٨٨- ٩١/١٩٩٢ وعليه تم حساب نفقة البناء خلال السنة الأولى بحوالى ١٢٫٥ ألف جنيه •
- البديل الثانى : ويهدف الى تقدير المبانى والتجهيزات على ضوء الفروض التالية : تحقيق الاستيعاب الكامل حسب النسب المقررة فى خطة القبول ، ونجاح خطة الاصلاح الاقتصادى فى مصر بالنزول بمعدلات التضخم بوجه عام وفى اسعار تكلفة انشاء المبانى بوجه خاص الى ١٠٪ سنويا وعلى ضوء هذه الفروض سوف تبلغ التكلفة الكلية للمبانى لتحقيق هذه الفروض حوالى مبلغ ٤٦٦ مليون جنيه عام ١٩٩١ ، وحوالى ٣٧٤ مليون جنيه عام ١٩٩٥، وحوالى ٦٧٢ مليون مليون جنيه عام ٢٠٠٠ وحوالى ١١٢٣ مليون جنيه عام ٢٠٠٥ وحوالى ١٨٨٨ مليون جنيه عام ٢٠١٠ •
- البديل الثالث : ويهدف الى تقدير قيمة المبانى على ضوء الفروض التالية : تحقيق الاستيعاب الكامل حسب النسب المقررة فى خطة القبول • وأن كثافة الفصل ٤٠ تلميذا مع تقدير نفقة البناء على أساس تقديرات مشروع الخطة الخمسية لاصلاح التعليم فى مصر ٨٧/٨٨ - ٩١/٩٢ وعليه تم حساب نفقة البناء خلال السنة الأولى بحوالى ١٢٫٥ ألف جنيه وفق ما قدره مشروع الخطة سالفة الذكر للزيادة السنوية فى نفقة انشاء المبانى بحوالى ٢٥٪ سنويا لتصل تكلفة بناء الفصل الواحد الى ٢٤٫٥ ألف جنيه وهو مايتفق مع آخر تعاقدات وزارة التربية والتعليم خلال عام ١٩٩٠ • وعلى ضوء هذه الفروض سوف تبلغ التكلفة الكلية للمبانى لتحقيق هذه

الفروض حوالى مبلغ ٥٧١ مليون جنيه عام ١٩٩١ وحوالى ١٠٠٦ مليون جنيه عام ١٩٩٥ وحوالى ٣٤٣٠ مليون جنيه عام ٢٠٠٠ ، وحوالى ١٠٨٥٧ مليون جنيه عام ٢٠٠٥ وحوالى ٣٤٥٧٤ مليون جنيه عام ٢٠١٠ .

• البديل الرابع : وبهدف الى تقدير قيمة المبانى والتجهيزات على ضوء الفروض التالية تحقيق الاستيعاب الكامل حسب النسب المقررة فى خطة القبول وأن كثافة الفصل الدراسى ٤٠ تلميذا وانخفاض نسب التضخم فى الاسعار الى ١٥٪ سنويا . وعلى ضوء هذه الفروض سوف تبلغ التكلفة الكلية للمبانى لتحقيق هذه الفروض حوالى ٥٨٥ مليون جنيه عام ١٩٩١ ، وحوالى ٥٦١ مليون جنيه عام ١٩٩٥ ، وحوالى ١٢٦١ مليون جنيه عام ٢٠٠٠ وحوالى ٢٦٣١ مليون جنيه عام ٢٠٠٥ وحوالى ٥٥٢٢ مليون جنيه عام ٢٠١٠ .

• البديل الخامس : وبهدف الى تقدير نفقة المبانى والتجهيزات على ضوء الفروض التالية : تحقيق الاستيعاب الكامل حسب النسب المقررة فى خطة القبول مع نجاح خطة الاصلاح الاقتصادى فى مصر بالنزول بمعدلات التضخم بوجه عام وفى اسعار تكلفة انشاء المبانى بوجه خاص الى حوالى ١٠٪ سنويا .

وعلى ضوء هذه الفروض سوف تبلغ التكلفة الكلية للمبانى لتحقيق هذه الفروض حوالى ٥١٢ مليون جنيه عام ١٩٩١ وحوالى ٤١١ مليون جنيه عام ١٩٩٥ ، وحوالى ٧٤٠ مليون جنيه عام ٢٠٠٠ ، وحوالى ١٢٣٦ مليون جنيه عام ٢٠٠٥ ، وحوالى ٢٠٧٧ مليون جنيه عام ٢٠١٠ .

• البديل السادس : وبهدف الى تقدير قيمة المبانى على ضوء الفروض التالية : تحقيق الاستيعاب الكامل حسب النسب المقررة وأن كثافة الفصل الدراسى ٤٠ تلميذا وتقدير نفقة البناء على أساس تقديرات مشروع الخطة الخمسية لاصلاح التعليم فى مصر ٨٧/٨٨ـ ٩١/١٩٩٢ وعليه تم حساب نفقة البناء خلال السنة الأولى بحوالى ١٢٫٥ ألف جنيه . ووفق ماقدره مشروع الخطة السالفة الذكر للزيادة السنوية فى نفقة انشاء المبانى بحوالى ٢٥٪ سنويا لتصل تكلفة الفصل الى ٢٤٫٥ ألف جنيه وهو مايتفق مع آخر تعاقدات وزارة التربية والتعليم خلال عام (١٩٩٠).

وعلى ضوء هذه الفروض سوف تبلغ التكلفة الكلية للمبانى لتحقيق هذه الفروض حوالى مبلغ ٩٧١ مليون جنيه عام ١٩٩١ وحوالى ١٠٥٩ مليون جنيه عام ١٩٩٥ ، وحوالى ٣٦١٠ مليـــون جنيه عام ٢٠٠٠ وحوالى ١١٤٢٨ مليون جنيه عام ٢٠٠٥ وحوالى ٣٦٣٤٩ مليون جنيـــه عام ٢٠١٠ .

• البديل السابع : ويهدف الى تقدير قيمة المبانى والتجهيزات على ضوء الفروض التالية : تحقيـــق الاستيعاب الكامل حسب النسب المقررة . وأن كثافة الفصل الدراسى ٣٨ تلميذا مع انخفـــاض نسب التضخم فى الاسعار الى ١٥٪ سنويا . وعلى ضوء هذه الفروض سوف تبلغ التكلفة الكليـــة للمبانى لتحقيق هذه الفروض حوالى ٦١٦ مليون جنيه عام ١٩٩١ ، وحوالى ٥٩١ مليـــون جنيه عام ١٩٩٥ ، وحوالى ١٣٢٧ مليون جنيه عام ٢٠٠٠ وحوالى ٢٧٦٩ مليون جنيـــه عام ٢٠٠٥ وحوالى ٥٨١٢ مليون جنيه عام ٢٠١٠ .

• البديل الثامن : ويهدف الى تقدير نفقة المبانى والتجهيزات على ضوء الفروض التالية : تحقيـــق الاستيعاب الكامل حسب النسب المقررة ونجاح خطة الاصلاح الاقتصادى فى مصر بخفـــض نسب التضخم بنحو ١٠٪ سنويا ، وأن كثافة الفصل ٣٨ تلميذا وعلى ضوء هذه الفروض سوف تبلـــغ التكلفة الكلية للمبانى لتحقيق هذه الفروض حوالى مبلغ ٥٣٩ مليون جنيه عام ١٩٩١ ، وحوالى ٤٣٣ مليون جنيه عام ١٩٩٥ ، وحوالى ٧٧٩ مليون جنيه عام ٢٠٠٠ ، وحوالـــى ١٣٠١ مليون جنيه عام ٢٠٠٥ ، وحوالى ٢١٨٦ مليون جنيه عام ٢٠١٠ .

• البديل التاسع : ويهدف الى تقدير قيمة المبانى على ضوء الفروض التالية : تحقيق الاستيعـــاب الكامل حسب النسب المقررة . وأن كثافة الفصل الدراسى ٣٦ تلميذا . ومع تقدير نفقـــة البناء على أساس تقديرات مشروع الخطة الخمسية لاصلاح التعليم فى مصر ٨٧/٨٨ـــ ٩١/٩٢. وعليه تم حساب نفقة البناء خلال السنة الأولى بحوالى ١٢٫٥ ألف جنيه . كما قدر مشـــروع الخطة سالفة الذكر الزيادة السنوية فى انشاء المبانى بنحو ٢٥٪ سنويا لتصل تكلفة الفصـــل الى ٢٤٫٥ ألف جنيه وهو مايتفق مع آخر تعاقدات وزارة التربية خلال عام ١٩٩٠ . وعلـــى ضوء هذه الفروض سوف تبلغ التكلفة الكلية للمبانى لتحقيق هذه الفروض حوالى مبلغ ٨٣٥ مليون جنيه عام ١٩٩١ ، وحوالى ١١١٨ مليون جنيه عام ١٩٩٥ ، وحوالى ٣٨١١ مليون جنيـــه

عام ٢٠٠٠ ، وحوالى ١٢٠٦٣ مليون جنيه عام ٢٠٠٥ ، وحوالى ٣٨٤١٥ مليون جنيه عام ٢٠١٠ .

• البديل العاشر : ويهدف الى تقدير قيمة المبانى والتجهيزات على ضوء الفروض التالية : تحقيق الاستيعاب الكامل حسب النسب المقررة فى خطة القبول . وأن كثافة الفصل الدراسى ٣٨تلميذا مع انخفاض نسب التضخم فى الاسعار الى نحو ١٥٪ سنويا . وعلى ضوء هذه الفروض سوف تبلغ التكلفة الكلية للمبانى لتحقيق هذه الفروض حوالى ٦٥٠ مليون جنيه عام ١٩٩١، وحوالى ٦٢٤ مليون جنيه عام ١٩٩٥ ، وحوالى ١٤٠١ مليون جنيه عام ٢٠٠٠ وحوالى ٢٩٢٣ مليون جنيه عام ٢٠٠٥ ، وحوالى ٦١٣٥ مليون جنيه عام ٢٠١٠ .

• البديل الحادى عشر : ويهدف الى تقدير نفقة المبانى والتجهيزات على ضوء الفروض التالية: تحقيق الاستيعاب الكامل حسب النسب المقررة فى خطة القبول،وأن وكثافةالفصل ٣٦ تلميذا مع نجاح خطة الاصلاح الاقتصادى فى مصر بالنزول بمعدلات التضخم بوجه عام وفى اسعار تكلفة انشاء المبانى بوجه خاص الى نحو ١٠٪ سنويا . وعلى ضوء هذه الفروض سوف تبلغ التكلفة الكلية للمبانى والتجهيزات الى ٥٦٩ مليون جنيه عام ١٩٩١ ، وحوالى ٤٥٧ مليون جنيه عام ١٩٩٥ وحوالى ٨٢٢ مليون جنيه عام ٢٠٠٠ وحوالى ١٣٧٣ مليون جنيه عام ٢٠٠٥ وحوالى ٢٣٠٧ مليون جنيه عام ٢٠١٠ .

وقد أوضحت الدراسة وجود ثلاثة عوامل تبين ضرورة زيادة الانفاق على التعليم فى مصر فى المستقبل القريب وهى :ـ

أ ـ تدهور الانفاق الحقيقى على التعليم ، حيث أن نسبة مايخص الانفاق على التعليم من اجمالى الانفاق فى الميزانية العامة خلال السنوات العشر الماضية تتراوح مابين ٧ر٤٪، ٣ر٥٪
ب ـ ضآلة الانفاق الجارى والاستثمارى ، وهى وهى توضح مدى تدهور خدمة التعليم فى مصر فالواقع يكشف على أن عددا كبيرا من المدارس التعليمية ليس لها مخصصات للانفاق الجارى غير المرتبات والأجور وعدم صلاحية الكثير من الأبنية التعليمية وعدم كفاية الأبنية المدرسية.
حـ ـ انخفاض نصيب وحدة نفقة التلميذ التلميذ من الانفاق على التعليم وذلك بسبب الزيادة المضطردة فى اعدادهم سنه بعد أخرى .

من البدائل السابقة يتضح أن المتطلبات المستقبلية للتعليم الاساسى من الأموال متزايـــدة بسرعة تفوق قدرة الدولة مما يتطلب وضع استراتيجية من الآن لمواجهة هذا التحدى الخطيـــــر. والجداول الآتية توضح متطلبات التعليم الاساسى حتى عام ٢٠١٠ من الموارد المالية وفقا للظـروف والأوضاع الحالية بمؤسسات التعليم المختلفـة .

جدول رقـــم (١٠)
يوضح الاحتياجات المستقبلية للتعليم الاساســى
حتى عـام ٢٠١٠ من البـاب الأول والثانـــــى فقـط

السنــــــــه	عدد التلاميــذ	الاحتياجـــات
٩٠ ـ ١٩٩١	٥ر٩ مليــون	٤ر١ مليـــار
٩٥ ـ ١٩٩٦	٨ر١٠ مليون	٨ر٢ مليـــار
٢٠٠٠ـ٢٠٠١	٧ر١٢ مليــون	٩ر٥ مليـــار
٢٠٠٥ـ٢٠٠٦	٦ر١٤ مليــون	٢ر١٢ مليـار
٢٠١٠ـ٢٠١١	٧ر١٦ مليــون	٩ر٢٤ مليـار

جدول رقم (١١)
الاحتياجات المستقبلية للتعليم الاساسى من الباب الثالث
حتى عام ٢٠١٠ على أساس تحسين العملية التعليمية بتخفيض كثافة الفصل الى ٣٨ طالب وبمعدل زيادة سنوية ١٥٪ من التكلفة

السنــــــــه	الاحتياجـــــات
٩٠ ـ ١٩٩١	٣٤٢ مليــون جنيـــه
٩٥ ـ ١٩٩٦	٦٧٩ مليــون جنيـــه
٢٠٠٠ـ٢٠٠١	٣ر١ مليـــــار
٢٠٠٥ـ٢٠٠٦	٧ر٢ مليـــــار
٢٠١٠ـ٢٠١١	٨ر٥ مليـــــار

× مما سبق يتضح أن تمويل التعليم الاساسى يواجه مشكلات ضخمة تتطلب منا حشد كافة الجهـود وتضافرها وتناسقها لتدبير تلك الأموال وترشيد ورفع كفاءة استخدامهـا .

مقترحـات الدراسـة :

من خلال ماتوصلت اليه الدراسة الحالية من نتائج تقترح الدراسة مايلى :

(١) اعادة النظر فى توزيع مخصصات التعليم على المراحل المختلفة بما يوفر التعليم الاساسى احتياجاته .

(٢) اعادة النظر فى المجانية كحق مطلق فى مرحلة التعليم الجامعى وبعض أنواع التعليم الثانوى (التعليم الثانوى العام — التعليم التجارى) .

(٣) الأخذ بنظام اقراض الطلاب من المؤسسات المصرفية والتوسع فى اعطاء المنح للمتفوقين وخاصة فى مرحلة التعليم الجامعى .

(٤) فرض رسوم على الجهات المستفيدة من التعليم كالمصانع والشركات مقابل الانتفاع بمخرجات هذا النظام .

(٥) تشجيع القطاع الخاص والجهود الأهلية للمساهمة فى انشاء المدارس وخاصة تلك المدارس ذات النوعية المتميزة والتى تخدم البيئات المحلية .

(٦) عمل استراتيجية واضحة للاستفادة من الجهود الشعبية لتدعيم تمويل الأساسى والعمل على تنمية موارد صندوق الخدمات التعليمية .

(٧) ترشيد العمالة فى قطاع التعليم الاساسى ووضع نظام للاستخدام الاقتصادى ، وهذا يتطلب اجراء دراسات علمية مستفيضة للتعرف على واقع العمالة فى التعليم ومدى الاستفادة من تلك الامكانات .

قائمة مراجع البحـــــث

أولا : القوانين والقرارات الوزاريـــة :

(١) القانون رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١ باصدار قانون التعليم ، وزارة التربية والتعليم، القاهرة، سنة ١٩٨١ .

(٢) القانون رقم (٢٢٧) لسنة ١٩٨٩ بشأن انشاء صندوق دعم وتمويل المشروعات التعليميـــة، التشريعات واللوائح التى تحكم انشطة العمل بالوزارة ، وزارة التربية والتعليم ، القاهـــرة، سنة ١٩٩٠.

ثانيا : الدوريات والتقاريـــر :

(٣) انطون خورى ، " تخصيص الموارد المالية للتعليم ، دراسة احصائية عالمية " ، مجلـة التربية الجديدة ، العدد العشرون ، السنة السابعة ، مايو ـ أغسطس سنة ١٩٨٠ ، بيروت ، ١٩٨٠ .

(٤) الأمم المتحدة ، برنامج الامم المتحدة الانمائى ، " تقرير التنمية البشرية لعام " ١٩٩٠.

(٥) البنك الدولى ـ " تقرير عـام ١٩٨٨ " .

(٦) البنك الدولى ، " تقرير عن التنمية فى العالم سنة ١٩٩٠ (الفقر)"، يونيو سنة ١٩٩٠.

(٧) بنك مصر ، " النشرة الاقتصادية " ، القاهرة ، ١٩٨٧.

(٨) البنك الأهلى المصرى ـ نشرة البنك ، العدد (٤٢) رقم ٢/١ ، القاهرة ، ١٩٨٩.

(٩) طه النمر ، " تمويل التعليم وتكلفته فى المراحل المختلفة " ، معهد التخطيط القومـى، مذكرة رقم (١٢٢) ، الدورة التدريبية الرابعة ، نوفمبر ـ ديسمبر ، القاهرة، ١٩٦١.

(١٠) عبد الله عبد الدايم ، " الانفاق والتمويل فى خطط التربية بالبلاد العربية "، صحيفـة التخطيط التربوى فى البلاد العربية ، السنة التاسعة ، العدد (٥)، كانون الثانـــى ـ نسيان ، بيروت ، سنة ١٩٧١.

(١١) فيليبس ، " تمويل التعليم " ، صحيفة التخطيط التربوى فى البلاد العربية ، العـــدد الثامن عشر ، ايلول ـ كانون أول ، عدد خاص عن كلية التربية ونفقاتها ، بيــــروت، سنة ١٩٦٨.

(١٢) محمد احمد الغنام ، " مستقبل التعليم فى البلاد العربية من المنظور المالي"، صحيفة التخطيط التربوى فى البلاد العربية ،السنة التاسعة ، العدد (٢٥) ، كانون الثانى- نسيان سنة ١٩٧١ ، بيروت ، ١٩٧١ .

(١٣) محمد حلمى مراد ، " ترشيد الانفاق على التعليم " ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، اجتماع وكلاء الوزارة (ومن فى مستواهم من كبار المسئولين فى وزارات التربية والتعليم فى البلاد العربية) لبحث موضوع تطوير الادارة التربوية من ٧-١٢ أغسطس الاسكندرية ، ١٩٧٦.

(١٤) مختار هلودة ، سمير فريد ، " التقرير التحليلى لمسح الخصوبة المصرى ، عام ١٩٨٠"، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، القاهرة ، ١٩٨٠.

(١٥) المجالس القومية المتخصصة ، المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ، تكلفة التلميذ فى المرحلة الابتدائية " ، القاهرة ، (د٠ت).

(١٦) المجالس القومية المتخصصة ، الامانة العامة ، " لجنة دراسات اقتصاديات التعليم " ، دراسة منهجية لاقتصاديات التعليم فى مصر " ، القاهرة ، مارس ، ١٩٨٤.

(١٧) المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، " المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى من ١٩٥٢ - ١٩٨٠ " ، المجلد التاسع ، التعليم ، القاهرة ، سنة ١٩٨٥.

(١٨) وزارة التربية والتعليم ، " احصاء التعليم قبل الجامعى للعام الدراسى ١٩٨٩/١٩٩٠، القاهرة ، سنة ١٩٩٠ .

(١٩) وزارة التربية والتعليم ، الادارة العامة للموازنة ، " موازنة التعليم " ، القاهرة، ١٩٩٠.

(٢٠) وزارة التربية والتعليم ، " مشروع الخطة الخمسية لاصلاح التعليم فى مصر ١٩٨٨/٨٧- ١٩٩٢/٩١ " ، القاهرة ، ١٩٨٧.

ثالثا : المؤتمرات والندوات :

(٢١) سياسات التدريب وسوق العمل فى جمهورية مصر العربية ، " ورقة عمل مقدمة للندوة الاقليمية عن التعليم وسوق العمل فى الوطن العربى " ، القاهرة من ٢٣-٢٥ يناير ١٩٨٩م • الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ، القاهرة ، سنة ١٩٨٩ .

(٢٢) دراسات لجان مؤتمر التعليم فى الدولة العصرية ، لجنة اقتصاديات التعليم وتمويله، " تكلفة التلميذ والفصل فى السنة المالية ١٩٧٠/٦٩"، مؤتمر التعليم فى الدولة العصرية من ٢٠- ٢٣ فبراير سنة ١٩٧١ ، القاهرة ، سنة ١٩٧١.

(٢٣) دراسات لجان مؤتمر التعليم فى الدولة العصرية ، لجنة اقتصاديات التعليم وتمويله، " دراسات اقتصادية لمرحلة التعليم الاساسى " ، مؤتمر التعليم فى الدولة العصرية من ٢٠-٢٣ فبراير سنة ١٩٧١ ، القاهرة ، ١٩٧١.

(٢٤) مؤتمر الأهرام ، التقرير الاستراتيجى العربى ، سنة ١٩٨٨ .

(٢٥) المؤتمر العالمى حول " التربية للجميع " ، تأمين حاجات التعليم الاساسية ، رؤية جديدة للتسعينات (نيويورك ، المؤتمر العالمى حول التربية للجميع ، سنة ١٩٩٠).

رابعا : الرسائل الجامعية :

(٢٦) ابتسام محمد حسن رمضان السحاوى، " تمويل التعليم الاساسى فى ضوء تجارب بعض الدول الأخرى " ، ماجستير غير منشورة بكلية التربية ، جامعة عين شمس، ١٩٨٥.

(٢٧) شكرى عباس حلمى ، " تطور تمويل التعليم الابتدائى فى ج.م.ع من أوائل القرن التاسع عشر الى عام ١٩٥٢م" ، ماجستير غير منشورة ، بكلية التربية ، جامعة عين شمس، سنة ١٩٧٠.

(٢٨) عبد الغنى سيد احمد عبود ، " دراسة مقارنة لتمويل التعليم فى ج.م.ع والولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى وفرنسا وانجلترا " ، ماجستير غير منشورة ، بكلية التربية جامعة عين شمس ، سنة ١٩٦٥.

(٢٩) فتحى محمد محمد مصطفى العراقى ، " مشكلات تمويل التعليم ماقبل الجامعى بالأزهر، دراسة تقويمية " ، دكتوراة غير منشورة بكلية التربية ، جامعة الأزهر ، القاهرة، ١٩٩٠.

(٣٠) فؤاد احمد حلمى ، " ادارة وتنظيم التعليم الاساسى فى مصر ، دراسة ميدانية"، ماجستير غير منشورة ، كلية التربية جامعة الأزهر ، سنة ١٩٨٥.

(٣١) يسرية مغازى شعبر ، " اقتصاديات التعليم ومحاولة لقياس العائد الاقتصادى من التعليم الجامعى فى مصر "، ماجستير غير منشورة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٢.

خامسا : بحوث ودراســـــات :

(٣٢) انطوان زحلان ، " احتياجات الوطن العربى المستقبلية من القوى البشرية " ، منتـدى الفكر العربى ، عمان ، ١٩٩٠.

(٣٣) امانى قنديل ، " القطاع الخاص والسياسات العامة فى مصر " ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ، ١٩٨٩.

(٣٤) حمدى احمد العنانى ، " الاعباء التمويلية العامة لتطبيق سياسة التعليم الاساسى خـلال ١٩٩٠ـ ٢٠٠٠م " ، بحث منشور ، كلية التجارة جامعة حلوان ، ١٩٩٠.

(٣٥) سمير لويس سعد ، " تقديرات الاعداد المستقبلية للتلاميذ المقيدين بكل صف فى التعليم قبل الجامعى حتى عام ٢٠٠٠ " ، المركز القومى للبحوث التربوية ، القاهرة، ١٩٨٥.

(٣٦) ، " مدى ملائمة المبانى المدرسية عند تعميم تطبيق التعليـم الاساسى " ، المركز القومى للبحوث التربوية ، القاهرة ، ١٩٨٧.

(٣٧) محمد عزت عبد الموجود ، " منهجية تقويم السياسات التعليمية " ، بحث مقدم للنـدوة الأولى لمنهجية تقويم السياسات الاجتماعية فى مصر فى مصر فى الفترة من ١٣ـ١٥ ابريـل سنة ١٩٨٨ ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٨٨.

(٣٨) المركز القومى للبحوث التربوية ، " التسرب من التعليم الابتدائى من عام ١٩٥٧/٥٦م ، وحتى عام ١٩٧٩/٧٨م ، دراسة احصائية " ، القاهرة ، ١٩٨٠.

(٣٩) ، " التسرب من مدارس التعليم الاساسى ٧٩ ـ ١٩٨٦ " ، القاهرة ، سنة ١٩٨٦.

(٤٠) وزارة التربية والتعليم ، الادارة العامة للخطة والمتابعة ، التطور الكمى للتعليم الاساسى منذ عام ١٩٨٣/٨٢ وحتى عام ٢٠٠٠/٩٩ ، رؤية مستقبلية ، القاهرة ، ١٩٨٣.

سادسا : الكتب العربيـــة :

(٤١) ابراهيم حلمى عبد الرحمن ، " التطورات الدولية الجارية بفرص ومحاذير ، الاهـــرام الاقتصادى ، كتاب رقم ٣٧، ١٩٩١، القاهرة ١٩٩١ .

(٤٢) احمد حسن عيد ، " فلسفة النظام التعليمى وبنية السياسة التربوية " ، دراســـة مقارنة ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

(٤٣) احمد فتحى سرور ، " استراتيجية تطوير التعليم " ، الطبعة الثانية ، وزارة التربية والتعليم ، مطابع الاهرام التجارية ، القاهرة ، ١٩٨٩ .

(٤٤) أمانى قنديل ، " سياسات التعليم فى وادى النيل والصومال وجيبوتى"، الطبعة الأولى، منتدى الفكر العربى ، سنة ١٩٨٩ .

(٤٥) توم فوريستر ، " مجتمع التقنية العالية " ، ترجمة محمد كامل عبد العزيز ، مركز الكتب الاردنى ، عمان ، ١٩٨٩ .

(٤٦) جوديث كوكران ، التربية فى مصر ، ترجمة احمد شفيق الخطيب ، بدون نشر، القاهرة ، سنة ١٩٨٩ .

(٤٧) حامد عمار ، فى اقتصاديات التعليم ، المركز العربى للبحث والنشر ، القاهرة، ١٩٨٤.

(٤٨) خير الدين حسيب وآخرون ، مستقبل الأمة العربية ، التحديات والخيارات ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، سنة ١٩٨٨.

(٤٩) ستيف . هـ . هانكى (محرر) : تحويل الملكية العامة الى القطاع الخاص .. والتنمية الاقتصادية ، ترجمة محمد مصطفى غنيم ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٠.

(٥٠) سعد الدين ابراهيم ، النظام الاجتماعى العربى الجديد ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، ١٩٨٢.

(٥١) سعد الدين ابراهيم ، تعلم الأمة العربية فى القرن الحادى والعشرين ، الكارثة أو الأمل ، منتدى الفكر العربى ، عمان ، ١٩٩١ .

(٥٢) صلاح الدين محمد جوهر ، محاضرات فى تخطيط التعليم فى اطار التنمية ـ كلية التربية جامعة الأزهر ، سنة ١٩٧٣.

(٥٣) شوقى احمد دنيا ، تمويل التنمية فى الاقتصاد الاسلامى ، دراسة مقارنة ، مؤسسة الرسالة ، القاهرة ، ١٩٨٤م.

(٥٤) ضياء الدين زاهر ، القيم فى العملية التربوية ، الطبعة الثانية ، مؤسسة الخليج العربى ، سنة ١٩٨٦.

(٥٥) ــــــــ ، كيف تفكر النخبة العربية فى تعليم المستقبل ، منتدى الفكر العربى ، عمان ، سنة ١٩٩٠.

(٥٦) ضياء الدين زاهر ، وقايز مراد مينا ، تكنولوجيا التعليم والاتصال ومستقبل التعليم فى الوطن العربى ، منتدى الفكر العربى، عمان ، ١٩٩٠.

(٥٧) عادل حسين : الاقتصاد المصرى من الاستقلال الى التبعية ٧٤-١٩٧٩، جـزءان ، درا المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٨٢.

(٥٨) عثمان محمد عثمان ، أزمة البطالة .. الجذور .. والحلول ، المكتب الاقتصادى لحزب التجمع ، القاهرة ، ١٩٩٠.

(٥٩) عبد الغنى عبود ، ادارة التربية وتطبيقاتها المعاصرة ، الطبعة الثانية ، دار الفكر العربى ، سنة ١٩٨٣.

(٦٠) عبد الله عبد الجواد ، المؤثرات التربوية واستخدام الرياضات فى العلوم الانسانية ،كلية التربية ، جامعة اسيوط ، سنة ١٩٨٣.

(٦١) عبد الله عبد الدايم ، التخطيط التربوى ، الطبعة الثانية، دار العلم للملايين ، بيروت ، سنة ١٩٧٢.

(٦٢) ———— ، الثورة التكنولوجية فى التربية ، الطبعة الثالثة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، سنة ١٩٨١.

(٦٣) على السلمى ، الادارة الجديدة فى ضوء المتغيرات البيئية والتكنولوجية ، كتاب الاهرام الاقتصادى رقم ٣٥ ، يناير ، سنة ١٩٩١ .

(٦٤) ف. كومز ، أزمة التعليم فى عالمنا المعاصر ،ترجمة احمد خيرى كاظم ، وجابر عبد الحميد جابر ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، سنة ١٩٧١.

(٦٥) ———— ، أزمة العالم فى التعليم من منظور الثمانينات ، ترجمة شكرى عباس وآخرون ، دار المريخ ، الرياض ، سنة ١٩٨٧.

(٦٦) محمد الغنام ، مناهج البحث فى التربية ، المركز الاقليمى للتخطيط التربوى ، بيروت، سنة ١٩٧٢.

(٦٧) محمد سيف الدين فهمى ، التخطيط التعليمى ، الانجلو المصرية ، القاهرة، (د.ت).

(٦٨) محمد عزت عبد الموجود وآخرون ، الوضع الراهن فى مجال التعليم الابتدائى ، ومحو الامية فى جمهورية مصر العربية ، اليونسكو الاقليمى للتربية ، فبراير ، ١٩٩٠.

(٦٩) محمد محروس اسماعيل ، اقتصاديات التعليم ، درا الجامعات المصرية ، الاسكندرية، ١٩٩٠

(٧٠) محمد منير مرسى ، الادارة التعليمية وتطبيقاتها ، عالم الكتب ، القاهرة ، سنة ١٩٨٢.

(٧١) ———— ، التعليم العام فى البلاد العربية ، دراسة مقارنة ، عالم الكتب، القاهرة ، سنة ١٩٧٢.

(٧٢) وهيب ابراهيم سمعان ، دراسات فى التربية المقارنة ، الطبعة الأولى ، الانجلو المصرية، القاهرة ، سنة ١٩٥٨ .

سابعا : المراجع الأجنبيـــة :

(73) A. Toffler; Power Shift; Knowledge, Weath, and Violence At The edge of the 21 St. Century, (New York; Bantam Books, 1990).

(74) Brian A.A Knight; Managing School Finace, (London Heinemann Educational Books, 1983).

(75) John Naisbitt and Patricia Aburden, Megatrands 2000 , (London, Pan Books Ltd, 1990) .

(76) J. Naisbitt, Megatrands: Ten New Directions Transforming our Lives, (New Yourk, Warner Books, 1982) .

(77) U N C.T A D , 1988 .

أولا : ملحق رقم (١) الجداول

جدول رقــم (١)

تقديرات اعداد التلاميذ فى الحلقة الابتدائية فى الفترة ١٩٩٠ـ٢٠١٠

السنـــــه	الصف الأول	الصف الثانى	الصف الثالث	الصف الرابع	الصف الخامس	جملة التلاميذ
89-90	1148087	1181923	1165146	1117998	1177693	5790847
90-91	1219375	1237072	1155952	1184395	1204371	6001165
91-92	1279583	1293806	1169937	1204453	1282666	6230444
92-93	1321617	1357689	1223591	1219025	1304388	6426310
93-94	1364342	1402289	1284008	1274981	1320168	6645737
94-95	1407761	1447622	1326187	1337882	1380713	6900165
95-96	1451881	1493691	1369060	1381831	1448887	7145350
96-97	1496706	1540504	1412629	1426503	1496483	7372824
97-98	1542240	1588065	1456901	1471900	1544861	7603967
98-99	1588490	1636378	1501881	1518030	1594025	7838805
99-2000	1635460	1685452	1547573	1564897	1643982	8077364
2000/1	1683155	1735289	1593983	1612506	1694738	8319671
2001/2	1731580	1785895	1641115	1660863	1746297	8565750
2002/3	1777087	1837276	1688975	1709973	1798667	8811977
2003/4	1823168	1885560	1737568	1759841	1851851	9057988
2004/5	1869826	1934454	1783232	1810472	1905857	9303841
2005/6	1917063	1983960	1829472	1858053	1960689	9549237
2006/7	1964884	2034081	1876292	1906233	2012217	9793707
2007/8	2013290	2084821	1923692	1955017	2064395	10041215
2008/9	2062284	2136181	1971678	2004406	2117227	10291776
2009/10	2113995	2188166	2020252	2054406	2170714	10547532
2010/11	2168558	2243033	2069415	2105017	2224862	10810886

جدول رقم (٢)

تقديرات اعداد الفصول فى الحلقة الابتدائية وفق كثافات الفصول المختلفة

كثافة الفصل / السنه	٣٦ تلميذ	٣٨ تلميذ	٤٠ تلميذ	٤٢ تلميذ	٤٤ تلميذ
89-90	160857	152391	144771	137877	131610
90-91	166699	157925	150029	142885	136390
91-92	173068	163959	155761	148344	141601
92-93	178509	169113	160658	153007	146053
93-94	184604	174888	166143	158232	151039
94-95	191671	181583	172504	164290	156822
95-96	198482	188036	178634	170127	162394
96-97	204801	194022	184321	175543	167564
97-98	211221	200104	190099	181047	172817
98-99	217745	206284	195970	186638	178155
99-2000	224371	212562	201934	192318	183576
2000/1	231102	218939	207992	198087	189083
2001/2	237938	225414	214144	203946	194676
2002/3	244777	231894	220299	209809	200272
2003/4	251611	238368	226450	215666	205863
2004/5	258440	244838	232596	221520	211451
2005/6	265257	251296	238731	227363	217028
2006/7	272047	257729	244843	233183	222584
2007/8	278923	264242	251030	239077	228209
2008/9	285883	270836	257294	245042	233904
2009/10	292987	277567	263688	251132	239717
2010/11	300302	284497	270272	257402	245702

جدول رقـم (٣)

تقديرات اعداد المدرسون فى الحلقة الابتدائية وفق كثافات مختلفة للفصول فى الفترة ١٩٩١ـ٢٠١٠

٤٤ تلميـذ	٤٢ تلميذ	٤٠ تلميذ	٣٨ تلميذ	٣٦ تلميـــذ	كثافة الفصل / السنـه
271980	284932	299178	314925	332420	89-90
281858	295280	310044	326362	344494	90-91
292627	306562	321890	338831	357655	91-92
301826	316199	332009	349483	368899	92-93
312132	326996	343345	361416	381495	93-94
324082	339514	356490	375253	396100	94-95
335598	351578	369157	388587	410175	95-96
346281	362771	380910	400957	423233	96-97
357138	374144	392851	413528	436502	97-98
368167	385699	404984	426299	449982	98-99
379372	397437	417309	439273	463677	99-2000
390752	409359	429827	452450	477586	2000/1
402310	421468	442541	465833	491712	2001/2
413875	433583	455262	479223	505847	2002/3
425429	445688	467972	492602	519969	2003/4
436976	457784	480674	505972	534082	2004/5
448502	469859	493352	519318	548169	2005/6
459984	481888	505982	532613	562202	2006/7
471608	494066	518769	546073	576410	2007/8
483377	506395	531714	559699	590794	2008/9
495389	518979	544928	573608	605475	2009/10
507758	531937	558534	587930	620593	2010/11

جدول رقم (٤)

تقديرات الانفاق على الحلقة الابتدائية من البابين الأول والثانى

تبعا لتطور نفقة التلميذ

خلال الفترة من ١٩٩٠ ــ ٢٠١٠

البيان / السنه	نفقة التلميذ بالجنيه باب أول فقط	عدد التلاميذ بالألف	الباب الأول بالمليون	الباب الثانى بالمليون	جملة بالمليون
90-91	126	6001	756	95	851
91-92	143	6230	889	112	1001
92-93	161	6426	1038	131	1169
93-94	183	6646	1215	153	1368
94-95	207	6900	1428	180	1608
95-96	234	7145	1674	211	1885
96-97	265	7372	1955	246	2201
97-98	300	7603	2283	288	2571
98-99	340	7839	2664	336	3000
99-2000	385	8077	3107	391	3498
00-01	435	8320	3623	456	4079
01-02	493	8566	4223	532	4755
02-03	558	8812	4918	620	5538
03-04	632	9058	5723	721	6444
04-05	715	9304	6654	838	7492
05-06	810	9549	7732	974	8706
06-07	917	9794	8977	1131	10108
07-08	1038	10041	10419	1313	11732
08-09	1175	10292	12089	1523	13612
09-10	1330	10548	14026	1767	15793
10-11	1505	10811	16274	2051	18325

جدول رقم (٥)

الانفاق الكلى على الحلقة الابتدائيـــــــــة
تبعا لتطور نفقة التلميذ بالمليون جنيـــــــه
خلال الفترة من ١٩٩٠ـ ٢٠١٠

البيان / السنه	نفقة التلميذ بالجنيه باب أول فقط	عدد التلاميذ	الباب الأول	الباب الثانى	الباب الثالث × ٪	جملة
90-91	126	6001	756	95	211	1062
91-92	143	6230	889	112	230	1231
92-93	161	6426	1038	131	226	1395
93-94	183	6646	1215	153	292	1660
94-95	207	6900	1428	180	387	1995
95-96	234	7145	1674	211	430	2315
96-97	265	7372	1955	246	458	2659
97-98	300	7603	2283	288	536	3107
98-99	340	7839	2664	336	629	3629
99-2000	385	8077	3107	391	730	4228
00-01	435	8320	3623	456	857	4936
01-02	493	8566	4223	532	998	5753
02-03	558	8812	4918	620	1148	6686
03-04	632	9058	5723	721	1320	7764
04-05	715	9304	6654	838	1518	9010
05-06	810	9549	7732	974	1739	10445
06-07	917	9794	8977	1131	1999	12107
07-08	1038	10041	10419	1313	2318	14050
08-09	1175	10292	12089	1523	2708	16320
09-10	1330	10548	14026	1767	3177	18970
10-11	1505	10811	16274	2051	3753	22078

× تم حساب الباب الثالث باستخدام معدل الزيادة فى الاسعار ١٥٪ .

وكثافة الفصول ٣٨ تلميذ .

جدول رقم (٦)

تقديرات اعداد التلاميذ فى الحلقة الاعدادية فى الفترة من ١٩٩٠ـ٢٠١٠

السنه	الصف الأول	الصف الثانى	الصف الثالث	جملـــة
89-90	1880251	696472	757853	3334576
90-91	1342220	1388005	735537	3465762
91-92	1161391	1168821	1520552	3850764
92-93	1236891	1011353	1280438	3528682
93-94	1257839	1077100	1107932	3442870
94-95	1273056	1095341	1179957	3548354
95-96	1331440	1108592	1199940	3639973
96-97	1397181	1159434	1214457	3771072
97-98	1443078	1216682	1270154	3929914
98-99	1489730	1256650	1332869	4079249
99-2000	1537139	1297275	1376653	4211067
2000/1	1585314	1338559	1421158	4345031
2001/2	1634259	1380511	1466385	4481154
2002/3	1683977	1423132	1512342	4619451
2003/4	1734478	1466428	1559034	4759939
2004/5	1785765	1510404	1606464	4902633
2005/6	1837843	1555065	1654640	5047548
2006/7	1890718	1600416	1703566	5194700
2007/8	1940408	1646460	1753247	5340115
2008/9	1990724	1689730	1803688	5484142
2009/10	2041670	1733546	1851091	5626306
2010/11	2093248	1777911	1899090	5770249

جدول رقم (٧)

تقديرات اعداد الفصول للمرحلة الاعدادية وفق كثافات مختلفة فى الفترة ١٩٩٠ـ٢٠١٠

كثافة الفصل / السنه	٣٦ تلميذ	٣٨ تلميذ	٤٠ تلميذ	٤٢ تلميذ	٤٣ تلميذ
89-90	92627	87752	83364	79395	77548
90-91	96271	91204	86644	82518	80599
91-92	106966	101336	96269	91685	89553
92-93	98019	92860	88217	84016	82062
93-94	95635	90602	86072	81973	80067
94-95	98565	93378	88709	84485	82520
95-96	101110	95789	90999	86666	84651
96-97	104752	99239	94277	89787	87699
97-98	109164	103419	98248	93569	91393
98-99	113312	107349	101981	97125	94866
99-2000	116974	110818	105277	100264	97932
2000/1	120695	114343	108626	103453	101047
2001/2	124476	117925	112029	106694	104213
2002/3	128318	121565	115486	109987	107429
2003/4	132221	125262	118998	113332	110696
2004/5	136184	129017	122566	116729	114015
2005/6	140210	132830	126189	120180	117385
2006/7	144297	136703	129867	123683	120807
2007/8	148337	140529	133503	127146	124189
2008/9	152337	144320	137104	130575	127538
2009/10	156286	148061	140658	133960	130844
2010/11	160285	151849	144256	137387	134192

جدول رقم (٨)

يوضح اعداد هيئات التدريس المطلوبة للتعليم الاعدادى
خلال الفترة ١٩٩١ـ٢٠١٠

السنه	٣٦ تلميذ	٣٨ تلميذ	٤٠ تلميذ	٤٢ تلميذ	٤٣ تلميذ
89-90	192799	182651	173519	165256	161413
90-91	200384	189837	180345	171757	167763
91-92	222644	210926	200379	190837	186399
92-93	204022	193284	183619	174876	170809
93-94	199060	188583	179154	170623	166655
94-95	205159	194361	184643	175851	171761
95-96	210456	199379	189411	180391	176196
96-97	218036	206560	196232	186888	182542
97-98	227220	215261	204498	194760	190231
98-99	235854	223441	212269	202161	197459
99-2000	243476	230661	219128	208693	203840
2000/1	251221	237999	226099	215332	210325
2001/2	259092	245455	233182	222079	216914
2002/3	267088	253030	240379	228932	223608
2003/4	275210	260726	247689	235895	230409
2004/5	283461	268542	255115	242966	237316
2005/6	291839	276479	262655	250148	244331
2006/7	300347	284540	270313	257441	251454
2007/8	308755	292505	277880	264647	258493
2008/9	317082	300394	285374	271785	265464
2009/10	325302	308181	292772	278830	272346
2010/11	333625	316065	300262	285964	279314

جدول رقم (٩)

تقديرات الانفاق على الحلقة الاعدادية بين الباب الأول والثانى
تبعا لتطور نفقة التلميذ بالمليون جنيه
خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٠

البيان / السنه	نفقة التلميذ بالجنيه فقط	عدد التلاميذ بالالف	الباب الأول بالمليون	الباب الثانى بالمليون	جملة بالمليون
90-91	137	3466	474	60	534
91-92	151	3851	582	73	655
92-93	167	3529	589	74	663
93-94	185	3443	635	80	715
94-95	204	3548	724	91	815
95-96	225	3640	820	103	923
96-97	249	3771	939	118	1057
97-98	275	3930	1081	136	1217
98-99	304	4079	1240	156	1396
99-2000	336	4211	1415	178	1593
00-01	371	4345	1613	203	1816
01-02	410	4481	1838	232	2070
02-03	453	4619	2094	264	2358
03-04	501	4760	2384	300	2684
04-05	553	4903	2713	342	3055
05-06	612	5048	3087	389	3476
06-07	676	5195	3510	442	3952
07-08	747	5340	3987	502	4489
08-09	825	5484	4525	570	5095
09-10	912	5626	5130	646	5776
10-11	1007	5770	5813	732	6545

جدول رقم (١٠)

تقديرات نفقة الابواب الأول والثانى والثالث فى الحلقة الاعدادية
بالمليون جنيه

خلال الفترة من ١٩٩١ — ٢٠١٠

البيان / السنه	نفقة التلميذ بالجنيه ب ١	عدد التلاميذ بالألف	الباب الأول بالمليون	الباب الثانى بالمليون	الباب* الثالث بالمليون	جملة
90-91	137	3466	474	60	131	665
91-92	151	3851	582	73	386	1041
92-93	167	3529	589	74	371	1034
93-94	185	3443	635	80	114	829
94-95	204	3548	724	91	160	975
95-96	225	3640	820	103	161	1084
96-97	249	3771	939	118	264	1321
97-98	275	3930	1081	136	368	1585
98-99	304	4079	1240	156	397	1793
99-2000	336	4211	1415	178	404	1997
00-01	371	4345	1613	203	473	2289
01-02	410	4481	1838	232	552	2622
02-03	453	4619	2094	264	644	3002
03-04	501	4760	2384	300	756	3440
04-05	553	4903	2713	342	882	3937
05-06	612	5048	3087	389	1029	4505
06-07	676	5195	3510	442	1199	5151
07-08	747	5340	3987	502	1361	5850
08-09	825	5484	4525	570	1554	6649
09-10	912	5626	5130	646	1672	7448
10-11	1007	5770	5813	732	2055	8600

* تم حساب الباب الثالث باستخدام معدل الزيادة فى الاسعار ١٥٪
وكثافة الفصول ٣٨ تلميذ .

جدول رقم (١١)

تقديرات الانفاق على التعليم الاساسى من البابين الأوّل والثانى
تبعا لتطور نفقة التلميذ
خلال الفترة من ١٩٩٠–٢٠١٠

السنه	عدد التلاميذ بالألف	الباب الأوّل بالمليون	الباب الثانى بالمليون	الجملة بالمليون
90-91	9467	1230	155	1385
91-92	10081	1471	185	1656
92-93	9955	1627	205	1832
93-94	10089	1850	233	2083
94-95	10448	2152	271	2423
95-96	10785	2494	314	2808
96-97	11143	2894	365	3259
97-98	11533	3364	424	3788
98-99	11918	3904	492	4396
99-2000	12288	4522	570	5092
00-01	12665	5236	660	5896
01-02	13047	6061	764	6825
02-03	13431	7012	884	7896
03-04	13818	8107	1021	9128
04-05	14207	9367	1180	10547
05-06	14597	10819	1363	12182
06-07	14989	12487	1573	14060
07-08	15381	14406	1815	16221
08-09	15776	16614	2093	18707
09-10	16174	19156	2414	21570
2010-11	16581	22087	2783	24870

جدول رقم (١٢)

تقديرات الانفاق على التعليم الاساسى تبعا لتطور نفقة التلميذ

خلال الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠١٠

السنه	عدد التلاميذ بالألف	الباب الأول بالمليون	الباب الثانى بالمليون	الباب الثالث بالمليون	جملة
90-91	9467	1230	155	342	1727
91-92	10081	1471	185	616	2272
92-93	9955	1627	205	597	2429
93-94	10089	1850	233	406	2489
94-95	10448	2152	271	547	2970
95-96	10785	2494	314	591	3399
96-97	11143	2894	365	722	3981
97-98	11533	3364	424	904	4692
98-99	11918	3904	492	1026	5422
99-2000	12288	4522	570	1134	6226
00-01	12665	5236	660	1330	7226
01-02	13047	6061	764	1550	8375
02-03	13431	7012	884	1792	9688
03-04	13818	8107	1021	2076	11204
04-05	14207	9367	1180	2400	12947
05-06	14597	10819	1363	2768	14950
06-07	14989	12487	1573	3198	17258
07-08	15381	14406	1815	3679	19900
08-09	15776	16614	2093	4262	22969
09-10	16174	19156	2414	4849	26419
10-11	16581	22087	2783	5808	30678

جدول رقم (١٣)

تقديرات تكلفة الفصل فى التعليم الاساسى تبعا لمعدلات نمو الاسعار فى الفترة من ١٩٩٠- ٢٠١٠

معدل النمو / السنه	٪١٠	٪١٥	٪٢٥
1988	12527	12527	12527
1989	13780	14406	15659
1990	15158	16567	19573
1991	16673	19052	24467
1992	18341	21910	30583
1993	20175	25196	38229
1994	22192	28976	47787
1995	24412	33322	59733
1996	26853	38320	74667
1997	29538	44068	93333
1998	32492	50679	116667
1999	35741	58281	145833
2000	39315	67023	182292
2001	43247	77076	227865
2002	47571	88637	284831
2003	52328	101933	356039
2004	57561	117223	445048
2005	63317	134806	556311
2006	69649	155027	695388
2007	76614	178281	869235
2008	84275	205024	1086544
2009	92703	235777	1358180
2010	101973	271144	1697725

جدول رقم (١٤)

تقديرات الانفاق الكلى من المبانى والتجهيزات فى التعليم الاساسى

خلال الفترة من ١٩٩٠ـ٢٠١٠

وفق معدلات متغيرة فى الاسعار وكثافات فصول مختلفة

(بالمليون جنيه)

كثافة الفصل	فى الفصل ٤٤ تلميذ			٤٠ تلميذ فى الفصل			٣٨ تلميذ فى الفصل			٣٦ تلميذ فى الفصل		
السنه	٪٢٥	٪١٥	٪١٠	٪٢٥	٪١٥	٪١٠	٪٢٥	٪١٥	٪١٠	٪٢٥	٪١٥	٪١٠
1990	304	275	235	334	283	259	352	298	272	371	314	288
1991	683	532	466	571	585	512	971	616	539	835	650	569
1992	175	126	105	193	138	115	203	146	122	214	153	129
1993	232	153	123	255	168	135	269	177	142	284	187	150
1994	782	474	363	860	521	399	905	549	420	955	579	444
1995	914	510	374	1006	561	411	1059	591	433	1118	624	457
1996	1217	625	438	1339	687	481	1409	723	507	1487	763	535
1997	1654	781	524	1820	859	576	1916	905	606	2022	955	640
1998	2037	885	567	2241	973	624	2389	1025	657	2490	1082	693
1999	2455	981	602	2701	1079	662	2843	1136	697	3001	1199	735
2000	3118	1146	672	3430	1261	740	3610	1327	779	3811	1401	822
2001	3959	1339	751	4354	1473	826	4584	1550	870	4838	1637	918
2002	4978	1549	831	5476	1704	915	8764	1794	963	6085	1894	1016
2003	6255	1791	919	6880	1970	1011	7243	1074	1064	7645	2189	1124
2004	7860	2070	1017	8646	2277	1118	9101	2397	1177	9607	2530	1243
2005	9870	2392	1123	10857	2631	1236	11428	2769	1301	12063	2923	1373
2006	12379	2760	1239	13616	3036	1364	14333	3195	1436	15129	3372	1515
2007	15525	3184	1368	17077	3503	1505	17976	3687	1584	18975	3892	1672
2008	19488	3677	1512	21437	4045	1663	22565	4258	1750	23819	4494	1847
2009	24567	4265	1677	27022	4691	1844	28445	4938	1941	30025	5212	2049
2010	31431	5020	1888	34574	5522	2077	36349	5812	2186	38415	6135	2307

جدول رقم (١٥)

تقديرات نفقة تلميذ واحد فى التعليم الاساسى من المبانى فقط (بالجنيه)

وفق معدلات متغيرة لنمو الاسعار وكثافات فصول مختلفة

كثافة الفصل	٤٤ تلميذ فى الفصل			٤٠ تلميذ			٣٨ تلميذ			٣٦ تلميذ		
السنه	٪٢٥	٪١٥	٪١٠	٪٢٥	٪١٥	٪١٠	٪٢٥	٪١٥	٪١٠	٪٢٥	٪١٥	٪١٠
1990	445	377	344	489	414	379	515	436	399	544	460	421
1991	556	433	379	612	476	417	644	501	439	680	529	463
1992	695	498	417	765	548	459	805	577	483	850	609	509
1993	869	573	459	956	630	504	1006	663	531	1062	700	560
1994	1086	659	504	1195	724	555	1258	763	584	1327	805	616
1995	1358	757	555	1493	833	610	1572	877	642	1659	926	678
1996	1697	871	610	1867	958	671	1965	1008	707	2074	1064	746
1997	2121	1002	671	2333	1102	738	2456	1160	777	2593	1224	821
1998	2652	1152	738	2917	1267	812	3070	1334	855	3241	1408	903
1999	3314	1325	812	3646	1457	894	3838	1534	941	4051	1619	993
2000	4143	1523	894	4557	1676	983	4797	1764	1035	5064	1862	1092
2001	5179	1752	983	5697	1927	1081	5996	2028	1138	6330	2141	1201
2002	6473	2014	1081	7121	2216	1189	7496	2333	1252	7912	2462	1321
2003	8092	2317	1189	8901	2548	1308	9369	2682	1377	9890	2831	1454
2004	10115	2664	1308	11126	2931	1439	11712	3085	1515	12362	3256	1599
2005	12643	3064	1439	13908	3370	1583	14640	3548	1666	15453	3745	1759
2006	15804	3523	1583	17385	3876	1741	18300	4080	1833	19316	4306	1935
2007	19755	4052	1741	21731	4457	1915	22875	4692	2016	24145	4952	2128
2008	24694	4660	1915	27164	5126	2107	28593	5395	2218	30182	5695	2341
2009	30868	5359	2107	33955	5894	2318	35742	6205	2440	37727	6549	2575
2010	38585	6162	2318	42443	6779	2549	44677	7135	2684	47159	7532	2833

جدول رقم (١٦)

تقديرات نفقات تلميذ جديد فى التعليم الاساسى من المبانى والتجهيزات
(بالجنيه) وفق معدلات متغير لنمو الاسعار وكثافات فصول مختلفة

	٤٤ تلميذ			٤٠ تلميذ			٣٨ تلميذ			٣٦ تلميذ		
السنه	٪٢٥	٪١٥	٪١٠	٪٢٥	٪١٥	٪١٠	٪٢٥	٪١٥	٪١٠	٪٢٥	٪١٥	٪١٠
1990	890	753	689	979	828	758	1030	872	798	1087	920	842
1991	1112	866	758	1223	953	834	1288	1003	878	1359	1058	926
1992	1390	996	834	1529	1095	917	1610	1153	965	1699	1217	1019
1993	1738	1145	917	1911	1260	1009	2012	1326	1062	2124	1400	1121
1994	2172	1317	1009	2389	1449	1110	2515	1525	1168	2655	1610	1233
1995	2715	1515	1110	2987	1666	1221	3144	1754	1285	3319	1851	1356
1996	3394	1742	1221	3733	1916	1343	3930	2017	1413	4148	2129	1492
1997	4242	2003	1343	4667	2203	1477	4912	2319	1555	5185	2448	1641
1998	5303	2304	1477	5833	2534	1625	6140	2667	1710	6481	2815	1805
1999	6629	2649	1625	7292	2914	1787	7675	3067	1881	8102	3238	1986
2000	8286	3046	1787	9115	3351	1966	9594	3528	2069	10127	3723	2184
2001	10357	3503	1966	11393	3854	2162	11993	4057	2276	12659	4282	2403
2002	12947	4029	2162	14242	4432	2379	14991	4665	2504	15824	4924	2643
2003	16184	4633	2379	17802	5097	2616	18739	5365	2754	19780	5663	2907
2004	20229	5328	2616	22252	5861	2878	23424	6170	3030	24725	6512	3198
2005	25287	6128	2878	27816	6740	3166	29280	7095	3332	30906	7489	3518
2006	31609	7047	3166	34769	7751	3482	36599	8159	3666	38633	8613	3869
2007	39511	8104	3482	43462	8914	3831	45749	9383	4032	48291	9905	4256
2008	49388	9319	3831	54327	10251	4214	57187	10791	4436	60364	11390	4682
2009	61735	10717	4214	67909	11789	4635	71483	12409	4879	75454	13099	5150
2010	77169	12325	4635	84886	13557	5099	89354	14271	5367	94318	15064	5665

جدول رقم (١٧)

موازنة الجامعات موزعة على الأبواب المختلفة

خلال الفترة ٨٠/٨١ – ٨٩/١٩٩٠

(القيمة بالالف جنيه)

البيان / السنوات	الباب الأول	الباب الثانى	الباب الثالث	الباب الرابع	الاجمالى
١٩٨١/٨٠	٧٤٨٤٤	٣٢٧٩٥	٦٦٤٥٠	٨٨١٤	١٨٢٩٠٣
١٩٨٢/٨١	١١٤٦٤٧	٣٧٣٤١	٧٩٣٣٦	٨١٨٩	٢٣٩٥١٣
١٩٨٣/٨٢	١٧٣٤٠٣	٧١١١٧	٨٥٦٤٩	١١٩٧٣	٣٤٢١٤٢
١٩٨٤/٨٣	٢٠٣٨٩٣	١٠٩١٦٧	٩٠٠٩٠	٢٠٠٩٩	٤٢٣٢٤٩
١٩٨٥/٨٤	٢٦٦٠٤٦	٩٧٦١٤	٩٢٥٧١	١٢٨٩٠	٤٦٩١٢١
١٩٨٦/٨٥	٣١٧٥٤٠	١٠٦٧٨٠	١٠٥٨٣٦	١٣١٠١	٥٤٣٢٥٧
١٩٨٧/٨٦	٣٤٠٣٤٦	١٠٠١٤٨	١١٠٧٢٠	١٧٤٠٩	٥٦٦٦٢٣
١٩٨٨/٨٧	٣٨٦٥٦٦	١٠٩٤٠٩	١٥١٩٢٩	٢١٧٩٢	٦٦٩٦٩٦
١٩٨٩/٨٨	٥٠٢٠٣٩	١٢١٩٥٨	١٥٦٢٩٢	٣٢٣٨٢	٨١٢٦٧١
١٩٩٠/٨٩	٥٦٣٠١٧	١٤٤٠٣١	٢٠٨٦١٧	٢٨٤٣٢	٩٤٤٠٩٧

المصدر:

وزارة التعليم العالى، المجلس الاعلى للجامعات، إدارة الاحصاء.

ثانيا : ملحـــق رقم (٢)

واقـع التعليـم الاساســى واتجاهاتـــه ، تمويلــه

د٠ ضياء الدين زاهـــر

واقع التعليم الاساسى واتجاهات نمويلـــه :

حدد القانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١ هدف هذا التعليم فى تنمية قدرات واستعدادات التلاميذ واشباع ميولهم وتزويدهم بالقدر الضرورى من القيم والسلوكيات والمعارف والمهـارات العملية والمهنية التى تتفق وظروف البيئات المختلفة ، بحيث يمكن لمن يتم مرحلة التعليم الاساسى أن يواصل تعليمه فى مرحلة أعلى أو أن يواجه الحياة بعد تدريب مهنى مكثـف وذلك من أجل اعداد الفرد لكى يكون مواطنا منتجا فى بيئته ومجتمعه (المادة ١٦) .

وطبقا لذلك فقدتم تحديد الأغراض التالية لهذه المرحلة وفقا للمادة (١٧) من نفس القانون :

١- التأكيد على التربية الدينية والوطنية والسلوكية والرياضية خلال مختلف سنوات الدراسة ،

٢- تأكيد العلاقة بين التعليم والعمل المنتج . ،

٣- توثيق الاتصال بالبيئة على اساس تنويع المجالات العملية والمهنية بما يتفق وظروف البيئات المحلية ومقتضيات تنمية هذه البيئات . ،

٤- تحقيق التكامل بين النواحى النظرية والعملية فى مقررات الدراسة وخططها ومناهجها .،

٥- ربط التعليم بحياة الناشئين وواقع البيئة التى يعيشون فيها بشكل يؤكد العلاقة بين الدراسة والنواحى التطبيقية ، على أن تكـون البيئة وانماط النشاط الاجتماعى والاقتصادي بها من المصادر الرئيسية للمعرفة والبحث والنشاط فى مختلف موضوعات الدراسة .

فى اطار هذه الأهداف فان الدراسة فى التعليم الاساسى تدور حـول موضوعات بيئية واجتماعية وصحية واقتصادية تتصل مباشرة بحياة التلميذ وتكوين شخصيته وبأسرته ومدرسته وبيئته ، وتقوم على هذه الدراسـة المتكاملة تغطية الاساسيات فى التربية الدينية والاسرية ، ومهارات المعرفة والاتصال الاساسية ،واللغات الاجنبية ، والدراسات البيئية والاجتماعية ، والمعارض والاتجاهات العامة والصحية ، ومهارات وخبرات العمل القابلـة للاستخدام والتوظيف فى مواقف الحياة (١) . على ان يتم التركيز فى الحلقة الاعدادية على التدريبات العملية ، الى جانب تعميق ما تم دراسته فـى الحلقة الأولى ، وتتضمن عناصر الثقافة العملية والتدريبات المهنية أربعة مجالات اساسية (٢) هى : المجال الزراعى ، وتتضمن محاصيل الحقـل والبساتين وتربية الدواجن والصناعات الزراعية والثروة السمكية ، والمجـال

---

(١) راجع الملاحق حيث تتضمن خطة الدراسة لمدارس الحلقة الابتدائية .

(٢) للمزيد أنظر : محمد جمال الدين نوير وشكري عباس حلمى : التعليـم الاساسى فى جمهورية مصر العربية : دراسة حالة ، (القاهرة : مركـز التنمية البشرية والمعلومات ، ١٩٨٧) ص ١٠٨ وما بعدها .

الصناعي ، ويشتمل على أعمال التجارة ، أعمال الدهانات ، أعمال الصيانة المنزلية ، أعمال الكهرباء ، وأعمال النسيج ، والمجال التجاري ، ويشتمل على المهارات والخبرات ذات الصلة بالحياة اليومية مثل التعامل مع البنوك والمعاملات مع هيئة البريد ، وهيئة السكك الحديدية ، ومجال الاقتصاد المنزلي ، ويتضمن تدريبات بشأن اعداد الأطعمة والملابس وأشغال الأبرة والتريكو .

وفى هذه الحدود ، فان التعليم الأساس فى صورته المطوره والمنفذة حاليا يضم حلقتين ، الأولى ابتدائية ومدتها خمس سنوات (٦ - ١١ سنة) والثانية اعدادية وتضم ثلاث سنوات الزامية .

وفيما يتصل بالحلقة الأولى (الابتدائية) ، فهى مشتركة بين البنين والبنات ، ويجوز فيها تعليم الأطفال فى مدارس غير حكومية ، والتى تضم ما لا يتعدى ٤٪ من جملة المقيدين بهذه الحلقة ، وتشير البيانات الى أن هذه الحلقة اعتمدت لها انفاقات جارية (الباب الأول والثانى) قدرت بـ ٦٩٤ر٧ مليون جنيه عام ١٩٨٩/٨٨ • أما فى عام ١٩٩١/٩٠ ، بلغ عدد المقيدين بها ٤٧٢ر٤٠٢ر٦ طالب وطالبة ، بلغت نسبة الاناث فيهم ٨٣ر٤٤٪ من جملة المسجلين ، وبلغ عدد المدارس فى هذه السنة (١٤٩٧٢) مدرسة ، تضم ٣٤٦٤٢٠ فصلا ، كما بلغ متوسط كثافة الفصل ٧ر٤٣ تلميذا ، أما الحلقة الاعدادية ، فهى مرحلة مشتركة أيضا ،ففى عام ١٩٩١/٩٠ ، بلغ عدد المقيدين بها ٢٦٩ر٥٥٣ر٣ طالب وطالبة ، بلغت نسبة الاناث فيهم ٤٨ر٤٤٪ من جملة المسجلين ، وبلغ عدد المدارس فى هذه السنة (٤٥٢١) مدرسة ، تضم ٨٢٠٧٢ فصلا ، كما بلغ متوسط كثافة الفصل ٢٩ر٤٣ تلميذا (١) .

على أنه فى غياب رؤية تحليلية للتطور التاريخى لحركة هذه المرحلة ، بحلقتيها ، يصعب فهم المسارات المستقبلية التى يمكن أن يأخذها التمويل فى هذه المرحلة .

---

(١) استقيت هذه البيانات من المصدر التالى :
الادارة العامة للمعلومات والحاسب الآلى : الاحصاء الاستقراري للتعليم نوفمبر ١٩٩٠ .

* تم حساب هذه التكلفة على اساس افتراض ان كثافة الفصل ٤٠ تلميذا .

** تم حساب هذه التكلفة على اساس افتراض ان كثافة الفصل ٤٤ تلميذا .

المصدر : استقيت بيانات هذا الجدول المركب من المصادر التالية ، ثم عولجت على النحو المعروض :
- وزارة التربية والتعليم : الادارة العامة للموازنة ، عدة جداول .
- محمد محروس اسماعيل ، اقتصاديات التعليم ، مرجع سابق ، ص ١٠٤ .

ومن قراءة الجدول نتبين ما يلى :

١- زيادة اعداد طلاب الحلقة الابتدائية من ٤ر٤ مليون تلميذ الى ٨ر٥ مليون تلميذ خلال عشر سنوات ، عقد الثمانينات ، وذلك بمعدل سنوي قدره ١ر٣٪ سنويا . فى حين ارتفع عدد طلاب الحلقة الاعدادية من ٤ر١ مليون تلميذ الى ٣ر٣ مليون تلميذ ، خلال نفس الفترة ، بزيادة ضخمة قدرها ١٣٢٪ ، أي معدل ٢ر١٣٪ سنويا وهذا راجع الى التعديل الذي أجري على السلم التعليمى والذي أصبحت بمقتضاه الحلقة الابتدائية خمس سنوات فترتب عليه انتقال فوج مزدوج من طلاب السنتين الخامسة والسادسة الابتدائية الى الصف الأول الاعدادي فأدى هذا الى الارتفاع المفاجئ فى حجم ومعدل النمو ، والذي يتوقع أن ينخفض تدريجيا خلال السنوات القليلة القادمة .

٢- على الرغم من ارتفاع نسبة الانفاق الفعلى الجاري (البابين الأول والثانى) على التعليم الاساسى ، بحلقتيه الابتدائية والاعدادية ، من ٤ر٢٤٠ مليون جنيه عام ١٩٨١/٨٠ الى ١ر١٧٢ مليون جنيه وهو ما يمثل حوالى ٥٠٪ سنويا ، وهو معدل يفوق بكثير الزيادة فى عدد المقيدين ، الا أن نسبة هذا الانفاق انخفضت من ٧ر٦٤٪ الى ٦ر٦٢٪ من اجمالى الانفاق الفعلى للوزارة على المراحل التعليمية المختلفة .

٣- انخفاض نسبة ما ينفق على التعليم الاساسى بالمقارنة لما ينفق على التعليم العالى والجامعى ، فبينما يبلغ عدد تلاميذ التعليم الاساسى عام ١٩٩٠/٨٩ حوالى ١ر٩ مليون تلميذ أنفق عليهم حوالى ٢ر١ مليار جنيه ، بلغت اعتمادات التعليم العالى والجامعى من

البابين الأول والثانى وعدد طلابه حوالى ٥٥٠ ألف طالب[١] حوالى ٧٠٧ مليون جنيه . وهذا يوضح مدى الاختلاف فى توزيع الانفاقات فبينما يستأثر ٤٪ من اجمالى اعداد الطلاب (طلاب التعليم الجامعى) فى التعليم المصري كله بحوالى ٣٥٪ من الانفاق الجاري يخصص ٩٦٪ من الطلاب (فى المرحلتين الاساسية والثانوية) ٦٥٪ من الانفاق الجاري[٢] وهو أمر يعكس بوضوح مدى الأولوية التى تعطيها الدولة للتعليم الجامعى على حساب باقى المراحل الأكثر أهمية وفى مقدمتها التعليم الاساسى .

٤- انخفاض نصيب التلميذ فى التعليم الاساسى ، بحلقتيه ، من الباب الثانى لحدود ضئيلة حوالى ١٠٪ فى كل حلقة . فى حين يصل نصيب التلميذ من جملة الانفاق على الأجور (الباب الأول) الى حوالى ٩٠٪ فى كل حلقة . كما تتدنى نصيب الطالب من الاستثمارات الى حدود هزيلة لا يمكن تصديقها . فقد بلغ عام ١٩٩٠/٨٩ أقل من قرش صاغ واحد !! وعموما اذا حللنا كلفة التلميذ وفقا لأبواب الميزانية نجدها موزعة كالآتى : فى عام ١٩٨١/٨٠ (٣٦ر٥٦ جنيها) فى الحلقة الابتدائية ، ٥٦ر٧٩ جنيها فى الحلقة الاعدادية ، ارتفعت فى عام ١٩٩٠/٨٩ الى ٢٣ جنيها للابتدائى ، ١٣٨ للاعدادي .

٥- نجد أن حجم الباب الأول (المرتبات والأجور) ٨٣ر٤٪ من جملة الانفاق الفعلى الجاري على الحلقة الابتدائية وذلك فى عام ١٩٨١/٨٠، وقد أرتفع هذا الحجم بدرجة كبيرة فى عام ١٩٩٠/٨٩ اذ وصل الى ٩٠ر٥٪ من جملة الانفاق الفعلى الجاري على الحلقة الابتدائية ، أما بالنسبة للحلقة الاعدادية فقد أرتفع من ٨٢ر٧٥٪ عام ١٩٨١/٨٠ الى ٨٩ر٦٤٪ عام ١٩٩٠/٨٩ ، وأدى هذا الى ارتفاع كبير على مستوى المرحلة ككل فى نفس العام حيث أرتفع من ٨٣٪ من اجمالى الانفاق عام ١٩٨١/٨٠ الى ٩٠ر٢٪ عام ١٩٩٠/٨٩ .

---

(١) وزارة التعليم العالى : التعليم العالى فى عشر سنوات ١٩٨٠ — ١٩٩٠ ، (القاهرة : مركز المعلومات والتوثيق ١٩٩٠) ، ص ٤ .

(٢) لمراجعة نقدية لتوزيع الاعتمادات على المراحل ومدى عدالتها أنظر: محمد محروس اسماعيل ، اقتصاديات التعليم ، مرجع سابق ،ص ١٠٦-١١٦

٦– وبالنسبة للباب الثانى الخاص بالمستلزمات ، أي المعدات والأجهزة والأثاث وأدوات التعليم ، فقد انخفض حجمه من ٦ر١٦٪ من جملة الأنفاق الفعلى الجاري على الحلقة الابتدائية عام ١٩٨١/٨٠ الى ٤٩ر٩٪. كذلك الأمر بالنسبة للحلقة الأعدادية ، فقد انخفض من ٢٥ر١٧٪ عام ١٩٨١/٨٠ الى ٣٦ر١٠٪ من اجمالى الانفاق الجاري على الحلقة الاعدادية . وقد ترتب على ذلك انخفاض كبير فى حجم الأنفاق على المستلزمات فى التعليم الأساسى كله وصل الى ٨ر٩٪ ! .

من هذه الالمامة المبتسرة بموقف التعليم الاساسى من التمويل ،يمكننا أن نقرر عدة نقاط جديرة بالاهتمام :

(أ) أن هناك اختلاف جذري فى توزيع ميزانية نفقات التعليم على المراحل التعليمية المختلفة لصالح التعليم الجامعى والعالى ، والذي يستأثر بنصيب الأسد منها .

(ب) استحواذ الاجور وملحقاتها (الباب الأول) على أكثر من ٩٠٪ من حجم ميزانية الوزارة ، مما يؤثر بدرجة خطيرة على نصيب الطالب من المستلزمات ومن التشييد والصيانة والأنشطة ، الأمر الذي ينعكس على آليات العملية التعليمية ذاتها وأهدافها وجودتها .

(جـ) تراجع تدريجى فى الاستثمار الحكومى فى التعليم ، أي دور الحكومة فى تمويل التعليم ، على الرغم من الزيادة المطلقة فى مخصصات الأنفاق على التعليم وميزانيته ، بنسبة الانفاق على التعليم من ميزانية الخدمات تتقلص تدريجيا منذ عام ١٩٧٨/٧٧ من ٢٥٪(١) ، الى حدود ٩ ٪ عام ١٩٩٠/٨٩ .

(د) أن التحليل السابق لصورة الانفاق المقارنة لم تتضمن تأثير التضخم والتغير فى الأسعار خلال الفترة الزمنية موضع التحليل ،واذا أعيد هذا التحليل فى اطار تأثيرات هذه العوامل فان صورة تمويل التعليم الاساسى سوف تأخذ شكلا مأساويا بدرجة خطيرة ، اذ أن حجم الانفاق الفعلى سوف يتقلص بشكل يوضح عدم وجود تقدم يذكر فى تمويل هذا التعليم .

---

(١) راجع الجدول رقم (١٢) فى المصدر التالى :
احمد الصفتى وسامى السيد فتحى : تحليل جوانب العائد والتكلفة الاجتماعية للتعليم الجامعى ، بحث مقدم الى ندوة " سياسة التعليم الجامعى – الأبعاد السياسية والاقتصادية التى نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ٢٤–٢٥ يناير ١٩٩٠، ص ٢٩ .

ثالثا : ملحـــــــــق رقم (٣)

قراءات فى الموازنـــة الجاريـــــة لتمويل مرحلـــــة التعليم الاساسى خلال العشر سنوات من ٨١/٨٠ الـــى ١٩٩٠/٨٩

الادارة العامة للموازنة بوزارة التربية والتعليم

عبد القوى محمد علـــــى
وداد ابراهيم عبد العـــال

قراءات فى الموازنة الجاريــة
لتمويل مرحلة التعليم الاساسى خلال العشر سنــوات
من ٨١/٨٠ الى ٩٠/٨٩

تعريف عام بالموازنة العامــة :

الموازنة العامة هى التعبير المالى عن سياسة الدولة وخطتها وبرامجها الانفاقية والتمويليــة تظهر فى قائمة تقديرية للاستخدامات والايرادات عن فترة مالية مقبلة . وقد عرفها القانون ٥٣ لسنة ٧٣ بأنها البرنامج المالى للخطة عن سنة مالية مقبلة لتحقيق أهداف محددة فى اطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وطبقا للسياسة العامة للدولة .

تنقسم الاستخدامات (المصروفات) الى :ـ

- الاستخدامات الجارية ـ وهى محور البحــث
- الاستخدامات الرأسماليـــة .

وتشمل الاستخدامات الجارية كافة النفقات المتعلقة بالنشاط الجارى من أجور وبدلات ومزايـــا نقدية ومزايا عينية وتأمينية (باب أول) ونفقات جارية من مستلزمات سلعية وخدمية وتحويــــلات جارية وتخصيصية (باب ثانى) .

أما الاستخدامات الرأسمالية ـ فهى مايعبر عنه بالاستخدامات المتعلقة بالمصروفات التعليميـــة أو مشروعات المبانى التعليمية أو المشروعات عامة (بالنسبة لموازنة التعليم) (باب ثالث) وكذلك التحويلات الرأسمالية (باب رابع) المتعلقة بسداد أقساط القروض محلية أو خارجية .

مرحلة التعليم الاساسى :

كان التعليم الالزامى فى مصر قاصرا على المرحلة الابتدائية ـ ثم جاء قانون التعليـم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ فمد فترة الالزام الى التعليم الاعدادى بعد أن أصبح يكون مع التعليم الابتدائـــى كيانا واحدا هو التعليم الاساسى .

وتعتبر هذه المرحلة أساسا للبناء التعليمى ، فهى تعد المواطن للحياة العاملة وتكافـــح أميته وتهيئه لنمط اجتماعى فكرى متكامل .

الموازنة ومرحلة التعليم الاساسى :

اذا نظرنا الى واقع الانفاق من خلال موازنات التعليم الموضحة بالجداول أرقــام نجــد أن ماينفق على مرحلة التعليم الاساسى (الحلقة الأولى والثانية) من الاستخدامات الجارية

البيانات الواردة فى هذا الجزء مستمدة من بيانات ادارة الموازنة ـ وزارة التربية والتعليم ـ اعــداد الاستاذين ، عبد القوى محمد على ، وداد ابراهيم عبد العال .

(أجور ومستلزمات) يزيد عن ماينفق على باقى المراحل التعليمية حيث تصل نسبة الانفاق الجارى على هذه المرحلة فى السنة المالية ٨٩/٩٠ (٦٣٪) من اجمالى ماينفق على موازنة وزارة التربية والتعليم حيث تبلغ تكلفة الاستخدامات الجارية عن التعليم الاساسى ٢ر١ مليار جنيه تبلغ جملة الانفاق العام للموازنة ٩ر١ مليار جنيه تقريبا .

الانفاق الجارى من الأجور فى مرحلة التعليم الاساسى :

أولا : بالنسبة للحلقة الأولى (التعليم الابتدائى) :ـ

- تبلغ تكلفة الأجور فى المرحلة الابتدائية ٠٠٠ر٤٤٦ر١٣٢ جنيه فى ٨٠/٨١ وصلت الى ٠٠٠ر٤٤٩ر٦٤٤ جنيه فى ٨٩/٩٠ بزيادة ٠٠٠ر٩٧٣ر٥١١ جنيه فى عشر سنوات بنسبة ٣٨٪ .
- نسبة ماينفق على التعليم الابتدائى من الاجور بالنسبة لموازنة التربية والتعليم فى السنة المالية ٨٠/٨١ تصل الى ٤٣٪ بينما تبلغ هذه النسبة الى ٤ر٣٨٪ فى ٨٩/٩٠ بعد مد فترة الالزام الى مرحلة التعليم الاعدادى وخفض مدة الدراسة الى خمس سنوات بدلا من ست سنوات.
- نسبة ماينفق على التعليم الابتدائى من مستلزمات فى ٨٠/٨١ بالنسبة لاجمالى الانفاق الجارى على المستلزمات ٣٨٪ وصلت الى ٤٣٪ فى ٨٩/٩٠ بزيادة ٥٪ فى عشر سنوات .
- نصيب الفصل الابتدائى من الأجور ١٢١٨ جنيه فى ٨٠/٨١ وصل الى ٤٨٣٠ جنيه فى ٨٩/٩٠ أى أن نصيب التلميذ فى تكلفة الأجور ١١١ جنيه سنويا على أساس أن كثافة الفصل فى ٨٩/٩٠ هى ٤٤ تلميذا .
- نصيب الفصل الابتدائى من المستلزمات فى ٨٠/٨١ تبلغ ٢٤٣ جنيه ارتفع الى ٥٠٧ جنيه فى ٨٩/٩٠ أى أن نصيب التلميذ من المستلزمات ١٢ جنيه سنويا .
- يتضح من التحليل السابق أن تكلفة التلميذ من الأجور ١١١ جنيه بينما التكلفة فى المستلزمات ١٢ جنيه سنويا أى أن نصيب التلميذ يبلغ ٩٠٪ من التكلفة فى الأجور بينما نصيبه من مستلزمات التشغيل يبلغ ١٠٪ وهى نسبة ضئيلة جدا لمواجهة احتياجات التعليم فىهذه المرحلة.
- واذا رجعنا الى ماينفق على التلميذ من مستلزمات فى ٨٠/٨١ نجد أن نصيب التلميذ ١ر٦جنيه بالرغم من ارتفاع الاسعار ومما يؤكد أن التلميذ فى ٨٠/٨١ كان نصيبه فى مستلزمات التعليم اكبر من نصيبه فى ٨٩/٩٠ اذا ما قورن بمعدلات التضخم .

ثانيا : مرحلة التعليم الاعدادى :

— بلغ الانفاق الفعلى على هذه المرحلة من موازنة الوزارة مبلغ ٨١٫٥٨٢٫٣٥٠ فى السنة المالية ٨١/٨٠ (أجور ومستلزمات) وارتفع الانفاق الى ٤٦٠٫٣٩٧٫٠٠٠ مليون جنيه فى عشر سنوات أى بنسبة ٤٦٤٪ أى معدل زيادة سنوى ٤٫٤٦٪ .

— بلغت تكلفة الأجور فى المرحلة الاعدادى ٦٧٫٥٠٦٫٠٠٠ جنيه فى عام ٨١/٨٠ ووصلت الى ٤١٢٫٧١٧٫٠٠٠ جنيه فى عام ٩٠/٨٩ بزيادة قدرها ٣٤٥٫٢١١٫٠٠٠ جنيه فى عشر سنوات بنسبة ٥١٪ .

— نسبة ماينفق على التعليم الاعدادى من الاجور بالنسبة لموازنة التربية والتعليم فى السنة المالية ٨١/٨٠ كانت ٢٢٪ بينما بلغت هذه النسبة ٢٥٪ فى عام ٩٠/٨٩ بزيادة ٣٪ .

— نسبة ماينفق على التعليم الاعدادى من مستلزمات فى ٨١/٨٠ بالنسبة لاجمالى الانفاق الجارى على المستلزمات كانت ٢٠٪ ووصلت عام ٩٠/٨٩ الى ٢٤٪ بزيادة ٤٪ .

— بلغ نصيب الفصل الاعدادى من المستلزمات فى عام ٨١/٨٠ ٣٩٤ جنيه أى أن نصيب التلميذ فى المستلزمات ٩٫٨٠ جنيه سنويا ، ووصل هذا المبلغ فى عام ٩٠/٨٩ الى ٦٢٢ جنيه أى أن نصيب التلميذ فى المستلزمات وصل ١٤ جنيه سنويا وذلك على أساس أن كثافة الفصل عام ٨١/٨٠ كانت ٤٠ تلميذا وفى عام ٩٠/٨٩ كانت ٤٤ تلميذ .

— كان نصيب الفصل الاعدادى من الأجور ١٨٨٨ جنيه فى عام ٨١/٨٠ وصل الى ٥٣٨١ عام ٩٠/٨٩ أى أن نصيب التلميذ فى تكلفة الأجور ١٢٤ جنيه .

— يتضح من التحليل السابق أن تكلفة التلميذ فى المرحلة الاعدادية من الأجور بلغت ١٢٤ جنيه سنويا بينما التكلفة من المستلزمات بلغت ١٤ جنيه سنويا أى أن نصيب التلميذ يبلغ ٩٠٪ من التكلفة فى الأجور بينما نصيب من مستلزمات التشغيل يبلغ ١٠٪ وهى نسبة ضئيلة لاتساعد على تحقيق الأهداف الطموحه للتعليم الاساسى .

— وكذلك اذا رجعنا الى ماينفق على التلميذ من مستلزمات فى عام ٨١/٨٠ نجد أن نصيب التلميذ بلغ ٩٫٨ جنيه سنويا بينما فى عام ٩٠/٨٩ ، كان نصيب التلميذ ١٤ جنيه سنويا واذا وضعنا فى الاعتبار ارتفاع الاسعار ومعدلات التضخم الحالية نجد أن نصيب التلميذ من مستلزمات التعليم فى عام ٨١/٨٠ اكبر من نصيبه فى عام ٩٠/٨٩ .

— كما زادت التكلفة السنوية للفصل من ٢٢٨٢ جنيه فى ٨١/٨٠ الى ٦٠٠٣ فى ٩٠/٨٩ بمعدل

نمو ١٦٣٪ ومتوسط ٣ر١٦٪ وبالتالى ارتفعت تكلفة التلميذ من ٨ر٥٦ جنيه الى ٠ر١٣٨ فى ٩٠/٨٩ بمعدل نمو ٩ر١٤٢٪ بمتوسط زيادة سنوى ٢ر١٤٪ .

— كما اتضح من قراءة موازنة عام ١٩٩١/٩٠ أن اعداد وظائف التعليم بموازنة وزارة التربية والتعليم ٧٦٧٨٣٩ بنسبة ٣ر٧٢٪ من جملة اعداد الوظائف موزعة على الوجه الآتى :—

وظائف التعليم (التخصصى)	٣٢٠١٧٢
،، ،، (الهندسى)	٢٨٣٠
،، ،، (الابتدائى)	٤٤٤٨٣٧

• تصل تكلفة وظائف التعليم ٥٥٦٢٠١٠٠٠ بنسبة ٣ر٧٢٪ من اجمالى موازنة الأجور وذلك على الوجه الآتى :—

تكلفة وظائف التعليم	٢٨٢ ٤٣٤ ٠٠٠ (٣٠٪)
،، ،، الهندسى	٢ ٦١٣ ٧٠٠ (٢٧٪)
،، ،، الابتدائى	٢٨١ ١٥٣ ٣٠٠ (٩٠ر٤١٪)

• تمثل المكافآت أهم عناصر التكلفة — بعد تكلفة الوظائف — بموزانة وزارة التربية والتعليم حيث تبلغ ١٩١٥٦٥٤٠٤ بنسبة ٥ر١٠٪ من اجمالى موازنة وزارة التربية والتعليم (ديوان / محليات هيئات خدمية تابعة للوزارة) وأبرز هذه المكافآت هى مكافآت التدريس والاشراف والامتحانات وحوافز المعلمين ومكافآت الزيادة والأنشطة ويبلغ نصيب الفرد من هذه المكافآت فى مديريات التربية والتعليم بالمحافظات ١٦٥ جنيه سنويا تقريبا أو ١٣ جنيه شهريا وهو مبلغ متواضع جدا اذا ماقورن بالجهد الذى يقوم به المعلم فى تربية وتعليم الاجيال .

• تبلغ اعتمادات النفقات الجارية والتحويلات الجارية فى موازنة وزارة التربية والتعليم والجهات التى تدخل فى اختصاصها ٠٠٠ ٤٣٧ ٢٧٩ جنيه تمثل نسبة ٢ر١٢٪ من جملة الاعتمادات فى موازنة ١٩٩١/٩٠ وتمثل عناصر هذه الاغراض الآتية :—

مستلزمات سلعية	٦٤ ٩٥٦ ٠٠٠	٢ر٢٣٪
،، خدمية	١٨٨ ٦١٣ ٣٠٠	٥ر٦٧٪
تحويلات جارية (ايجاورسوم وضرائب)	٢ ٥٣٩ ٧٠٠	٩ر٪
تحويلات جارية تخصيصية (اعانات لهيئات ومؤسسات ومنظمات دولية)	٢ ١٥٥ ٠٠٠	٨ر٪
فائض عمليات جارية :	٢١ ١٧٣ ٠٠٠	٦ر٧٪
	٢٧٩ ٤٣٧ ٠٠٠	

العماله فى حقل التربية والتعليم فى مختلف المجموعات الوظيفية بموازنة السنة المالية ١٩٩١/٩٠ ٩٥١ ١١٤٢ موزعة على الوجه الآتــى :ـ

مديريات التربية والتعليم	١ ١٣٧ ٠١٣
الديوان العــام	٥ ٤٨٢
المركز القومى للبحوث التربوية	٢٢٢
الهيئة العامة للأبنية التعليمية	٢٢٤
	١ ١٤٢ ٩٥١

تبلغ تكلفة الوظائف بموازنة ٩١/٩٠ (أجور وبدلات ومزايا نقدية وعينية وتأمينية) مبلــــغ ٠٠٠ ٨٥٩ ٨٢١ جنيه تمثل ٣ر٧٩٪ من موازنة قطاع التعليم موزعة على الوجه الآتى:ـ

الديوان العــام	٣٢ ٠٤٨ ٠٠٠
مديريات التربية والتعليم	١ ٧٨٧ ٣٥٧ ٠٠٠
ص٠ الخدمات الاضافية	٢٠ ٠٠٠
الهيئة العامة للأبنيـــة	١ ١٨١ ٠٠٠
ص٠ دعم المشروعات	٤٠٠ ٠٠٠

تمثل الوظائف الدائمة (المرتبات) والمزايا النقدية أعلى نسبة فى الموازنة حيث تصل نسبــــة المرتبات والمزايا ٧ر٧٤٪ من اجمالى الأجور ـ وتأتى المكافآت فى المرتبة الثانية من التكلفة حيــث تصل نسبة المكافآت ٥ر١٠٪ من تكلفة الأجور ٠

تنقسم العمالة من حيث المجموعات الوظيفية الى نوعيات الوظائف الآتية :ـ

وظائف الادارة العليــا	٣١٩
الوظائف التخصصيـــة	٣٣٣ ١٥٨
الوظائف الفنيـــــة	٥٢٥ ٧٨٥
الوظائف المكتبيـــة	١٨٦ ٥٣١
الوظائف الحرفيـــة	١١ ٧١٥
الوظائف الخدمية المعاونة	٨٤ ٣٨٣
،، أخرى غير المؤهلين	١٠٥٠
	١ ١٤٢ ٩٥١

أهم عناصر التكلفة فى النفقات الجارية هى تكلفة طبع الكتاب المدرسى حيث يدرج مبلغ ١٤١ مليـــون جنيه ضمن المستلزمات الخدمية لطبع عدد ١٠٤٤ كتاب فى جميع المراحل التعليمية لعـــــــــدد ٨٨٠ ٧٠٤ ١٣ تلميذا ٠ .

١ـ يأتى بعد ذلك عنصر الخامات الرئيسية والخامات المساعدة ضمن المستلزمات السلعية حيــــث يمثل ٠٥٠ ٩٩٤ ٤٣ جنيه بنسبة ١ر٦٦٪ لمواجهة أغذية التلاميذ وزى التربية العسكريـــــة وخامات التشغيل ٠

٢ـ مدرج ضمن مجموعة المستلزمات السلعية اعتماد مبلغ ١٦٧٤٢٢٠٠ جنيه لبند ٦ /أدوات كتابيـة وكتب ومطبوعات يدخل ضمنها قيمة مطبوعات الامتحانات التى تتولاها المطبعة الأميرية والمطابـع الخاصة ويبلغ حوالى ٨٪ من الاعتماد ٠

٣ـ نفقات الصيانة (مبانى/ وسائل نقل / أجهزة ومعدات/ أثاث) مدرج له مبلغ ١١٢١٩٢٥٠ج (منها مبلغ ٩٤٣٩٠٠٠ جنيه بموازنة هيئة الأبنية التعليمية) بنسبة ٦٪ من جملــــــة المستلزمات الخدمية ، ٤٪ من اجمالى النفقات الجارية وتعتبر أعمال الصيانة من أهـــــــم المصروفات للمحافظة على الأصل وبقائه صالحا للتشغيل والانتاج بكفاءة وتعتبر هذه النفقـــــة ضئيلة جدا اذا ما قورنت بحالة المبانى المدرسية المتهالكه ٠

٤ـ تبلغ تكلفة النقل والانتقالات ٣١٧٦٠١٥ جنيه بنسبة ٨ر١٦٪ من المستلزمات الخدميـــــة و ٤ر١١٪ من اجمالى النفقات الجارية وذلك لمواجهة اعمال الامتحانات الهامة والمأموريات والتوجيه٠

٥ـ أهم عنصر فى النفقة فى مجموعة التحويلات الجارية هو الايجار ـ حيث تبلغ ٢٠١٨٥٠٠جنيه بنسبة ٢ر٧٪ من اعتمادات الباب الثانى لمواجهة انجاز المبانى المدرسية والجراجات ٠

٦ـ تبلغ تكلفة الفوائد الخارجية مبلغ ٤٥١٢٠٠ جنيه لمواجهة فوائد القروض الخارجية عن قـــرض التعليم الأول والثانى ٠

٧ـ فائض العمليات الجارية مدرج له مبلغ ٢١١٧٣٠٠٠ جنيه بموازنة ص٠ دعم وتمويل المشروعـات التعليمية وهو قيمة المرحل من الموارد الجارية بعد استنزال الاستخدامات الجارية ويتـــــم ترحيله الى السنة المالية لمواجهة العمليات الرأسمالية ٠

وزارة التربية والتعليم
الإدارة العامة للموازنة

أولاً:- وحدة تكلفة الفصل شاملاً الإنفاق الجاري من الاستخدامات الجارية (الباب الأول + الباب الثاني) خلال العشر سنوات التالية :-
(التعليم الأساسي)

بيان	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	٨٨/٨٧	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩	الزيادة والنمو بين سنة الأساس ١٩٨١/٨٠ وسنة المقارنة ٩٠/٨٩ الزيادة	النسبة %
التعليم الابتدائي	١٦٦١	٢١٧٧	٢٤٨٢	٢٦٦٢	٢٠٥٢	٢٤٢٨	٢٥٩٦	٤٢١٩	٤٧٥٢	٥٢٤٧	٣٨٧٦	٢٦٥ %
" الإعدادي	٢٢٨٢	٢٠٦٤	٢٩٥٠	٤١٢٢	٤٢٤٤	٤٦٠٢	٤٦٨٧	٥٢٢٨	٥٦٦٤	٦٠٠٢	٣٧٢١	١٦٤ %

ثانياً:- وحدة تكلفة التلميذ شاملاً الإنفاق الجاري من الاستخدامات الجارية (الباب الأول + الباب الثاني) خلال العشر سنوات التالية :-

بيان	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	٨٨/٨٧	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩	الزيادة والنمو بين سنة الأساس ٨١/٨٠ وسنة المقارنة ١٩٩٠/٨٩ الزيادة	النسبة %
التعليم الابتدائي	٤١,٧٩	٥١,٩١	٥١,٩٧	٦٣,٦١	٧٠,١٦	٧٨,٠٢	٨٠,٢٥	٩٧,١٧	١٠٥,٦٧	١٢٢,٦٦	٨٦,١٧	٢٤٤ %
" الإعدادي	٥١,٧٩	٧٤,٦٤	٩١,٥٠	٩٧,٩٥	١٠٤,٤٥	١١٠,٦٦	١١١,٤٦	١٢٤,٢٧	١٢٦,٥١	١٢٨,٧	٨١,٢٨	١٤٢ %

ثالثاً:- وحدة تكلفة الفصل من الباب الأول - الأجور خلال العشر سنوات التالية :-

بيان	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	٨٨/٨٧	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩	الزيادة والنمو بين سنة الأساس ٨١/٨٠ وسنة المقارنة ١٩٩٠/٨٩ الزيادة	النسبة %
التعليم الابتدائي	١٢١٨	١٤٧٩	٢١٧٠	٢٢٩٨	٢٦١١	٣١٢٠	٣٢٠٨	٣٧٦١	٤٢٩٤	٤٨٢٠	٣٦١٢	٢٩٧ %
" الإعدادي	١٨٨٨	٢٠٦١	٢٢٦٢	٢٥٧٩	٢٧٨٤	٤١٧١	٤٢٧٦	٤٨٨١	٥١٨٤	٥٢٨١	٣٤٩٢	١٨٥ %

رابعاً:- وحدة تكلفة التلميذ من الباب الأول - الأجور خلال العشر سنوات التالية :-

بيان	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	٨٨/٨٧	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩	الزيادة والنمو بين سنة الأساس ٨١/٨٠ وسنة المقارنة ١٩٩٠/٨٩ الزيادة	النسبة %
التعليم الابتدائي	٢٠,١٨	٤١,٥١	٥٣,٦١	٥٤,٦	٦١,٢	٧١,	٧٤,-	٨٩,	٩٨,	١١١,-	٨٠,٢٤	٢٦٢ %
" الإعدادي	٤٦,٩٩	٦٤,٢٤	٨٢,٥٨	٨٥,٦	٩١,-	١٠٠,	١٠٢,-	١١٤,	١٢٥,	١٢٤,	٧٧,٠١	١٦٤ %

خامساً :- وحدة تكلفة الفصل من الباب الثاني - النفقات الجارية والتحويلات الجارية خلال العشر سنوات التالية :-

بيان	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	٨٨/٨٧	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩	الزيادة أو النقص بين سنة الأساس ٨١/٨٠ وسنة المقارنة ١٩٩٠/٨٩ الزيادة	النسبة %
التعليم الابتدائي	٢٤٢	٢٦٨	٢١٢	٢٥٦	٢٩١	٢٩٨	٢٨٨	٢٠٧	٢٥٩	٥٠٧	٢٦٤	١٠٩%
" الإعدادي	٢٩٤	٤٠٨	٤٠٦	٥٤٢	٥٦٠	٤٢١	٤١١	٤٥٧	٤٨١	٦٢٢	٣٢٨	٥٨%

سادساً :- وحدة تكلفة التلميذ من الباب الثاني - النفقات الجارية والتحويلات الجارية خلال العشر سنوات التالية :-

بيان	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	٨٨/٨٧	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩	الزيادة أو النقص بين سنة الأساس ٨١/٨٠ وسنة المقارنة ١٩٩٠/٨٩ الزيادة	النسبة %
التعليم الابتدائي	٦,١١	٧,٤٠	٧,٠٠	٨,٢٧	٩,	٧,-	٦,	٨	٨	١٢	٥,٨٩	٩٦%
" الإعدادي	٩,٨٠	١١,٩٢	١٠,١١	١٢,٨٦	١٣,	١٠,	١٠,	١١	١٢	١٤	٤,٢٠	٤٢%

وزارة التربية والتعليم
الإدارة العامة للموازنة

نسبة ما تم انفاقه على مرحلة التعليم الأساسي (الابتدائي + الاعدادي) من الباب الثاني - النفقات الجارية والتحويلات الجارية خلال العشر سنوات الحالية

	١٩٨١/٨٠		١٩٨٢/٨١		١٩٨٣/٨٢		١٩٨٤/٨٣		١٩٨٥/٨٤	
	التكلفة	النسبة %	التكلفة	النسبة %	التكلفة	النسبة %	التكلفة	النسبة %	التكلفة	النسبة %
التعليم الابتدائي	٢٦٤٧٧٢١٠	٣٨	٢٢٢٥٠٢٢٠	٣٣,٤	٢٦١٦١٧٢٠	٣٣,٧	٤٢٦١٠٦١٠	٣٧,٢	٢٨٥٧٨٠٠٠	٣٣,٢
التعليم الإعدادي	١٤٠٧٦٢٥٠	٢٠,٢	١٧٤٢٦٥٨٠	٢٠,٠	١٨٦٦٦٥٨٠	١٩,٥	٢٢٧١١٥٨٠	٢٠,٢	٢٦٢٤٩٠٠٠	٢٢,٢
جملة التعليم الأساسي	٤٠٤٥٣٦٦٠	٥٨,٣	٥٠٦٨٨٨٠٠	٥٣,٤	٥٤٨٢٨٢٠٠	٥٣,٢	٦٧٢٢٢١٩٠	٥٧,٤	٧٤٩٢٧٠٠٠	٥٥,٤
[illegible]	٢٢٢٢٢٤٠	٢٩,٤	٢٨٧٢٢٠٠٠	٢٢,١	٢٢٩٨٩١٠	٢٣,٢	٤١٤٤١٦٦٦٦	٢٥,٢	٤٥٩٢٢٠٠٠	٢٥,٢
[illegible]	٦٥٤٢٧٨	٩,٤	٧٢٥٩٢٧٧	٨,٩	٨١٧٨٤٢٧	٨,٥	٨٥٧٤٦٢٢	٨,٥	٩٥٢٧٠٢٧	٧,٢
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]

	١٩٨٦/٨٥		١٩٨٧/٨٦		١٩٨٨/٨٧		١٩٨٩/٨٨		١٩٩٠/٨٩	
	التكلفة	النسبة %	التكلفة	النسبة %	التكلفة	النسبة %	التكلفة	النسبة %	التكلفة	النسبة %
التعليم الابتدائي	٣٨٧٠٧٠٠٠	٣٥,٢	٤٨٨٦٧٠٠٠	٣٤,٩	٤٨٦١٩٠٠٠	٣٧,٧	٥٢٤٩٩٠٠٠	٣٨,٦	٦٣٥٩٢٠٠٠	٣٤,٣
التعليم الإعدادي	٢١٧٤٢٠٠٠	١٩,٨	٢١٨١٢٠٠٠	١٩,٦	٢٥٥٧٢٠٠٠	١٩,٨	٢٧٠٦٧٠٠٠	١٩,٩	٤٧٦٨٠٠٠	٢٤,٢
جملة التعليم الأساسي	٦٠٤٤٩٠٠٠	٥٥,٠	٦٠٦٧٩٠٠٠	٥٤,٥	٧٤١٩١٠٠٠	٥٧,٥	٧٩٥٦٦٠٠٠	٥٨,٥	١١٥٢٧٢٠٠٠	٥٨,٥
[illegible]	٢٩٦٥٧٠٠٠	٢٥,٩	٢٩٧٠٥٠٠٠	٢٤,٧	٤٣٢٨٧٠٠٠	٣٣,٥	٤٤٥٢٧٠٠٠	٣٢,٧	٦٦٧٥٨٠٠٠	٣٣,٩
[illegible]	٩٩٨٠٦٢	٩,١	١١٢٤١٩١٦	١٠,١	١١٦٢٧٨٢٩	٩,٠	١١٩٩١٦٠٠	٨,٨	١٤٩١٨٦٦٢	٧,٦
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	١٢٩١٠٥٨٢	١٠٠	١٣٦٠٨٤٦٠	١٠٠	١٩٦٠٩٥٨٦٦	١٠٠

وزارة التربية والتعليم
الإدارة العامة للموازنة

نسبة ما تم انفاقه على مرحلة التعليم الأساسي (الابتدائي + الإعدادي) من الباب الأول ـ الأجور خلال العشر سنوات التالية.

بيان	١٩٨١/٨٠ التكلفة	النسبة %	١٩٨٢/٨١ التكلفة	النسبة %	١٩٨٣/٨٢ التكلفة	النسبة %	١٩٨٤/٨٣ التكلفة	النسبة %	١٩٨٥/٨٤ التكلفة	النسبة %	١٩٨٦/٨٥ التكلفة	النسبة %	١٩٨٧/٨٦ التكلفة	النسبة %	١٩٨٨/٨٧ التكلفة	النسبة %	١٩٨٩/٨٨ التكلفة	النسبة %	١٩٩٠/٨٩ التكلفة	النسبة %
التعليم الابتدائي	١٢٢٤٤٦---	٤٢,٨	٢١٠٧٠٢٥٠	٤٤,٩	٢٥١------	٤٢,٨	٢٧٥٠٨٠٠٠	٤٢,٧	٢٢٠٧٦٨---	٤٢,٩	٤٠٦٢٩٥---	٤٤,٢	٤٤٦٨٠٢---	٤٤,٤	٥٥٩١١---	٤٣,	٦٢٤٤٨٥---	٤٤,	٦٤٤٤٤٩---	٣٨,٤
« الإعدادي	٦٧٥٠٦---	٢٢,٢	٩٨٦٦٦٦٠	٢٢,٧	١٤٢------	٢٤,٢	١٥٦٤٨٩---	٢٢,٢	١٧٧٨٧٦---	٢٣,	٢١٠٢١٤---	٢٢,٩	٢٢٠٦٧٧٧---	٢٢,٥	٢٧٢٨١٥---	٢٢,٤	٢٩١٨٦٨---	٢٠,٢	٣١٢٧١٧---	٢٤,٧
[illegible]	١٩٩٩٥٢---	٦٦,١	٢٠٨٧٤٦٩٥٠	٦٤,٩	٢٩٢------	٦٢,٠	٤٢١٥٦٩---	٦٦,٥	٥٠٨٦٤٤---	٦٥,٩	٦١٦٦٦٨---	٦٧,١	٦٧٢٢٦٩---	٦٦,٤	٨٢٧٧٠٧---	٦٨,٤	٩٦٦٦٧٢---	٦٤,٢	[illegible]	٦٢,١
المراحل الأخرى	٤٢٢٩٢---	٢٣,	١١٩٩٧٨٠٥٠	٢٥,١	١٢٦٧٧٢٠---	٢٤,٤	١٥٦٥٠٠٩---	٢٢,١	١٧٧٢٤٦---	٢١,١	٢٠٦٢٩١---	٢٢,٤	٢٢٦٤٧١---	٢٢,٦	٢٠٧٧٩٥---	٢١,٢	٢٦٧٨٥---	٢٥,٤	٤٦٥٩٠٠---	٢٧,٨
نشاط [illegible]	٢٩٩٠١٢٨٧	٩,٩	٤٧٦٤٤٥٢٢	١٠,	٥٦٢٢٥٠٠	٩,٦	٥٧٤٢٩٤٧٩	٩,	٨٥٠٥٦٢٢٦	١١,	٩٦٤٠٢٧٤٦	١,٥	١٠٦٢٠٥٦٨٤	١,٥	١٦٦٦٢٨٠٩٢	١,٤	١٤٨٩٥١٢٠١	١,٤	١٥١٧٤٤٠٢١	٩,١
جملة العامة	٢٠٢٢٤٦٢٨٧	١٠٠%	٤٧٦٤٤٩٥٢٢	١٠٠%	٥٨٥٩٦٢٥٠٠	١٠٠%	٦٤٠٠٠٥٧٤٧٩	١٠٠%	٧٧١٠٤٦٢٤٦	١٠٠%	٩١٩٤٠٢٧٤٦	١٠٠%	١٠٠٦٢٠٥٦٨٤	١٠٠%	١٢١٧١٥٩٩٢	١٠٠%	١٤٤٤٩٠٢٠١	١٠٠%	١٣٧٤٨٦٥٠٢١	١٠٠%

وزارة التربية والتعليم
الإدارة العامة للموازنة

نسبة ما تم انفاقه على مرحلة التعليم الأساسي (الابتدائي والإعدادي) من الاستخدامات الجارية (الباب الأول والباب الثاني) طوال السنوات التالية :-

البيان	١٩٨١/٨٠ التكلفة	١٩٨١/٨٠ النسبة %	١٩٨٢/٨١ التكلفة	١٩٨٢/٨١ النسبة %	١٩٨٣/٨٢ التكلفة	١٩٨٣/٨٢ النسبة %	١٩٨٤/٨٣ التكلفة	١٩٨٤/٨٣ النسبة %	١٩٨٥/٨٤ التكلفة	١٩٨٥/٨٤ النسبة %	١٩٨٦/٨٥ التكلفة	١٩٨٦/٨٥ النسبة %	١٩٨٧/٨٦ التكلفة	١٩٨٧/٨٦ النسبة %	١٩٨٨/٨٧ التكلفة	١٩٨٨/٨٧ النسبة %	١٩٨٩/٨٨ التكلفة	١٩٨٩/٨٨ النسبة %	١٩٩٠/٨٩ التكلفة	١٩٩٠/٨٩ النسبة %
التعليم الابتدائي	١٥٨٨٢٤٢١٠	٤٢,٧	٢٤٣٤٢٢٥٧٠	٤٢,٢	٢٨٧٦١٧٢٠	٤٢,١	٢١٨٩٩٠٦٢٠	٤١,٨	٢٧٩٢٤٦٠٠٠	٤٢,	٤٤٥٠٠٠٢٠٠	٤٣,٢	٤٨٥٧١٩٠٠٠	٤٣,٤	٦٠٨٥٢٠٠٠	٤٥,٢	٦٩٤٧٤٩٠٠٠	٤٣,	٧١٢٠٤١٠٠٠	٣٨
الإعدادي	٨١٥٨٢٥٠٠	٢٢,	١١٦٠٣٦٨٠	٢٠,٦	١٦٠٦٦٦٥٨٠	٢٢,٦	١٨٠٢٠٠٥٨٠	٢٢,٧	٢٠٤٢٢٥٠٠٠	٢٢,٧	٢٣٢٠٥٦٠٠٠	٢٢,٦	٢٤٨٥٨٩٠٠٠	٢٢,٣	٢٩٨٢٨٧٠٠٠	٢٢,٢	٣١٨٩٤٠٠٠	١٩,٨	٣٦٠٢٩٧٠٠٠	٢٤,٦
جملة الأساسي	٢٤٠٤٠٥٦٦٠	٦٤,٧	٣٥٩٤٢٥٧٥٠	٦٢,٨	٤٤٧٨٢٨٢٠٠	٦٥,٧	٣٩٨٨٩٤٢٠٠	٦٥,٥	٤٨٢٥٧١٠٠٠	٦٤,٧	٦٧٧٠٥٨٠٠٠	٦٥,٨	٧٣٤٢٠٨٠٠٠	٦٥,٧	٩٠٦٩٣٧٠٠٠	٦٧,٤	١٠١٣٦٨٩٠٠٠	٦٣,٨	١١٧٢٤٢٠٠٠	٦٢,٦
المراحل الأخرى	٩٤٧١٦٣٤٠	٢٥,٥	١٤٨٧٠٠٠٠٠	٢٦,٤	١٦٩٧١٩١٠٠	٢٤,٩	١٩٧٩٩٦٦٥	٢٥,٨	٢٢٢١٧٩٠٠٠	٢٤,٨	٢٦٠٤٨٠٠٠	٢٣,٩	٨٦١٧٦٠٠٠	٢٣,٨	٣٠١٠٨٠٠٠٠	٢٤,٤	٣٣٦٦٨٠٠٠٠	٢٠,٥	٣٣٧١٣٠٠٠	٢٨,٥
المناطق التعليمية	٣٦٤٤٤٦٨	٩,٨	٥٤٩٩٢٨٩٩	٩,٨	٦٤٤١٠٨٧	٩,٤	٦٦٠١٢١٠٢	٨,٧	٩٤٦٨٢٠٢	١٠,٥	١٠٦٢٨٢٧٩٩	١٠,٢	١١٧٤٤٧٠٩٩	١٠,٥	١٢٨٦٥٩٠	١٠,٢	٢٦٨٨٩٢٣٧٠	١٦,٧	١٦٦٦٦٦٠٩٢	٨,٩
الجملة العامة	٣٧١٥٦٦٦٨	١٠٠٪	٥٢١١٩٨٩٩	١٠٠٪	٦٨١٩٥٨٢٧	١٠٠٪	٧٦٢٨٩٤٩٥٨	١٠٠٪	٩٠١٤٢٢٢٩٢	١٠٠٪	١٠٢٩٤٨٩٧٩٩	١٠٠٪	١١١٧٩٤٢١٠٩٩	١٠٠٪	١٣٤٦٦٥٤٩٠	١٠٠٪	١٦١٢٨٤٨٢٧٠	١٠٠٪	١٨٧١٨١٢٢	١٠٠٪

جدول يبين وحدة التكلفة فى التعليم الابتدائى خلال الفترة من ١٩٨٠ – ١٩٩٠

بيان	عدد فصول	عدد تلاميذ	التكلفة	وحدة التكلفة للفصل	وحدة التكلفة للتلميذ
٨٠ – ٨١	١٠٨٧٤٩	٤٢١٧٠١٦	١٥٨٨٢٢٢١٠	١٤٦١	٣٦,٧٩
٨١ – ٨٢	١١١٨٣٧	٤٥١٠٥٢٠	٢٤٣٤٢٢٥٧٠	٢١٧٦٥٨	٥٣,٩٧
٨٢ – ٨٣	١١٥٦٦٧	٤٧٨٨٦٢٦	٢٨٧١٦١٧٢٠	٢٤٨٢,٦٦	٥٩,٩٧
٨٣ – ٨٤	١١٦٧٠٧	٥٠٩٠٢١٣	٣١٨٦٩٠٦٢٠	٢٦٦٢,٢٦	٦٢,٦١
٨٤ – ٨٥	١٢٤٣١٢	٥٤٠٦٥٨٧	٣٧٩٣٤٦٠٠٠	٣٠٥١,٥٦	٧٠,١٦
٨٥ – ٨٦	١٢٩٨٠٠	٥٧٠٤٠٢٩	٤٤٥٠٠٢٠٠٠	٣٤٢٨,٢٧	٧٨,٠٢
٨٦ – ٨٧	١٣٥٠١٨	٦٠٢٧٧٨٣	٤٨٥٧١٩٠٠٠	٣٥٩٦,١١	٨٠,٤٥
٨٧ – ٨٨	١٤٠٨٨٠	٦٢٦٢٧٣٨	٦٠٨٥٣٠٠٠٠	٤٣١٩,٤٩	٩٧,١٧
٨٨ – ٨٩	١٤٦٢٠٢	٦٥٧٤٦٩٩	٦٩٤٧٤٩٠٠٠	٤٧٥١,٩٠	١٠٥,٦٧
٨٩ – ٩٠	١٣٣٤١٨	٥٧٩٠٨٤٧	٧١٢٠٤١٠٠٠	٥٣٣٧	١٢٢,٩٦

جدول يبين وحدة التكلفة للتعليم الاعدادى خلال الفترة من ١٩٨٠ – ١٩٩٠

بيان	عدد فصول	عدد تلاميذ	التكلفة	وحدة التكلفة للفصل	وحدة التكلفة للتلميذ
٨٠ – ٨١	٣٥٧٦١	١٤٣٦٧٠٧	٨١٥٨٢٣٥٠	٢٢٨٢	٥٦,٧٩
٨١ – ٨٢	٣٧٨٥٨	١٥٥٨٤٣٢	١١٦٠٠٣١٨٠	٣٠٦٤,١٧	٧٤,٤٤
٨٢ – ٨٣	٤٠٦٧٦	١٦٩٨٩٨٦	١٦٠٦٦٦٥٨٠	٣٩٤٩,٩١	٩٤,٥٧
٨٣ – ٨٤	٤٣٧٢١	١٨٣٩٦٧٠	١٨٠٢٠٠٥٨٠	٤١٢١,٦٠	٩٧,٩٥
٨٤ – ٨٥	٤٧٠١١	١٩٥٠١٩٦	٢٠٤٢٢٥٠٠٠	٤٣٤٤,٢٠	١٠٤,٤٠
٨٥ – ٨٦	٥٠٤٢٥	٢٠٩٧٠٩٤	٢٣٢٠٥٦٠٠٠	٤٦٠٢	١١٠,٦٦
٨٦ – ٨٧	٥٣٠٣٤	٢٢٣٠٣٢١	٢٤٨٥٨٩٠٠٠	٤٦٨٧,٣٠	١١١,٤٦
٨٧ – ٨٨	٥٥٩٠٠	٢٤٠١٢٢٢	٢٩٨٣٨٧٠٠٠	٥٣٣٧,٨٧	١٢٤,٢٦
٨٨ – ٨٩	٥٦٣٠٦	٢٣٣٠٤٧٤	٣١٨٩٤٠٠٠٠	٥٦٦٤,٤١	١٣٦,٥٦
٨٩ – ٩٠	٧٦٧٠١	٢٣٤٤٥٠٤١	٤٦٠٢٩٧٠٠٠	٦٠٠٢	١٢٨,٠٧

رقم الايداع بدار الكتب
٩١/٧٩٤٧
I.S.B.N.
977-5175-15-1